

حَصَادُ مُلْتَقَى أَهْلِ التَّفْسِيرِ (١)

الوقت والابتداء



الوقف والابتداء

ح) مركز تفسير للدراسات القرآنية، ١٤٣٥ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الوقف والابتداء

الطبعة الأولى. - الرياض، ١٤٣٣ هـ

١٥١ ص، ٢٤*١٧ سم

ردمك: ١-٩٧٥٣-٠٠-٦٠٣-٩٧٨

١- علوم القرآن

٢- القرآن - مناهج التفسير - أ- العنوان

ديوي ٢٢٠ ١٤٣٣/٣٤٠٤

رقم الإيداع: ١٤٣٣/٣٤٠٤

ردمك: ١-٩٧٥٣-٠٠-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الثانية

١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م



المملكة العربية السعودية - الرياض
حي الفديرة - طريق الملك عبدالعزيز

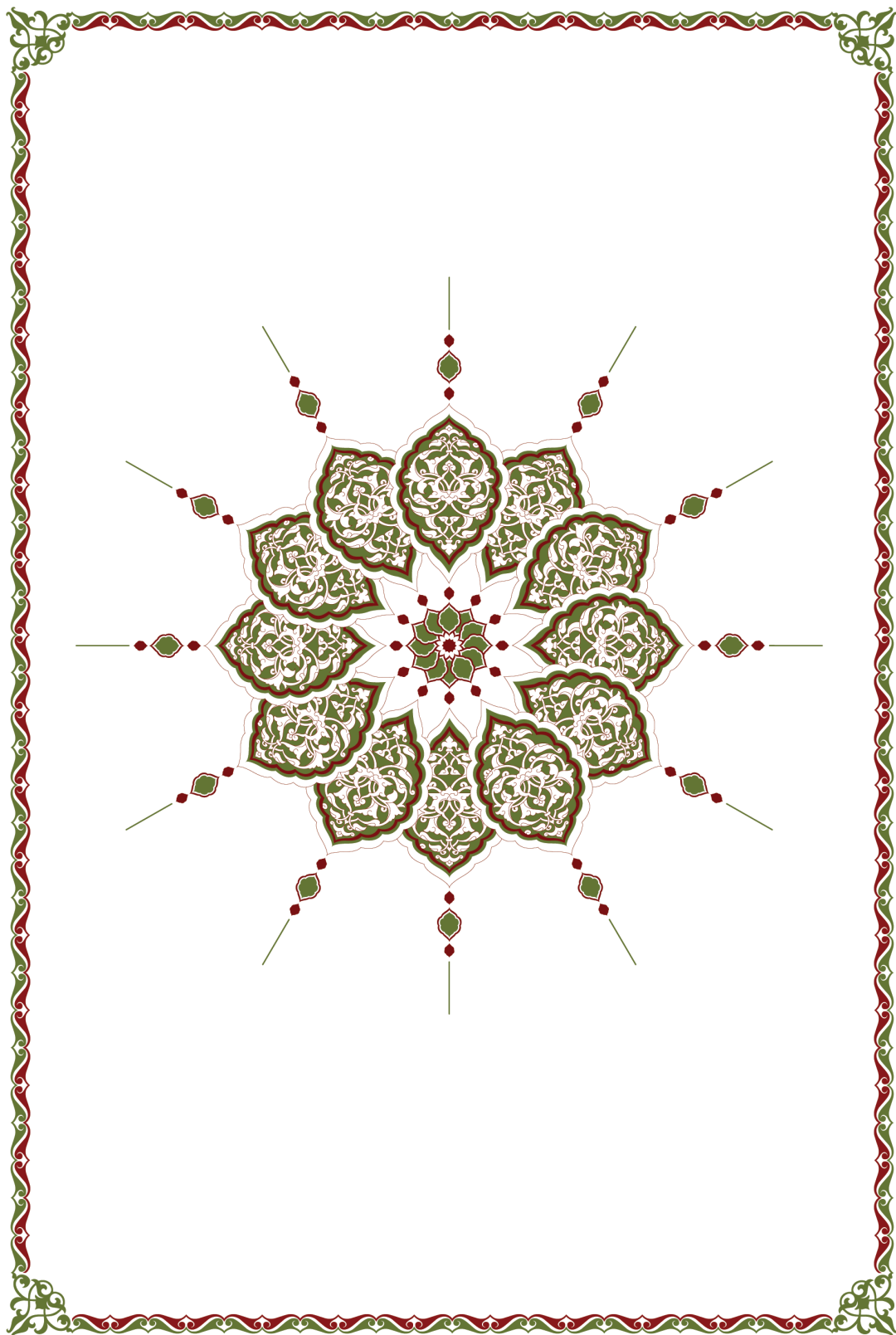
هاتف: ٢١٠٩٦٢٠ (٠١١) فاكس: ٢١٠٩٧١٣ (٠١١)

ص.ب. ٢٤٧١٩٩ الرمز البريدي ١١٣٢٢

البريد الإلكتروني: info@tafsir.net

البريد الإلكتروني: info@tafsir.net







فاتحة الحصاد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أما بعد:

فمنذ زمن كانت تراودنا في (مركز تفسير) فكرة جمع الموضوعات التي كثر الحديث عنها في «ملتقى أهل التفسير»، ولما منَّ الله ببداية تكوين فريق علمي في المركز كان من أولوياته جمع هذه الموضوعات، ثم ترتيبها لإخراجها في كتاب يجمعها. وأرجو أن يكون الفريق العلمي قد قام بهذه المهمة خير قيام، والله المسؤول أن يبارك في هذا المشروع وفي غيره من مشاريع (مركز تفسير).

وقد روعي في طريقة الجمع والترتيب والتحرير ما يلي:

١ - جمع المشاركات المتعلقة بالموضوع المنشورة في الملتقى وترتيبها ترتيباً علمياً منطقياً.

- ٢ - توثيق كل مشاركة بنسبتها لقائلها (بالاسم الذي شارك به في الملتقى)، حفظاً لحقوق أصحابها.
 - ٣ - إثبات تاريخ نشر كل مشاركة تحت اسم صاحبها، لما في ذلك من تمام التوثيق الزمني.
 - ٤ - التركيز على مسائل الموضوع، دون التعرض لما ذكر من باب الاستطراد.
 - ٥ - الاعتماد على مشاركة واحدة في حال تشابه موضوعين، وعدم تكرار إلا ما كان فيه إضافة جديدة أو معلومة نافعة، فتدمج معها مع التنبيه على ذلك.
 - ٦ - عدم إهمال التعقبات والاستدراكات المهمة على المشاركة الأصلية، وإدراجها في الحاشية مع نسبتها لصاحبها.
 - ٧ - اطراح الأقوال الشاذة والباطلة، وذكر ترجيح المتخصصين من أهل الفن فيما فيه خلاف.
 - ٨ - التصرف في عبارة المشاركين بالاختصار والتهديب عند الحاجة بما يناسب السياق ولا يخل بالمعنى، والإحالة إلى رابط المشاركة الأصلية في الحاشية حال اختصار المشاركة والاقتصار على موضوع الشاهد منها.
 - ٩ - الأصل في حواشي المشاركات المدرجة أنها لأصحابها.
- ومن هذه الموضوعات التي حظيت بمشاركات عديدة:
- «الوقف والابتداء»** الذي تكاد تكون مباحثه متكاملة فيما طرحه أعضاء ملتقى أهل التفسير، ويسرنا أن يكون باكورة حصاد هذا الملتقى المبارك إن شاء الله.

ولا يخفى على الدارسين في علوم القرآن ما لعلم الوقف والابتداء من أهمية قد أبان عنها علماؤنا رحمهم الله تعالى، فلا تكاد تجد كتاباً في الوقف إلا ويبين هذه الأهمية؛ كالنحاس (ت٣٣٨هـ)، وغيره من العلماء الذين كتبوا في الوقف والابتداء.

وهذا المجموع في «الوقف والابتداء» من خلال ما كتبه أعضاء ملتقى أهل التفسير يمثل سلسلة من حلقة مواصلة طلاب العلم اليوم بما كتبه أسيادهم الكرام، وأرجو أن يجد فيه طالب العلم ما يفيد من بحث مسألة مشكلة، وفك لغامض في هذا العلم، وبيان للطيف الوقوف وغريبها، وغير ذلك مما هو مسطر في هذا المجموع.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أشكر الله المنان الذي لا تزال بركاته وفيوضاته تترى علينا، ومن ذلك ما يسر لنا في مركز تفسير من هذه النخبة من طلاب العلم الذين يقومون بمثل هذه الأعمال التي هي باكورة الإنتاج العلمي لهذا المركز.

وأسأله أن يجعل عملنا خالصاً لوجهه الكريم، وأن لا يحرمنا من بركاته، وأن يجعلنا مباركين أينما كنا، إنه سميع مجيب.

كتبه

د. مساعد بن سليمان الطيار

الأستاذ المشارك بجامعة الملك سعود



مقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

أما بعد:

فهذا جمعٌ لمواضيع فن الوقف والابتداء المنشورة على صفحات ملتقى أهل التفسير، ضُمَّت في كتابٍ يجمع متفرقاتها، ويلم شتاتها، ويقرب الانتفاع بها لعموم الدارسين.

وقد قسّمنا هذا المجموع إلى ثمانية مباحث، وتحت كل مبحث عدة مطالب، وأدرجنا تحت كل مطلبٍ ما يندرج تحته من المسائل، كما يلي:

المبحث الأول: مقدمات وتعريفات.

المبحث الثاني: مسائل وأحكام.

المبحث الثالث: ضوابط وتأصيلات.

المبحث الرابع: لطائف وفوائد.

المبحث الخامس: تحذيرات وتنبيهات.

المبحث السادس: دراسات وتحقيقات.

المبحث السابع: أسئلة واستفسارات.

المبحث الثامن: دراسة الوقف على بعض الآيات.

اللَّهُمَّ فَهِّمْنَا فِي الدِّينِ وَعَلِّمْنَا التَّأْوِيلَ ، واجعلنا ممن يتلون
الكتاب حق تلاوته ، وصلى الله على نبينا محمد وآله وسلم ،
والحمد لله ربّ العالمين.

مركز تفسير للدراسات القرآنية



المبحث الأول

مقدمات وتعريفات

وتحتة ثمانية مطالب :

المطلب الأول: التعريف بعلم الوقف والابتداء.

المطلب الثاني: فائدة معرفة الوقف والابتداء.

المطلب الثالث: حالات الوقف والابتداء.

المطلب الرابع: مصطلحات الوقف عند أهل الوقف.

المطلب الخامس: أقسام الوقف.

المطلب السادس: أقسام الابتداء ومراتبه.

المطلب السابع: علاقة الوقف والابتداء بالتفسير.

المطلب الثامن: كتب التفسير التي عنيت بعلم الوقف والابتداء.





المطلب الأول

التعريف بعلم الوقف والابتداء

الوقف في اللغة:

قال ابن فارس: «الواو والقاف والفاء: أصلٌ واحد يدلّ على تمكّثٍ في شيءٍ ثمّ يقاس عليه».

وقال ابن دريد: «الْوَقْفُ: مصدرٌ وَقَفْتُ الدابةَ أَقِفْها وَقَفًا، وكذلك كل شيء: حبسته».

وقال الجوهري: «يقال: وَقَفَتِ الدابةُ تَقِفُ وقوفًا، ووقوفُها أنا وقفًا، يتعدى ولا يتعدى. ووقوفُته على ذنبه؛ أي: أطلعته عليه. ووقوفُ الدار للمساكين وقفًا».

يستشف من هذا أن الوقف لغة هو الحبس والتلبث في الشيء وإطلاع الغير على الشيء، والمصدر: وَقَفْتُ وُوقُوفٌ، والفعل منهما يأتي لازماً ومتعدياً، بحيث تقول: وَقَفَتِ الدابةُ وُوقِفْتُ الدابةَ.

ولفت انتباهي ملحظ ذكره الدكتور محمد خليل الزروق،

مفاده: أن استعمال الوقوف قسيماً للجلوس والقعود، جاء متأخراً؛ إذ أول من أثاره هو ابن منظور في لسانه حيث قال: «الوقوف: خلاف الجلوس»، وتبعه صاحب تاج العروس، وواضعو المعجم الوسيط.

ذكر هذا الملحظ تم قال: «وظني.. أن ذلك مما زاده ابن منظور من عند نفسه اعتماداً على الشائع في استعمال المتأخرين، كما تسمع في عصرنا من قولهم للقاعد: قف، وهم يريدون: قُم».

الوقف في الاصطلاح:

من أجمع التعريفات الاصطلاحية للوقف تعريف الإمام ابن الجزري حيث قال: «الوقف: عبارة عن قطع الصوت على الكلمة زمنًا يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة؛ إما بما يلي الحرف الموقوف عليه، أو بما قبله... لا بنية الإعراض»^(١).

وعلاقة التعريف الاصطلاحي باللغوي واضحة؛ إذ تقدم أن الوقف في اللغة: مطلق الحبس، وهو هنا حبس الصوت خاصة، وهو ما عبّر عنه في التعريف بقطع الصوت. فيكون أخص من التعريف اللغوي. والله أعلم.

(١) النشر في القراءات العشر (١/٣٣).

الابتداء في اللغة:

قال ابن فارس: «الباء والبدال والهمزة من افتتاح الشيء، يقال: بدأت بالأمر وابتدأت، من الابتداء».

وقال ابن منظور: «البدء: فعل الشيء أول، بدأ به وبدأه يبدؤه بدءاً وأبدأه وأبتدأه».

فهو بهذا مرادف للائتناف الذي يقول فيه ابن منظور: «استأنف الشيء وائتنفه: أخذ أوله وابتدأه».

الابتداء في الاصطلاح:

لم يحفل المتقدمون ببيان معنى الابتداء اصطلاحاً، ولا شك أن له علاقة بالمعنى اللغوي، لكن ما نوع هذه العلاقة؟ المتأخرون درجوا على هذا التعريف: «هو الشروع في القراءة بعد قطع أو وقف»، ..

فالشروع في القراءة بعد قطع موافق للابتداء واللائتناف في اللغة، أما الشروع بعد وقف فموافقته ليست ظاهرة؛ إذ الابتداء كما تقدم: فعل الشيء أول، والشارع في القراءة بعد وقف مستمر في قراءته، وبهذا يمتاز التعريف اللغوي عن الاصطلاح. والله أعلم.



المطلب الثاني

فائدة معرفة الوقف والابتداء

أبو سعد
الغامدي نقلاً
عن السيوطي
١٤٣٠/٣/١٨ هـ

معرفة أحكام الوقف والابتداء من الأمور المهمة التي ينبغي للقارئ أن يحيط بها علماً حتى يتدبر معاني القرآن الكريم ويتفهم أحكامه، والأصل فيه ما أخرجه النحاس قال: حدثنا محمد بن جعفر الأنباري قال: سمعت عبد الله بن عمر يقول: «لقد عشنا برهة من دهرنا وإن أحدنا ليؤتى الإيمان قبل القرآن وتنزل السورة على محمد ﷺ فتعلم حلالها وحرامها وما ينبغي أن يوقف عنده كما تتعلمون أنتم القرآن اليوم، ولقد رأينا اليوم رجالاً يؤتى أحدهم القرآن قبل الإيمان فيقرأ ما بين فاتحته إلى خاتمته وما يدري ما أمره ولا زجره ولا ما ينبغي أن يوقف عنده منه».

قال النحاس: هذا الحديث دليل على أنهم كانوا يتعلمون الوقف كما يتعلمون القرآن.



المطلب الثالث

حالات الوقف والابتداء

وله حالتان:

(الأولى): معرفة ما يوقف عليه وما يبتدأ به.

(والثانية): معرفة ما يوقف به من الأوجه.

(والأولى): تتعلق بفن التجويد، وأكثر مؤلفيه ذكروها هنالك وأفردها بالتأليف جماعة من الأئمة قديماً وحديثاً: كأبي جعفر النحاس، وأبي بكر ابن الأنباري، والزجاجي، والداني، وأبي محمد العماني، وأبي جعفر السجاوندي، وشيخ القراء ابن الجزري، وشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، والنكزاوي، والأشموني وغيرهم..

(والثانية): تتعلق بفن القراءات.



المطلب الرابع

مصطلحات الوقف عند أهل الوقف

- ١ - عند ابن الأنباري ثلاثة: (تام، حسن، قبيح)^(١).
- ٢ - عند ابن النحاس خمسة: (تام، كاف، حسن، صالح، قبيح)^(٢).
- ٣ - وعند السجاوندي خمسة: (لازم ورمز له بـ (م)، مطلق ورمز له بـ (ط)، جائز ورمز له بـ (ج)، مجوز بوجه ورمزه (ز)، مرخص ضرورة ورمزه (ص))^(٣).
- ٤ - وعند الأنصاري ثمانية: (تام، حسن، كاف، صالح، مفهوم، جائز، بيان، قبيح)^(٤).

(١) إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري (ص ١٤٩).
وسياتي معنا التعريف بهذه المصطلحات وبيان أحكامها في المطلب الذي يليه بحسب المذهب المختار في التقسيم.

(٢) القطع (ص ١٩).

(٣) علل الوقوف (١/ ٦٢).

(٤) انظر: المقصد للأنصاري (ص ١٨).

٥ - وعند الأشموني خمسة: (تام وأتم، كاف وأكفى، وحسن وأحسن، صالح وأصلح، قبيح وأقبح)^(١).

(١) انظر: منار الهدى (ص ٢٤).



المطلب الخامس

أقسام الوقف

جمال القرش
/١١/٢٧
هـ ١٤٢٩

١ - **اختباري**: هو ما يطلب من القارئ بقصد الامتحان.

حكمه: الجواز بشرط أن يبتدئ الواقف مما وقف عليه، ويصله بما بعده إن صلح الابتداء، وإلا فليبتدئ بما قبله مما يصلح الابتداء.

٢ - **اضطراري**: هو ما يعرض للقارئ بسبب ضرورة ألجأته إلى الوقف؛ كضيق النفس، أو العطاس، أو القيء، أو غلبة البكاء، أو النسيان.

حكمه: يجوز الوقف، وإن لم يتم المعنى، وبعد ذهاب هذه الضرورة التي ألجأته إلى الوقف على هذه الكلمة، يبتدئ منها ويصلها بما بعدها إن صلح البدء بها، وإلا فليبتدئ مما قبلها مما يصلح البدء به.

٣ - **اختباري**: هو ما يقصده القارئ باختياره من غير عروض سبب من الأسباب المتقدمة في الوقف الاختباري أو الاضطراري.

حكمه: قد يبدأ بما بعد الكلمة الموقوف عليها، وقد لا يبدأ، بأن توصل بما بعدها، وهذا الوقف هو المقصود بالذكر هنا.

أقسام الوقف الاختياري:

التام والكاف والحسن والقيح.

١ - الوقف التام:

أ - تعريفه: هو الوقف على كلام تمّ معناه، ولم يتعلق بما بعده لا لفظاً ولا معنىً: (كالوقف على قوله تعالى: ﴿وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥] فيوقف عليه ويبدأ بما بعده).

ب - حكمه: جواز الوقف عليه والابتداء بما بعده.

ج - رمزه: يرمز للوقف التام في المصاحف بـ«قلي» والذي يعني أولوية الوقف مع جواز الوصل.

٢ - الوقف الكافي:

أ - تعريفه: هو الوقف على كلام يؤدي معنى صحيحاً، تعلق بما بعده معنى لا لفظاً؛ كقوله: ﴿أَمْ لَمْ نُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦] لأنها مع ما بعدها، وهو ﴿خَتَمَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٧] متعلق بالكافرين.

ب - حكم الوقف عليه: يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده.

ج - رمزه: يرمز له في الغالب بـ «ج» ويعني جواز الوقف والوصل بدون أفضلية.

٣ - الوقف الحسن:

أ - تعريفه: هو الوقف على كلام صحيح، تعلق بما بعده لفظاً ومعنى.

ب - حكمه: يحسن الوقف عليه، وأما الابتداء بما بعده فقد يحسن وقد يقبح.

قد يحسن الوقف ولا يحسن الابتداء، إذا كان على غير رأس الآي وتعلق لفظاً كالوقف على كلمة ﴿اللَّهُ﴾ من قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، وذلك لشدة التعلق بين الصفة والموصوف.

وقد يحسن الوقف ويحسن الابتداء إذا كان على رأس آية نحو: الوقف على ﴿الْعَالَمِينَ﴾ من قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، والابتداء بـ ﴿الزَّمَنُ الرَّحِيمُ﴾.

ج - رمزه: أكثر المصاحف ترمز لهذا الوقف بعلامة (صلي) إذا حسن الابتداء بما بعده، وتعني جواز الوقف والوصل مع كون الوصل أولى.

٤ - الوقف القبيح:

أ - تعريفه: الوقف على كلام لم يتم معناه لشدة تعلقه بما بعده

لفظاً ومعنى، أو أفاد معنى غير مراد من الآية الكريمة أو أخل بالعقيدة.

ب - أنواعه وأمثلة كل نوع:

من التعريف نجد الأقسام تتدرج من قبيح إلى أقبح، فمنها:

١ - الوقف على كلام لا يفهم منه معنى، مثال:

الوقف على ﴿بِسْمِ﴾ من ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ و﴿الْحَمْدُ﴾ من ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، فالوقف على هذا ومثله قبيح لأنه لا يفهم منه شيء، ولا يعلم إلى أي شيء أضيف.

٢ - الوقف على كلمة توهم معنى لم يردده الله سبحانه، مثل:

الوقف على قوله تعالى: ﴿فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ﴾ [النساء: ١١] فظاهر الوقف أن الأبوين نصيبهم مشترك مع ما قبلهم في مقدار النصف.

٣ - الوقف على كلمة توهم معنى لا يليق بالله وهو أشد الأنواع قبحاً، مثل:

الوقف على قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِ﴾ [البقرة: ٢٦] و﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوِّ وَلِلَّهِ﴾ [النحل: ٦٠] وهذا المثال يعتبر من أشدها قبحاً.

ج - حكمه: وجوب الوصل وعدم جواز الوقف عليه إلا لضرورة، ويلزم الابتداء بالكلمة التي وقف عليها إن صلحت وإلا فبالكلمة التي قبل الوقف، أما من قصد به التحريف أثم وربما أفضى قصده إلى الكفر.

د - رمزه: (لا) غير موجودة في جميع المواضع.

٥ - الوقف اللازم:

أ - تعريفه: هو الوقف على موضع أدى معنى صحيحاً، ولا يتبين المعنى المراد إلا بالوقف عليه، وإلا ترتب عليه إخلال بالمعنى.

ب - علامته: رمز له في المصحف بحرف الميم (م).

والوقف اللازم لا يعنى انقطاع الجملة عما بعدها تماماً، فقد يكون بياناً تاماً، وقد يكون بياناً كافياً، وقد يكون فيه وجهات نظر واختلاف بين العلماء، فلا يعجبُ القارئ إذا ما وجد اختلافاً في بعض المصاحف في اعتبار الوقف اللازم، فكلُّ منهم له مبرره، ومن ذلك:

• الوقف على: ﴿كَبِيرٌ﴾.

قال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٧].

• من وضع علامة (م) اعتبر أن الوصل يوهم أن الصد عن سبيل الله والكفر به كبير، والصواب: أن الصد عن سبيل الله والكفر به والمسجد الحرام وإخراج أهله منه أكبر عند الله من جريمة القتال في المسجد الحرام.

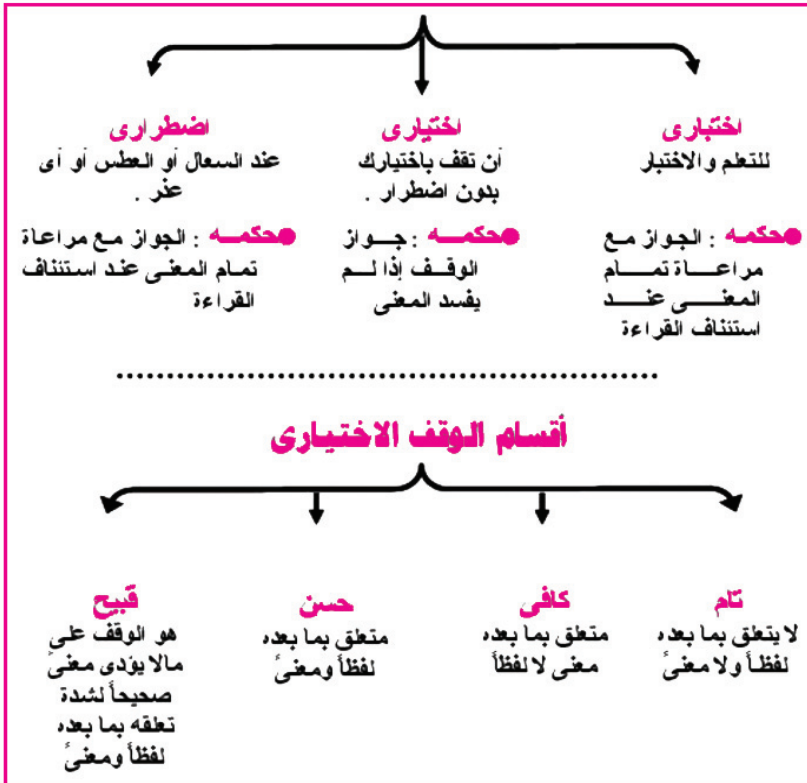
• ومن وضع علامة (صلى) اعتبر الكلام من قبيل عطف

الجميل؛ أي: قل قتال فيه كبير، والصد عن سبيل الله والكفر به... إلخ أكبر عند الله... إلخ.

• ومن وضع علامة (قلى) اعتبر أن الكلام تم وأن جملة: ﴿وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ جملة مستأنفة، لا علاقة لها بما قبلها لفظاً ولا معنىً.

• جدول موجز لأقسام الوقف.

أقسام الوقف





المطلب السادس

أقسام الابتداء ومراتبه

الخطيب
١٤٢٤/٤/٢٩ هـ

كما أن الوقف لا يكون إلا على ما يتم به المعنى ويوفى بالمقصود، فإن الابتداء كذلك لا يجوز أن يبتدأ إلا بما هو مستقل المعنى، بل إن هذا الشأن في الابتداء أكد وأشد إلزاماً؛ لأن الابتداء يكون باختيار القارئ لا تلجئه إليه ضرورة كما هو الحال في الوقف أحياناً.

والابتداء قسمان: جائز، وممنوع.

القسم الأول: الابتداء الجائز:

وهو نوعان: تام، وكاف.

١ - الابتداء التام:

هو الابتداء بمقطع تم معناه غير متعلق بما قبله لا لفظاً ولا معنئياً، كالابتداء بأوائل السور: ﴿الْمَ ﴿١﴾ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ١، ٢] أو القصص: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء: ١٤١] أو أول تقرير الأحكام: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾

[النور: ٢] أو أول ذكر الجنة أو النار، أو أول ذكر صفات المؤمنين مثل: ﴿وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ﴾ [الواقعة: ٢٧] أو الكافرين مثل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ٦] أو المنافقين: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَيَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨].

٢ - الابتداء الكافي:

هو الابتداء بمقطع تم معناه وتعلق بما قبله معنى لا لفظاً، مثل: الابتداء بـ ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ والابتداء بـ ﴿يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَلَّذِينَ آمَنُوا﴾ والابتداء بـ ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ والابتداء بـ ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾.

القسم الثاني: الابتداء الممنوع:

وهو نوعان: قبيح، وأقبح من القبيح.

١ - الابتداء القبيح:

هو الابتداء بما لا يعطي معنى؛ كالابتداء بالفاعل دون الفعل، مثل الابتداء بـ ﴿نُوحٌ رَبِّ إِنَّهُمْ عَصَوْنِي﴾ من قوله تعالى: ﴿قَالَ نُوحٌ رَبِّ إِنَّهُمْ عَصَوْنِي﴾ [نوح: ٢١]. والابتداء بالمفعول دون الفاعل مثل الابتداء بـ ﴿الَّذِي يُكَذِّبُ بِالَّذِينَ﴾ من قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالَّذِينَ﴾ [الماعون: ١] وكذلك لا يبتدئ القارئ بالصفة دون الموصوف ولا بالبدل دون المبدل منه ولا بالتوكيد دون المؤكّد ولا بالمضاف إليه دون المضاف، ولا يبتدئ كذلك بـ (إلا، لكن، لعل، كأن، أن، أن، عسى).

٢ - الابتداء الأقبح من القبيح:

وهو الابتداء بمقطع يعطي معنى عكس ما أراد الشارع، مثل الابتداء بـ ﴿أَتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ من قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ [البقرة: ١١٦]، ومثل الابتداء بـ ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ﴾ [المائدة: ٧٢] من قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾، وقس على ذلك أمثالها.

قال السيوطي: لا يجوز - الابتداء - إلا بمستقل المعنى موف بالمقصود، وهو في أقسامه كأقسام الوقف الأربعة ويتفاوت تماماً وكفاية وحسناً وقبحاً، بحسب التمام وعدمه وفساد المعنى وإحالاته.

ثم ساق بعض الأمثلة للقبيح والأقبح فارجع إليه. حيث إن فيما ذكرناه غنية وكفاية..



المطلب السابع

علاقة الوقف والابتداء بالتفسير

قال الدكتور مساعد بن سليمان الطيار - وفقه الله - في كتابه «الماتع» (أنواع التصنيف المتعلقة بتفسير القرآن، ص ١٨٥ - ١٩٠، ط ٢، دار ابن الجوزي):

«إنَّ لعلم الوقف والابتداء علاقةً أكيدةً بعلم التفسير، إذ هو أثرٌ من آثار التفسير. ذلك أنَّ مَنْ اختارَ وقفًا، فإنَّه اعتمد المعنى أولاً، ثُمَّ وقفَ، فالواقفُ يفسرُ، ثُمَّ يقِفُ، فهو بوقفه على موضع الوقف يبيِّن وجه المعنى الذي يراه».

وإذا نظرت في كتب هذا العلم، أو في وقوف المصاحف، فإنَّكَ تنطلق من الوقف إلى المعنى، وليس في ذلك مخالفةٌ لما ذكرتُ لك، وإنَّما اختلفت زاوية النظر، فكاتبُ الوقف تفهَّم المعنى، ثُمَّ وقفَ، وأنتَ نظرت في وقفه، ثُمَّ تعرَّفتَ على المعنى الذي اختاره. وهذا يعني أنَّ بين المعنى والوقف تلازماً، وهو أنَّ مَنْ قصدَ الوقفَ على موضع، فإنَّه قد فسَّرَ، فإنَّه دلَّ بتفسيره على الموضع الصَّالح للوقف. ولهذا فإنَّ تفسير السلف يُعد عمدةً في

اختيار الوقوف، وقد كان أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) يعتمد على تفسيراتهم في بعض ترجيحاته في الوقف.

ومن ذلك ما ورد من الوقف على لفظ ﴿الْحُسْنَى﴾ من قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمُ الْحُسْنَى﴾ [الرعد: ١٨]، فقد حكم بالوقف على هذا الموضع بالتّمام. ثمّ قال: «والحسنى ها هنا الجنّة، وهي في موضع رفع بالابتداء، والخبر في المجرور قبلها، الذي هو ﴿لِلَّذِينَ اسْتَجَابُوا﴾». حدثنا محمد بن عبد الله المري، قال: حدثنا علي، قال: حدثنا أحمد، قال: حدثنا ابن سلام، قال: قال قتادة: الحسنى: الجنّة.

وقال ابن عبد الرزاق: ليس ﴿الْأَمْثَالُ﴾ [الرعد: ١٧] بتمام؛ لأنّ ﴿الْحُسْنَى﴾ صفة له، فلا يتم الكلام دونها، والمعنى على التّقديم والتأخير؛ أي: الأمثال الحسنى للذين استجابوا لربهم. والأول هو الوجه^(١).

والأمثلة في علاقة الوقوف بالتفسير كثيرة، ويكفي في مثل هذا المثال، ومن الأمثلة التي هي مرتبطة بالتفسير، ولها علاقة بعلم الفقه، ما ورد في آية القذف من سورة النور، وهي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَمُومُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ

(١) المكتفى في الوقف والابتداء، للداني، تحقيق: الدكتور يوسف المرعشلي (ص ٣٣٥). والأمثلة في اعتماد تفسير السلف في بيان مواضع الوقوف كثيرة في كتاب الداني.

شَهَدَةٌ أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿٤﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٥﴾ [النور: ٤، ٥].

فمن لم ير قبول شهادة القاذف بعد التوبة، كان الوقف عنده على قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَدَةً أَبَدًا﴾.

ومن كان رأيُه قبولَ شهادةِ القاذفِ بعد التَّوبَةِ، كان الكلام عنده متصلاً، وكان الوقفُ عنده على قول الله تعالى: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

هذا، ووُجُودُ بابٍ في علم التجويدِ يتعلَّقُ بالوقفِ والابتداءِ لا يعني أنَّه نابعٌ من علمِ القراءة، بل هو أثرٌ من آثارِ التفسيرِ، ولكن إذا بانَ المعنى، ظهرَ للقارئ مكانُ الوقفِ، وهذا يعني أنَّه إنما يعلِّقُ بالأداءِ بعد فهمِ المعنى؛ لأنَّ القارئَ يحسُنُ أدائه بإبرازِ المعاني بالوقفِ على ما يتم منها، وبه تظهرُ جودةُ ترتيله، والله أعلم^(١).

(١) وهناك أمثلة أخرى غير ما ذكره د. مساعد تؤكد مدى ارتباط كل من التفسير والوقف بالآخر، تجده في مشاركة الخطيب في الملتقى على هذا الرابط:



المطلب الثامن

كتب التفسير التي عنت بعلم الوقف والابتداء

محمود
الشنقيطي
١٤٣٠/٣/١٨ هـ

من المفسرين الذين اهتموا بالوقف والابتداء في تفاسيرهم :

«من المتقدمين السمينُ الحلبي في «الدر المصون»، وكذلك
شيخه الحبرُ أبو حيان القائل في بحره المحيط :

«وقد ذكر المفسرون في علم التفسير الوقف، وقد اختلف في
أقسامه فقليل : تام وكاف وقبيح وغير ذلك، وقد صنف الناس في
ذلك كتباً مرتبة على السور : ككتاب أبي عمرو الداني وكتاب
الكرماني وغيرهما، ومن كان عنده حظ في علم العربية استغنى
عن ذلك».

ومن المتأخرين الطاهر بن عاشور رحمه الله وغفر له، له
تعليقات متكررة نافعة في مواطن الوقف والابتداء، ولا يخفى
إفرادهُ أحد مباحث مقدمته الزاكية للتفسير للوقف والابتداء».

الميموني
١٤٢٥/٢/٢٩ هـ

ومن المفسرين الذين اهتموا بالوقف والابتداء في تفاسيرهم كذلك:

- ١ - (القرطبي) «فقد وقفت على عشرات المواطن في تفسيره.
 - ٢ - و(الطبري) وقد رأيت مواطن متعددة في تفسير الطبري وغيره.
- والاهتمام بذلك في بعض كتب التفسير متفاوت، وأحياناً لا يصرحون بالوقف بل يقولون الوصل ونحو ذلك».

د. مساعد الطيار
١٤٢٥/٢/٢٩ هـ

عناية كتب التفسير بالوقف على قسمين:

الأول: أن يخصص المفسر مبحثاً في تفسيره للوقف والابتداء، وقد فعل ذلك الحوفي في تفسيره المخطوط «البرهان في تفسير القرآن»، وكذا النيسابوري في كتابه «غرائب القرآن ورغائب الفرقان»، وهو ينقل وقوف السجائدي، وهناك غيرهم ممن انتهج هذا المنهج، وهم في الحقيقة نقله، وتكاد تكون نقولاتهم نسخة لكتاب الوقف المنقول.

الثاني: أن يذكر المفسر وقوفات قرآنية في تفسيراته، وهي متفاوت كثرة وقلة، كما ذكر الشيخ الفاضل الميموني، وما ذكره عن القرطبي من وقوفات فإنه أخذها عن كتاب ابن الأنباري «إيضاح الوقف والابتداء».

وكذا ذكر بعض الوقوفات في تفسيره: «ابن عطية، وأبو

حيان، والطاهر بن عاشور الذي خصّ هذا العلم بمبحث في
مقدمته الرائعة لتفسيره التحرير والتنوير».



المبحث الثاني

مسائل وأحكام

وتحتة أحد عشر مطلباً :

المطلب الأول: حكم الوقف والابتداء.

المطلب الثاني: حكم تعلّم الوقف والابتداء لقارئ القرآن.

المطلب الثالث: تحقيق القول في كون الوقف والابتداء في القرآن توقيفي أو اجتهادي.

المطلب الرابع: ما يشترط فيمن يقوم بتحديد مواضع الوقف والابتداء.

المطلب الخامس: مذاهب القراء فيما يعتبر في تحديد مواضع الوقف والابتداء.

المطلب السادس: أسباب الاختلاف في الوقف والابتداء.

المطلب السابع: الآثار الواردة عن السلف في الوقف والابتداء.

المطلب الثامن: حقيقة الوقوف المنسوبة للنبي ﷺ.

المطلب التاسع: حكم الوقوف على رؤوس الآيات.

المطلب العاشر: حكم التقيّد بعلامات المصاحف.

المطلب الحادي عشر: أثر الوقف والابتداء في بعض الآيات على بعض مسائل الاعتقاد.



المطلب الأول

حكم الوقف والابتداء

وحكمه أنه: جائز ما لم يوجد ما يوجبه أو يمنعه، أشار إلى ذلك ابن الجزري بقوله:

وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ وَقْفٍ وَجَبَ وَلَا حَرَامٌ غَيْرَ مَا لَهُ سَبَبٌ
أي: إنه لا يوجد في القرآن وقف واجب يأثم القارئ بتركه
ولا وقف حرام يأثم بفعله، وإنما يرجع وجوب الوقف وتحريمه
إلى ما يترتب عليه من إيضاح المراد أو الإيهام بغيره مما ليس
مقصوداً، فإن كان الوقف يغيّر المعنى وجب الوصل، وإن كان
الوصل يغيّر المعنى وجب الوقف.



المطلب الثاني

جمال القرش
١٤٢٩/٦/١٢ هـ

حكم تعلّم الوقف والابتداء لقارئ القرآن

لقد أوجب المتقدمون من الرعيل الأول على القارئ معرفة الوقف والابتداء^(١).

قال ابن الجزري:

وَبَعْدَ تَجْوِيدِكَ لِلْحُرُوفِ لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الْوُقُوفِ
وثبت أن الإمام علياً بن أبي طالب عليه السلام سئل عن قوله تعالى: ﴿وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾ [المزمل: ٤]، فقال: الترتيل هو تجويد الحروف ومعرفة الوقوف. قال ابنُ الجزري: «ففي كلام علي عليه السلام دليل على وجوب تعلمه ومعرفته». اهـ^(٢).

وعن ابن عمر قال: «لقد عشنا برهة من دهرنا، وإنَّ أحدنا ليؤتى الإيمان قبل القراءة، وتنزل السورة على محمد صلى الله عليه وسلم فتعلم حلالها وحرامها، وما ينبغي أن يوقف عنده منها، كما تتعلمون

(١) هداية القارئ (ص ٣٦٥).

(٢) النشر (ص ٢٢٥).

أنتم اليوم القراءان، ولقد رأينا اليوم رجالاً يُؤتَى أحدهم القرآن قبل الإيمان، فيقرأ ما بين فاتحته إلى خاتمته، ما يدري ما أمره ولا زاجره، ولا ما ينبغي أن يوقف عنده، وكل حرف منه ينادي أنا رسول الله إليك لتعمل بي، وتتعظ بمواعظي». اهـ^(١).

قال ابن الجزري: «وفي كلام ابن عمر برهان على أن في تعلمه إجماعاً من الصحابة رضي الله عنهم». اهـ^(٢).

وقال: «ومن ثمّ اشترط كثيرٌ من أئمة الخلف على المجيز ألا يجيزَ أحداً إلا بعدَ معرفته الوقف والابتداء، وكان أئمتنا يوقفوننا عند كل حرف ويشيرون إلينا فيه بالأصابع سنة أخذوها كذلك عن شيوخهم الأولين رحمة الله عليهم أجمعين»^(٣).

قال ابن الأنباري: «ومن تمام معرفة القراء معرفة الوقف والابتداء، إذ لا يتأتى لأحدٍ معرفة معاني القرآن إلا بمعرفة الفواصل، فهذا أدل دليل على وجوب تعلمه وتعليمه». اهـ^(٤).

(١) منار الهدى (ص ٥).

(٢) النشر (١/ ٢٢٥).

(٣) النشر (١/ ٢٢٥).

(٤) منار الهدى (ص ٥ - ٦).



المطلب الثالث

تحقيق القول في كون الوقف والابتداء في القرآن توقيفي أو اجتهادي؟

د. أحمد
شكري
١٤٢٧/٩/١٨ هـ

إن علم الوقف والابتداء علم اجتهادي وليس توقيفياً، ولذا وجدنا لجان تدقيق المصاحف ومراجعتها مختلفة في تحديد أماكن الوقف وفي تحديد نوع الوقف في الموضع الواحد...، وقد يبدو للقارئ أن يقف في موضع يخلو من علامة وقف إذا ظهر له أن الوقف أولى من الوصل فله ذلك إن كان من أهل النظر والتقدير، وإلا فإنه يتبع ما في المصحف من علامات الوقف التي تهدف إلى إعانتة على تحديد مواضع الوقف للاستراحة أو لتبيين المعنى، وكتب التجويد والقراءات زاخرة بمعلومات قيّمة في باب الوقف حول: أنواعه، ودرجاته، وكيفياته، ونصائح للمبتدئين تبين لهم المواضع التي لا ينبغي لهم الوقف عليها.

ومما يدل ذلك على الاجتهاد في أماكن الوقف الاختلاف فيها، وأذكر هنا ثلاثة أمثلة:

الأول: في سورة آل عمران في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] في بعض المصاحف علامة الوقف اللازم وفي بعضها علامة الوقف أولى.

والمثال الثاني: في سورة الحديد في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً﴾ [الحديد: ٢٧] في بعض المصاحف عليها علامة الوقف اللازم وفي بعضها جردت من علامة الوقف مطلقاً.

والمثال الثالث: في سورة المسد في لفظ: ﴿وَأَمْرًا لَهُ﴾ [المسد: ٤] في بعض المصاحف علامة الوقف اللازم وفي معظمها جردت من العلامة.

تدل هذه الأمثلة - وغيرها كثير - على الاجتهاد في هذا الباب، ومقارنة يسيرة بين المصحف المطبوع في المغرب والمصحف المطبوع في باكستان وأي مصحف مطبوع في البلاد العربية تريك فروقاً كثيرة جداً في أماكن الوقف. وما ورد في الرواية تحت مسمى «وقوف النبي» يحتاج إلى مراجعة وتحقيق وثبت^(١).

(١) سيأتي أنها روايات لا أصل لها ولا تصح نسبتها للنبي ﷺ.



المطلب الرابع

الخطيب
١٤٢٤/٤/٢٩ هـ

ما يشترط فيمن يقوم بتحديد مواضع الوقف والابتداء

ليس لكل واحد من الناس أن يحدد مواضع الوقف والابتداء بل ينبغي توفر شروط فيمن يقوم بشأن تحديد مواضع الوقف والابتداء منها:

١ - العلم بالنحو: حتى لا يفصل - بالوقف - بين المبتدأ وخبره أو بين المتضايقين - أي: المضاف والمضاف إليه - أو بين المستثنى والمستثنى منه اللهم إلا إذا كان هذا الاستثناء منقطعاً، فإن العلماء قد اختلفوا فيه على ثلاثة أقوال:

أ - قال بعضهم: يجوز الفصل مطلقاً؛ لأنه في معنى مبتدأ حذف خبره للدلالة عليه.

ب - وقيل: هو ممتنع مطلقاً؛ لأن المستثنى في حاجة إلى المستثنى منه.

ج - وقيل: الأمر يحتاج إلى تفصيل، فإن صرح بالخبر جاز

لاستقلال الجملة واستغنائها عما قبلها، وإن لم يصرح به -
أي: الخبر - فلا يجوز لافتقارها.

وبالجملة، فإن معرفته بعلم النحو تجعله لا يقف على العامل
دون المعمول، ولا على المعمول دون العامل، ولا على
الموصول دون صلته، ولا على المتبوع دون تابعه، ولا على
الحكاية دون المحكي، ولا على القسم دون المقسم به، أو غير
ذلك مما لا يتم به المعنى.

يضاف إلى ذلك أن الوقف قد يكون تاماً على إعراب غير تام
على إعراب آخر، فظهر بذلك ضرورة العلم بالنحو لمن يقوم
بتحديد مواضع الوقف والابتداء^(١).

٢ - العلم بالقراءات: لأن الوقف قد يكون تاماً على قراءة،
غير تام على قراءة أخرى.

٣ - العلم بالتفسير: لأن الوقف قد يكون تاماً على تفسير
معين، غير تام على تفسير آخر.

٤ - العلم بالقصص: حتى لا يقطع قبل تمام قصة.

٥ - العلم باللغة: التي نزل عليها القرآن.

هذه الشروط اشترطها ابن مجاهد، ونقلها عنه السيوطي
موجزة. واشترط غير ابن مجاهد العلم بالفقه كذلك.

(١) وسيأتي بيان ذلك مفصلاً في قواعد المتعلقة اللفظية.



المطلب الخامس

مذاهب القراء فيما يعتبر

في تحديد مواضع الوقف والابتداء

محمود
الشنقيطي
١٤٣٠/٦/٩ هـ

في كتاب النشر للإمام ابن الجزري:

- «نافع كان يراعي محاسن الوقف والابتداء بحسب المعنى كما ورد عنه النص بذلك.

- وابن كثير روينا عنه نصاً أنه كان يقول: إذا وقفت في القرآن على قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] وعلى قوله: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩] وعلى: ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُهُ بَشَرٌ﴾ [النحل: ١٠٣] لم أبال بعدها وقفت أم لم أقف. وهذا يدل أنه يقف حيث ينقطع نفسه، وروى عنه الإمام الصالح أبو الفضل الرازي: أنه كان يراعي الوقف على رؤوس الآي مطلقاً ولا يتعمد في أوساط الآي وفقاً سوى هذه الثلاثة المتقدمة.

- وأما أبو عمرو فروينا أنه كان يتعمد الوقف على رؤوس الآي ويقول: هو أحب إلي. وذكر عنه الخزاعي أنه كان يطلب

حسن الابتداء، وذكر عنه أبو الفضل الرازي: أنه يراعي حسن الوقف.

- وعاصم ذكر عنه أبو الفضل الرازي أنه كان يراعي حسن الابتداء، وذكر الخزاعي أن عاصماً والكسائي كانا يطلبان الوقف من حيث يتم الكلام.

- وحمزة اتفقت الرواة عنه أنه كان يقف بعد انقطاع النفس، فقليل: لأن قراءته التحقيق والمد الطويل فلا يبلغ نفس القارئ إلى وقف التمام ولا إلى الكافي وعندي أن ذلك من أجل كون القرآن عنده كالسورة الواحدة فلم يكن يتعمد وقفاً معيناً، ولذلك أثر وصل السورة بالسورة فلو كان من أجل التحقيق لآثر القطع على آخر السورة.

- والباقون من القراء كانوا يراعون حسن الحالتين وقفاً وابتداءً، وكذا حكى عنهم غير واحد منهم الإمامان أبو الفضل الخزاعي، والرازي رحمهما الله تعالى». اهـ.



المطلب السادس

أسباب الاختلاف في الوقف والابتداء

محمد ايت

عمران

١٤٣١/٤/٢٠ هـ

المراد بالاختلاف في الوقف والابتداء هي تلك الملابسات التي تؤدي إلى تعدد آراء العلماء في تحديد نوع الوقف في الكلمة القرآنية المراد الوقوف عليها، ونوع الابتداء بما بعدها، وسأحاول حصرها فيما يأتي إن شاء الله تعالى :

السبب الأول: الإعراب:

ويكاد يكون الإعراب هو السبب الغالب في الاختلاف في الوقف والابتداء، وبينه وبين الأسباب الأخرى تداخل ملحوظ. لذلك كانت أمثلته كثيرة تند عن الحصر، وأكتفي منها بهذا المثال: قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] فالوقف على ﴿لَا رَيْبَ﴾ يعانق الوقف على ﴿فِيهِ﴾ وإما حاء هذا التعانق - وهو جزء من الاختلاف في الوقف - من اختلاف الإعراب.

يقول نظام الدين النيسابوري: «﴿لَا رَيْبَ﴾ على حذف خبر لا،

تقديره: لا ريب فيه، ثم يستأنف: ﴿فِيهِ هُدًى﴾. ومن وصل جعل ﴿فِيهِ﴾ خبر ﴿لَا﴾ أو وصف ﴿رَيْبٍ﴾ وحذف خبر ﴿وَلَا﴾ تقديره: لا ريب فيه عند المؤمنين. والوقف على التقديرين على ﴿فِيهِ﴾.

السبب الثاني: التفسير:

من أوضح الأمثلة على ذلك ما ذكره نظام الدين النيسابوري بقوله:

«قوله: ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾ [النساء: ٣٣] يمكن تفسيره بحيث يكون الوالدان والأقربون وارثين وبحيث يكونان موروثاً منهما.

والمعنى على الأول: لكل أحد جعلنا ورثة في تركته. ثم إنه كأنه قيل: ومن هؤلاء الورثة؟ ف قيل: هم الوالدان والأقربون؛ فيحسن الوقف على قوله: ﴿مِمَّا تَرَكَ﴾..

وأما على الثاني، فإما أن يكون في الكلام تقديم وتأخير؛ أي: ولكل شيء مما ترك الوالدان والأقربون جعلنا موالٍ؛ أي: ورثة. وإما أن يكون ﴿جَعَلْنَا مَوَالِيَ﴾ صفة ﴿وَلِكُلٍّ﴾ بل محذوف، والعائد محذوف، وكذا المبتدأ. والتقدير: ولكل قوم جعلناهم موالٍ نصيبٌ مما ترك الوالدان والأقربون، كما تقول: لكل من خلقه الله إنساناً من رزق الله؛ أي: حظٌ من رزق الله».

فأنت تلاحظ أنه على المعنى الأول يكون الوقف على

﴿تَرَكَ﴾ كافياً، وعلى المعنى الثاني يكون قبيحاً؛ لأن ﴿أُولَٰئِكَ﴾ فاعل ﴿تَرَكَ﴾، ولا يفصل بين الفعل وفاعله.

السبب الثالث: الحديث قبولاً ورداً:

من أوضح ما يمثّل به لهذا السبب من أسباب الاختلاف ما أسماه بعض العلماء وقف السُّنَّة أو وقف جبريل، وإنما اعتبرت هذا من أسباب الاختلاف لأنهم اختلفوا في ثبوت نسبة هذه الوقوف للنبي ﷺ وعدم ثبوت ذلك.

السبب الرابع: رسم المصحف:

اعتبرت رسم المصحف سبباً من أسباب الخلاف؛ لأن كثيراً من الكلمات في القرآن الكريم اختلفت المصاحف في رسمها بين الوصل والفصل، وذلك مثل: ﴿أَيُّنَمَا﴾ في قوله تعالى في النساء: ﴿أَيُّنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨] و﴿أَنْ لَا﴾ في قوله تعالى في الأنبياء: ﴿أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، ومن ما في قوله تعالى في المنافقون: ﴿مِنْ مَا رَزَقْتَكُمْ﴾ [المنافقون: ١٠] ونحو ذلك، فعلى تقدير أنها كتبت مفصولة يجوز الوقف اضطراراً أو اختصاراً على الكلمة الأولى منها، وعلى تقدير أنها كتبت موصولة لا يجوز ذلك.

السبب الخامس: السياق:

لا يخفى أن السياق له دور كبير في بيان المعنى في القرآن

الكريم؛ وهو أيضاً له دور في اختلاف العلماء في الوقف والابتداء؛ إذ يمكن أن يكون مرجحاً قوياً لنوع من أنواع الوقف على نوع آخر. وخذ كمثال على ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ﴾ [يوسف: ٢٤]، فقد وقع خلاف بين العلماء في نوع الوقف على قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ﴾.

والسياق هنا يرجح أن يكون الوقف كافياً على قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ﴾ ويكون هم يوسف لم يحدث؛ لكون حدوثه معلقاً على عدم رؤيته برهان ربه، فيما أنه رأى برهان ربه لم يصدر منه هم، ويدل على ذلك من سابق الآية قوله سبحانه: ﴿قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوًى﴾ [يوسف: ٢٣]، ومن لاحقها قوله جل وعز: ﴿وَأَسْتَبَقَا الْبَابَ﴾ [يوسف: ٢٥] وما بعدها.

السبب السادس: عدّ الآي:

معلوم أن مذاهب العد سبعة، ومعلوم أن بينها خلافاً في أربعة وخمسين ومائتي موضع، وبعض هذه المواضع له تعلق شديد بما بعده. ولذلك أمثلة كثيرة:

منها: في أول البقرة قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ حيث عد أهل الشام: ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ رأس آية، ولم يعدها غيرهم. ومنها: قوله تعالى في أول آل عمران: ﴿وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾ حيث ترك عد الشاميين، وعده غيره.

فمن عد الموضعين وما ضارعهما جاز له الوقف، ومن لم

يعدهما لم يقف، على الخلاف المشهور في حكم الوقف على رؤوس الآي، وليس هذا محل بسطه.

السبب السابع: علم البلاغة:

عبّرت بعلم البلاغة لأدخل فنون البلاغة الثلاثة؛ لأنها كلها قد يكون لها أثر في الوقف والابتداء، لكن فن المعاني أكثر تأثيراً؛ لأن مباحثه كثيرة، فمنها القصر، والفصل والوصل، والإنشاء، والإيجاز والإطناب والمساوات...

وقد مثّل له ابن عاشور رحمّه الله بقوله: «وقد بينت عند تفسير قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] أنك إن وقفت على كلمة ﴿رَيْبَ﴾ كان من قبيل إيجاز الحذف؛ أي: لا ريب في أنه الكتاب، فكانت جملة ﴿فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ ابتداءً كلام، وكان مفاد حرف (في) استنزال طائر المعاندين؛ أي: إن لم يكن كله هدى فإن فيه هدى. وإن وصلت ﴿فِيهِ﴾ كان من قبيل الإطناب، وكان ما بعده مفيداً أن هذا الكتاب كله هدى».

السبب الثامن: القراءات:

لهذا السبب أمثلة كثيرة في القرآن الكريم، ومن أول ما ورد منه في القرآن الكريم الوقف على قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرْوْنَ الْعَذَابَ﴾ [البقرة: ١٦٥] فقد ذكر العلماء أن الوقف على لفظ: ﴿الْعَذَابَ﴾ تتعاقب عليه أنواع الوقف الثلاثة، وهي: الكافي

والحسن والقبیح، واختلف القراء في الوقف عليها على مذاهب مما كان لاختلافهم في القراءة أثر في الوقف والابتداء.

السبب التاسع: القصص:

من أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٢٦] فقد اختلف المفسرون في مدة تيه بني إسرائيل، ومدة تحريم الأرض المقدسة عليهم، وبناء على ذلك اختلفوا في حكم الوقف على قوله تعالى: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ﴾ وقوله سبحانه: ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾^(١).

السبب العاشر: المذهب العقدي:

لذلك أمثلة في القرآن، منها^(٢): قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾. قال العلامة السمين الحلبي: «وفاعل ﴿اسْتَوَى﴾ ضمير يعود على ﴿الرَّحْمَنُ﴾. وقيل: بل فاعله ﴿مَا﴾ الموصولة بعده؛ أي: استوى الذي له في السموات.

قال أبو البقاء: «وقال بعض الغلاة: ﴿مَا﴾ فاعل ﴿اسْتَوَى﴾. وهذا بعيد، ثم هو غير نافع له في التأويل؛ إذ يبقى قوله: ﴿الرَّحْمَنُ

(١) راجع: تفسير الطبري لهذه الآية فقد نقل الأقوال في الوقف وخلص من اختلاف أهل القصص إلى ثلاثة أقوال في الوقف على الآية.

(٢) وسيأتي معنا في مسألة مستقلة أمثلة أخرى أثر الخلاف العقدي فيها في تحديد مواطن الوقف والابتداء تبعاً للمذهب الذي يسير عليه كل واحد منهم.

عَلَى الْعَرْشِ ﴿كَلَاماً تَاماً وَمِنْهُ هَرَبٌ﴾. اهـ. فصاحب هذا الوقف دفعه مذهبه المنكر لصفة الاستواء إلى منع الوقف على ﴿أَسْتَوَى﴾ لأنه عمل الرفع في ﴿مَا﴾ الموصولة بعده.

السبب الحادي عشر: المذهب الفقهي:

من أشهر الأمثلة على تأثير المذهب الفقهي في الوقف والابتداء قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (٢٤) إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٢٥﴾.

فالوقف على قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾ مختلف فيه، قال الإمام النحاس: «فإن هذا يُعرف التمام فيه من جهة الفقه».



المطلب السابع

الآثار الواردة عن السلف في الوقف والابتداء

إنَّ من يكتب في علم من العلوم الإسلامية يحرص على رفع علمه إلى رسول الله ﷺ، فإن لم يجد في كلامه ما يدل عليه نزل إلى الصحابة، فإن لم يجد نزل إلى التابعين، ثم أتباعهم. كما أن حديثهم عن العلم قد يكون نصًّا، وقد يكون إشارة. والحديث هنا سيكون منصبًّا على المنشور من أقوال السلف في علم الوقف والابتداء، ومن الأمثلة الواردة عنهم ما يأتي:

١ - قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَدَّعَوْا بِهِٖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ٨٣]. عن ابن عباس، قال: «قوله: ﴿وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ﴾ فانقطع الكلام». اهـ^(١).

٢ - قال تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ

(١) تفسير الطبري، طبعة الحلبي (١٨٣/٥).

وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ ﴿٨٣﴾ [آل عمران: ٨٣]. قال السيوطي: «وأخرج ابن المنذر وابن أبي حاتم من طريق عكرمة عن ابن عباس ﴿أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ﴾ قال: هذه مفصلة. ﴿مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾. اهـ (١).

٣ - قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ وَالشُّهَدَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾ [الحديد: ١٩].

عن ابن عباس في قوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ قال: هذه مفصلة ﴿وَالشُّهَدَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ﴾. وعن أبي الضحى: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ ثم استأنف الكلام فقال: ﴿وَالشُّهَدَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾.

وعن الضحاك قال: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ هذه مفصلة، سماهم الله صديقين بأنهم آمنوا بالله وصدقوا رسوله، ثم قال: ﴿وَالشُّهَدَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ﴾ (٢).

٤ - قوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَى وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٦ - ٢٧].

قال السيوطي: «وصح عن الشعبي أنه قال: إذا قرأت: ﴿كُلُّ

(١) الدر المنثور (٢/ ٢٥٤).

(٢) الآثار في تفسير الطبري، طبعة الحلبي (٢٧/ ٢٣٠ - ٢٣١).

مَنْ عَلَيْهَا فَإِنَّ ﴿فَلا تَسْكُتُ حَتَّى تَقْرَأَ: ﴿وَبَقِيَ وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾. قلت: أخرجه ابن أبي حاتم» اهـ (١).

٥ - قوله تعالى: ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا فَاحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَدًا رَابِيًا وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ ابْتِغَاءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَاعٍ زَبَدٌ مِثْلُ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ﴾ [الرعد: ١٧].

قال ابن جريج: أخبرني عبد الله بن كثير أنه سمع مجاهداً يقول: «﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا﴾ قال: ما أطاقوا ملأها فاحتمل السيل زبداً رابياً، قال: انقضى الكلام، ثم استقبل، فقال: ﴿وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ ابْتِغَاءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَاعٍ زَبَدٌ مِثْلُ﴾ قال: المتاع: الحديد والنحاس والرصاص وأشباهه ﴿زَبَدٌ مِثْلُ﴾ قال: خبث ذلك مثل زبد السيل. قال: وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض فأما الزبد فيذهب جفاء، قال: فذلك مثل الحق والباطل» اهـ (٢)، (٣).

(١) الإتيان (١/٢٢٢).

(٢) تفسير الطبري، طبعة الحلبي (١٣/١٣٥).

(٣) راجع بقية الآثار الواردة عن السلف في الوقف والابتداء على الرابط التالي:

<http://www.tafsir.net/vb/tafsir1631>

ملاحظات على عبارات السلف الواردة في الوقوف:

١ - أن الوقف عند مفسري السلف تابع للمعنى (أي: التفسير)، كما يظهر من الروايات الواردة عنهم.

والمراد أنهم نبهوا على الوقف لارتباطه بالتفسير، فهم فهموا المعنى، ثم حكوا الوقوف بناءً على ما فهموا، فالتفسير أولاً، والوقف ثانياً.

ولم يظهر في آثارهم ارتباط هذه العبارات بالقراءة، سوى ما ورد عن الشعبي، لكن يمكن الاستفادة من هذه المرويات في تأصيل هذا العلم، والتنبيه على وروده عن السلف، واعتنائهم به على أنه أثر من آثار التفسير، والله أعلم.

٢ - أن مفسري السلف لم يتبعوا الوقوف في القرآن كما تتبعه من جاء بعدهم.

٣ - أن مصطلحات الوقف المتعددة لم تظهر عند مفسري السلف.

٤ - أنه يمكن أن يُذكر من عبارات السلف ما يكون عنواناً لهذا العلم، ومن العناوين المستنبطة من عباراتهم:

«القطع والاستئناف. المقطوع والموصول. المقطوع والمفصول. الموصول والمفصول».



المطلب الثامن

حقيقة الوقوف المنسوبة للنبي ﷺ

إن ما نُسب إلى نبينا ﷺ من أنه كان يقف على مواضع معينة في القرآن الكريم - من غير رؤوس الآي -، لا يتجاوزها، ثم يبتدئ بما بعدها، أو أن جبريل كان يقف عليها، والرسول يتبعه، وكذا ما نسب إليه - وصححه بعضهم - من أنه قال: «من ضمن أن يقف في عشرة مواضع في القرآن، ضمنت له الجنة»، وهي الوقوف المعروفة بـ«وقوف الغفران»، وكذا تلك الوقوف المسماة بالوقوف «المنزلة» أو «المفروضة»، قالوا: إن جبريل - لما نزل بهذه الآيات من الله تعالى على النبي - توقف فيها قبل انقطاع الوحي. فهذا كله مما لا أصل له ولا بد من نفي نسبته عن نبينا ﷺ.

وهنا نتساءل أين كان أرباب الوقوف الذين وصلت إلينا كتبهم: ابن سعدان، والأنباري، وابن أوس، والنحاس، والخزاعي، والداني، والعماني، والغزال، وتلميذ أبي الفضل الرازي، وأبو العلاء الهمداني...، وجلهم من المحدثين من هذه

الوقوف، وهم الحريصون على ذكر كل وقف مأثور، حتى ولو كان في طرقة ضعف؛ كذكرهم الوقوف المروية عن ابن عباس وغيره من الصحابة، والوقوف المروية عن التابعين؛ الضحاك، وابن جبير، ومجاهد، والشعبي، وأبي عبد الرحمن السلمي، والمكيين، وعاصم، وشيبة بن نصاح، وحمزة، ونافع، وحتى الوقوف المروية عن تابعي التابعين، وعدّ الوقف على رؤوس الآي من السُّنة، حتى قال جمهورهم: إن الوقف على رؤوس الآي: تام، أو كاف، أو حسن، إلا الشيء بعد الشيء؟!

هل ظلت هذه الوقوف مختلفة طيلة هذه القرون حتى عثر عليها علماء القرن العاشر وما بعده من المتصوفة والشيعة، وسار في ركبهم ثلة من أهل السُّنة والجماعة، وذكروا في ذلك أحاديث عن رسول الله ﷺ، قال بعضهم: إن رجالها ثقات؟!

إن هذه الوقوف: وقوف النبي ﷺ، ووقوف جبريل، ووقوف الغفران، والوقوف المنزلة أو المفروضة؟ كلها لا أصل لها ولا سند.

قال فضيلة الشيخ محمود خليل الحصري رحمه الله: «مع التنقيب البالغ، والبحث الفاحص، في شتى الأسفار، ومختلف المراجع، من أمهات الكتب؛ في علوم القرآن، والتفسير، والسُّنة، والشمائيل، والآثار، لم أعر على أثر صحيح، أو ضعيف يدل على أن الوقف على جميع هذه المواضع، أو بعضها من السُّنة العملية، أو القولية. ولعلنا بعد هذا نظفر بما يبدد القلق، ويريح الضمير». اهـ.



الميموني
١٤٢٥/١/٥ هـ

المطلب التاسع

حكم الوقوف على رؤوس الآيات

جعل الإمام البيهقي والداني وأبو العلاء الهمداني وابن القيم وابن الجزري رحمهم الله ^(١) ذلك سُنَّةً عن النبي ﷺ، قال الإمام البيهقي رحمه الله: «ومتابعة السُنَّة أولى مما ذهب إليه بعض أهل العلم بالقرآن من تتبع الأغراض والمقاصد والوقوف عند انتهائها». اهـ ^(٢). وقد قوى ذلك عند العلماء رحمهم الله تعالى أن رؤوس الآي مقاطع في أنفسهن، وأكثر ما يوجد التام فيهن، حتى

(١) شعب الإيمان (٥٢١/٢) (٢٥٨١)، والمكتفى (ص١٤٦) والهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي - مخطوط - لأبي العلاء الهمداني (وجه ١٩١) ونص عبارته: «لا بد للقارئ من الاستراحة لطول القصة فإن انقطع نفسه فليقف على رؤوس الآي فإنه سُنَّة». اهـ. منه نسخة مصورة بمركز البحوث بجامعة أم القرى برقم (٥٥٦) وذكرت في فهرس علوم القرآن رقم (٦٤٥).

والإمام ابن القيم في زاد المعاد (١/٣٣٧)، والإمام ابن الجزري في التمهيد في التجويد (ص١٧٤)، والنشر (١/٢٢٦).

(٢) شعب الإيمان (٥٢١/٢) وقد تابع في ذلك الحلبي في شعب الإيمان ثم تابعه ابن القيم وغيره.

كان جماعة من العلماء يستحبون^(١) القطع عليهن وإن تعلق كلام بعضهن ببعض، وهذا عندهم ما لم يشتد التعلق فيتغير بالوقف المعنى.

فلا بد من تقييد القول بأن الوقف على رؤوس الآي سنة بما لا يفسد المعنى ولا يحيله عن وجهه؛ لأننا نعلم أن ذلك مستثنى ضرورة من هذا الإطلاق، فإن من الفواصل ما لا يصح الوقوف عليه لفساد المعنى بذلك، وذلك خلاف ما أمر الله به من تدبر القرآن.

قال السخاوي **رحمته الله**: «إلا أن من الفواصل ما لا يحسن الوقف عليه كقوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ [الماعون: ٤]؛ لأن المراد فويل للساھين عن صلاتهم، المرأين فيها، فلا يتم المعنى إلا بالوصل وليس الوقف على قوله: ﴿وَالضُّحَى﴾ [الضحى: ١] كالوقف على ما جاء في الحديث». اهـ^(٢). قلت: لأن: ﴿وَالضُّحَى﴾ رأس آية وتعلقها بما بعدها من أقسام وجواب قسَم قوي. وأمثال ﴿وَالضُّحَى﴾ من الآيات التي يقوى تعلقها بما بعدها كثير مثل قوله تعالى: ﴿وَالطُّور﴾ [الطور: ١]، و﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾ [ق: ١].

ولذا فقد جعل علماء الوقف والابتداء الوقف على المواضع

(١) المكتفى (ص ١٤٥)، وينظر: جمال القراءة (ص ٥٥٣)، وتنبيه الغافلين (ص ١٢٨).

(٢) جمال القراءة (ص ٥٥٣).

التي يشتد تعلقها بما بعدها قبيحاً مع كونها رؤوس آي؛ كقوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ [الماعون: ٤]، وكقوله تعالى: ﴿وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا مِّنَ السَّمَاءِ فَظَلُّوا فِيهِ يَعْرُجُونَ﴾ [الحجر: ١٤]. فلو وقف القارئ هنا لكان الكلام لا معنى له؛ لأن الجواب لم يتم فإن اللام بعدها في قوله تعالى: ﴿لَقَالُوا إِنَّمَا سُكِّرَتْ أَبْصَرُنَا بَلْ نَحْنُ قَوْمٌ مَّسْحُورُونَ﴾ [الحجر: ١٥] متعلقة بما قبلها^(١).

وقد ذكر كثير من علماء الوقف هذه الآيات، ونبهوا على رأس الآية، ومنعوا من الوقف عليها مع كونها رؤوس آي، وممن ذكر ذلك الإمام الداني والعماني وابن الجزري والأشموني وزكريا الأنصاري وغيرهم^(٢).

قال في المقصد لتلخيص ما في المرشد:

«ويسن للقارئ أن يتعلم الوقوف وأن يقف على أواخر الآي إلا ما كان منها شديد التعلق بما بعده كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا مِّنَ السَّمَاءِ فَظَلُّوا فِيهِ يَعْرُجُونَ﴾ [الحجر: ١٤] وقوله: ﴿قَالَ فِعْرُكَ لَاغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٢]. اهـ^(٣). فمتى اشتد تعلق الآية بما بعدها لم يصح تعمد الوقف عليها حتى وإن كانت رأس آية.

وعلى هذا العمل عند محققي علماء الوقف كما تقدم. وأما

(١) المقصد لتلخيص ما في المرشد (ص ٥).

(٢) المكتفى (ص ١٥١)، والنشر (١/ ٢٢٩)، ومنار الهدى (ص ١٨)، وتنبيه الغافلين (ص ١٢٩)، والمقصد لتلخيص ما في المرشد (ص ٥).

(٣) المقصد لتلخيص ما في المرشد (ص ٥).

استدلال من قال بسُنَّة الوقف مطلقاً، بأقوال العلماء القائلين بأن ذلك سُنَّة، فقد تبين مما ذكرته عن كثير ممن اعتمدوا عليه في ذلك كالداني، وابن الجزري، أن هذا الإطلاق مقيد وهذا التعميم مخصوص؛ وقد ظهر أن عملهم على تخصيص هذا العموم؛ لأنهم عدوا الوقف على مثل ذلك من الآيات قبيحاً.



المطلب العاشر

حكم التقيّد بعلامات المصاحف

جمال القرش
١٤٢٩/٦/١٢ هـ

سألتُ فضيلة الدكتور عبد العزيز القارئ عن حكم التقيّد بعلامات المصاحف؟

فأجاب رعاه الله: طبعاً رموز الوقف لم توضع على سائر المواضع التي ينبغي أن توضع فيها رموز، وإلا لكثير ذلك في المصحف، وشوش على قارئ القرآن.

إنما وضعت على مواضع منتقاة، إمّا من أجل التنبيه إليها، أو من أجل حاجتها الماسّة إلى بيان حكم الوقف فيها.

ولا يعني هذا أنّ باقي المواضع ما دام ما وضع عليها رمز لا وقّف عليها، هذا القياس غير صحيح، باقي المواقف، أو باقي المواضع في القرآن المرتل بنفسه يقيسها على ما وضع عليه رمز الوقف، فيكون قد تمرّس بفهم المعاني، وإدراك فواصل المعاني، فعندئذ هو يتولى تحديد مواضع الوقف ورموزها.



المطلب الحادي عشر

أثر الوقف والابتداء في بعض الآيات على بعض مسائل الاعتقاد

للووقف والابتداء في بعض الآيات أثر كبير في توجيه بعض مسائل العقيدة، وهناك أمثلة متعددة في القرآن الكريم أثر الوقف والابتداء في بعضها على بعض مسائل الاعتقاد، نذكر منها ما يلي:

١ - الوقف على لفظ الجلالة ﴿اللَّهُ﴾ وعلى ﴿السَّمَوَاتِ﴾: من قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾ [الأنعام: ٣]، حدثني الدكتور: غانم العطاوي: أن هذه الآية فيها ثلاثة أقوال:

• إن الوقف على: ﴿وَهُوَ اللَّهُ﴾ مبتدأ وخبر، ثم يبدأ: ﴿فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾؛ أي: يعلم سركم في السموات والأرض، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَنْزَلَهُ الَّذِي يَعْلَمُ السِّرَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ وهو قول الأكثر، وهو قول النحاس.

• **أن الوقف على:** ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ﴾، ثم يقرأ: ﴿وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾، كما في قوله تعالى: ﴿ءَأَمِنُمْ مِّنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ﴾ [الملك: ١٦]؛ أي: أنه يعلم سرّ أهل الأرض وجهرهم، وهو اختيار الطبري.

• **أن الوقف على:** ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ﴾، وهو اختيار القرطبي. والأقوال الثلاثة صحيحة تحتملها الآية. اهـ (١).

٢ - **الوقف على لفظ الجلالة ﴿الله﴾:** من قوله تعالى: ﴿قُلْ أَيْ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَدَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ١٩]، حدثني فضيلة الشيخ إبراهيم الأخضر، قال: أي أكبر شهادة، فالمعتزلة والأشاعرة عندهم لا يسمون الله «شيئاً» ولا يصفونه بأنه «شيء»، ومذهب أهل السنة والجماعة أن الله تعالى سمى نفسه «شيئاً».

وعند البخاري في كتاب التوحيد في كتابه لذلك، فقال: وسمى الله نفسه شيئاً، ثم ذكر الآية الكريمة: ﴿قُلْ أَيْ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَدَةً قُلِ اللَّهُ﴾ فالوقف على: ﴿قُلِ اللَّهُ﴾ هو الوقف الصحيح.

٣ - **الوقف على قوله تعالى:** ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ [القصص: ٦٨].

قال ابن كثير: «وقوله: ﴿مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ نفي على أصح القولين؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦].

(١) انظر: أضواء البيان للشنقيطي (٢/ ١٨٤).

وقد اختار ابن جرير أن ﴿مَا﴾ ها هنا بمعنى «الذي»، تقديره: ويختار الذي لهم فيه خيرة. وقد احتج بهذا المسلك طائفة المعتزلة على وجوب مراعاة الأصلح. والصحيح أنها نافية، كما نقله ابن أبي حاتم، عن ابن عباس وغيره أيضاً، فإن المقام في بيان انفراده تعالى بالخلق والتقدير والاختيار، وأنه لا نظير له في ذلك؛ ولهذا قال: ﴿سُبْحَنَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾؛ أي: من الأصنام والأنداد، التي لا تخلق ولا تختار شيئاً.

وقال الأشموني: «الوقف على ﴿وَيَخْتَارُ﴾ وهو مذهب أهل السنة، وترك الوقف عليه مذهب المعتزلة. والطبري من أهل السنة منع أن تكون ﴿مَا﴾ نافية قال: «لئلا يكون المعنى أنه لم تكن لهم الخيرة فيما مضى وهي لهم فيما يستقبل». وهذا الذي قاله ابن جرير مروي عن ابن عباس. وليس بوقف إن جعلت ما موصولة في محل نصب والعائد محذوف؛ أي: ما كان لهم الخيرة فيه. ويكون ﴿وَيَخْتَارُ﴾ عاملاً فيها وكذا إن جعلت مصدرية؛ أي: يختار اختيارهم».

فظهر بهذا أن الصحيح أن يكون الوقف على ﴿وَيَخْتَارُ﴾ وأن تكون ﴿مَا﴾ نافية، والمعتزلة يمنعون هذا احتجاجاً لمذهبهم.

٤ - الوقف على: ﴿وَتُؤَيِّرُوهُ﴾ من قوله تعالى: ﴿لَتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفتح: ٩]، لئلا يومهم الوصل عطف الضمير في: ﴿وَتُسَبِّحُوهُ﴾ الذي هو الله ﷻ

على الضمير في ﴿وَتُوقِرُوهُ﴾ الذي هو للنبي ﷺ فيؤدي إلى الدعوة إلى تسبيح النبي ﷺ وهو شرك والعياذ بالله.

٥ - الوقوف على: ﴿مُيِّنٌ﴾ من قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ فَلْيَاذِ مَسْمَعِهِمْ بِسُلْطَنِ مُيِّنٍ ﴿٣٨﴾ أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ﴾ [الطور: ٣٨ - ٣٩]، يبتدأ بـ ﴿أَمْ﴾ هنا على معنى «بل مع همز الاستفهام» أي: بل أله البنات ولكم البنون، فلو كان التقدير بمعنى «بل» لكان المعنى: بل له البنات، وهذا كفر محض، والمعنى: أله البنات»^(١).

المبحث الثالث

ضوابط وتأصيلات

وتحتة خمسة مطالب:

المطلب الأول: ضوابط للوقف والابتداء يجب مراعاتها وإلا أخلّ القارئ بالمعنى والتفسير.

المطلب الثاني: ضوابط الوقف اللازم في القرآن الكريم.

المطلب الثالث: قواعد لضبط الوقف والابتداء في المتعلقات اللفظية.

المطلب الرابع: ضوابط معرفة متى يكون الوقف أولى من الوصل، أو العكس، أو كون الأمرين متساويين.

المطلب الخامس: بعض الإعادات تكون زيادةً في القرآن لا تجوز، وضابطها.



المطلب الأول

الخطيب
١٤٢٤/٤/٢٩ هـ

ضوابط للوقف والابتداء يجب مراعاتها وإلا أخلّ القارئ بالمعنى والتفسير

• الضابط الأول: «لا يجوز الوقوف على ما لا يتم به المعنى»^(١).

• الضابط الثاني: «كلمة ﴿كَلَّا﴾ وردت في القرآن الكريم في ثلاثة وثلاثين موضعاً منها سبعة للردع بالاتفاق وهذه يوقف عليها. وهي:

- ﴿عَهْدًا ۖ ۞ ۭ﴾ [مريم: ٧٨ - ٧٩]، ﴿عِزًّا ۖ ۞ ۭ﴾ [مريم: ٨١]، ﴿كَلَّا ۖ ۞ ۭ﴾ [مريم: ٨١]، ﴿أَن يَّقْتُلُون ۖ ۞ ۭ﴾ [الشعراء: ١٤ - ١٥]، ﴿إِنَّا لَمُدْرِكُونَ ۖ ۞ ۭ﴾ [الشعراء: ٦١ - ٦٢]، ﴿شُرَكَاءَ ۖ ۞ ۭ﴾ [سبأ: ٢٧]، ﴿أَن أَزِيدَ ۖ ۞ ۭ﴾ [المدثر: ١٥ - ١٦]، ﴿إِن مِّن مَّفْقَرٍ ۖ ۞ ۭ﴾ [القيامة: ١٠ - ١١].

(١) هذه قاعدة عامة مجملة وتفصيلها سيأتي في قواعد المتعلقة اللفظية.

والباقي منها ما هو بمعنى حقاً قطعاً فلا يوقف عليه، ومنها ما احتمل الأمرين؛ أي: الردع ومعنى حقاً قطعاً ففيه الوجهان».

• **الضابط الثالث:** «كلمة ﴿بَلَى﴾ جاءت في القرآن الكريم في اثنين وعشرين موضعاً في ست عشرة سورة وهي على أقسام ثلاثة:

١ - **الأول:** لا يجوز الوقف عليها بالإجماع، لتعلق ما بعدها بما قبلها وذلك كائن في سبعة مواضع هي:

﴿بَلَىٰ وَرَبِّنَا﴾ [الأنعام: ٣٠]، ﴿بَلَىٰ وَعَدَا عَلَيْهِ حَقًّا﴾ [النحل: ٣٨]، ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾ [سبأ: ٣]، ﴿بَلَىٰ قَدْ جَاءَ تَكَ﴾ [الزمر: ٥٩]، ﴿بَلَىٰ وَرَبِّنَا﴾ [الأحقاف: ٣٤]، ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي﴾ [التغابن: ٧]، ﴿بَلَىٰ قَدَرِينَ﴾ [القيامة: ٤].

٢ - **الثاني:** المختار فيه عدم الوقف، وذلك في خمسة مواضع هي:

﴿بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّطَمِئَنَ قَلْبِي﴾ [البقرة: ٢٦٠]، ﴿بَلَىٰ وَلَٰكِن حَقَّتْ﴾ [الزمر: ٧١]، ﴿بَلَىٰ وَرُسُلُنَا﴾ [الزخرف: ٨٠]، ﴿قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا﴾ [الأحقاف: ٣٤]، ﴿قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا﴾ [الملك: ٩].

٣ - **الثالث:** المختار فيه جواز الوقف عليه وهي العشرة الباقية..

• **الضابط الرابع:** «قال ابن الجزري: كل ما أجازوا الوقف عليه أجازوا الابتداء بما بعده».

• **الضابط الخامس:** «كل ما في القرآن من ﴿الَّذِي﴾

و﴿الَّذِينَ﴾ يجوز فيه الوصل بما قبله نعتاً، ويجوز فيه القطع على أنه خبر إلا في سبعة مواضع يلزم فيها القطع وهي قوله سبحانه: ﴿الَّذِينَ ءَاتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ﴾ [البقرة: ١٢١]، ﴿الَّذِينَ ءَاتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ﴾ [البقرة: ١٤٦]، ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥]، ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَهَاجَرُوا﴾ [الأنفال: ٧٢]، ﴿الَّذِينَ يُحْشَرُونَ﴾ [الفرقان: ٣٤]، ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ﴾ [غافر: ٧].

● الضابط السادس: «كلمة ﴿نَعَمْ﴾ وردت في القرآن في أربعة مواضع، وضابط الوقف عليها وعدمه «أنه إن وقع بعدها واو لم يجز الوقف عليها وإن لم يقع بعدها واو فالمختار الوقف عليها؛ لأن ما بعدها غير متعلق بما قبلها، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ أَن قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ فَأَذَّنَ...﴾ فالمختار هنا الوقف على ﴿نَعَمْ﴾ لأن ما بعدها غير متعلق بما قبلها، حيث إنها من قول الكفار، وما بعدها ﴿فَأَذَّنَ﴾ ليس من قولهم».

وأما المواضع الثلاثة الباقية التي وردت فيها كلمة ﴿نَعَمْ﴾ فإنه لا يوقف عليها لكونها مرتبطة ومتعلقة بما بعدها، وهي قوله تعالى:

١ - ﴿وَجَاءَ السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوا إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ

﴿١١٣﴾ قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ لِمِنَ الْمُقْرَبِينَ﴾ [الأعراف: ١١٣ - ١١٤].

٢ - ﴿قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ لِمِنَ الْمُقْرَبِينَ﴾ [الأعراف: ١١٤].

٣ - ﴿قُلْ نَعَمْ وَأَنْتُمْ دَاخِرُونَ﴾ [الصافات: ١٨].



المطلب الثاني

أحمد نجاح
١٤٣٢/٤/٢٥ هـ

ضوابط الوقف اللازم في القرآن الكريم

• **الضابط الأول:** «أن يكون في وصل الكلام بما بعده رفع للوهم الناشئ من الوصل».

ولإيضاح الكلام أقول: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ [الأنعام: ٣٦]، قيل أن الوقف على يَسْمَعُونَ لازم؛ لأن في وصله بما بعده إيهام بأن الموتى يشتركون مع الأحياء في صفة الاستجابة وليس كذلك.

أقول: والصحيح أن هذا الوقف لا يعد من باب اللازم؛ لأن حاصل الوهم الناشئ من الوصل يكون بالوقف على ﴿وَالْمَوْتَى﴾، لكن لو وصل القارئ الكلام بعضه ببعض بأن يصل إلى آخر الآية ما وقع الوهم وما لزم الوقف. وخير دليل على ذلك ما ذكره الداني في المكتفى حيث قال: «وكذلك يلزم أن يقطع على الآية التي فيها ذكر الجنة والثواب، ويفصل مما بعدها أيضاً إن كان بعدها ذكر النار والعقاب، وذلك في نحو قوله: ﴿بِكُلِّ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾

[البقرة: ٨١] هنا الوقف، ولا يجوز أن يوصل بقوله: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [البقرة: ٨٢] ويقطع على ذلك ويختتم به الآية.

ومثله: ﴿وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ [غافر: ٦] هنا التمام، ولا يجوز وصل ذلك بقوله: ﴿الَّذِينَ يَجْمَلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ﴾ [غافر: ٧] ويقطع عليه ويختتم الآية، وكذلك: ﴿يَدْخُلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ﴾ [الإنسان: ٣١] هنا الوقف، ولا يجوز أن يوصل ذلك بقوله: ﴿وَالظَّالِمِينَ﴾، ويقطع على ذلك، وكذلك ما أشبهه». فإنه **كَلِمَةٌ** ألزم الوقف ولم يجوز الوصل حال الوقف على ما ذكره، ولكن لو لم يقف القارئ على ذلك، ووصله بما بعده ما وقع الوهم وما لزمت الوقف.

قال المرعشي **رحمته الله** بعد أن ذكر كلام الداني السالف ذكره: «فالوصل في هذه المواضع يوهم معنى فاسداً فيحرم إن تقرر الوهم بسبب القطع على ما ذكره، فلو لم يقطع على ما ذكره، لارتفع الوهم فلا يحرم الوصل، فلو لم يقطع على ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [البقرة: ٨٢] بل وصله بقوله: ﴿أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٨٢]؛ لاندفع الوهم الحاصل من وصل ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ بما قبله، وكذا في المثالين الآخرين.

ولك أن تتأمل حديث النبي لما جاءه رجلان فتشهد أحدهما فقال: من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما، فقال له رسول الله: «قم بئس الخطيب أنت». وإنما قال له النبي ذلك؛

لأنه جمع بين حال من أطاع ومن عصى، ولو وصل الكلام بما بعده فقال: من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما فقد غوى، ما فسد المعنى، وما أقامه النبي.

قال الداني رحمته الله معلقاً على الحديث: «... وإنما كان ينبغي له أن يقطع على قوله: فقد رشد، ثم يستأنف ما بعد ذلك، أو يصل الكلام إلى آخره فيقول: ومن يعصهما فقد غوى».

وما أسلفنا من كلام الداني وغيره برهان كاف شاف لما عليه البيان الأول^(١).

• **الضابط الثاني:** «إذا كان الإيهام الواقع بسبب الوصل يوحي بتناقض، وهذا التناقض كاف لرفع الوهم».

وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٦٤]. ففي الآية الكريمة وقفان لازمان:

الأول: الوقف على مَغْلُولَةٌ - وهو من المواضع التي انفردت بها طبعة الأزهر الشريف - وكونه لازماً حتى لا يتوهم أن قوله: ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾، من كلام اليهود، وليس كذلك بل هو من كلام الله رداً عليهم، والإيهام هنا بعيد لاختلاف الجملتين الاسمية والفعلية، هذا من ناحية الشكل، أما من ناحية المعنى فلا يعقل أن يدع اليهود على أنفسهم حتى يتوهم السامع أن هذا من قولهم.

(١) انظر مزيداً من الأمثلة على هذا الرابط: <http://www.tafsir.net/vb/tafsir25720>

الثاني: الوقف على ﴿بِمَا قَالُوا﴾ وهو من المواضع المتفق على لزومها بين طبعات المصاحف، وسبب لزومه هو: أن وصله بما بعده فيه إيهام أنه من كلام اليهود، وليس كذلك، بل هو من كلام الله رداً عليهم، وهذا الإيهام مستبعد أيضاً، إذ كيف يقول اليهود في صدر الآية: ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ ثم يقولون: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾؟! حتى يتوهمه السامع. فالإيهام في مثل هذا يوحى بتناقض، هذا التناقض كاف لرفع الوهم^(١).

(١) انظر مزيداً من الأمثلة على هذا الرابط: <http://www.tafsir.net/vb/tafsir25720>



المطلب الثالث

قواعد لضبط الوقف والابتداء

في المتعلقات اللفظية

جمال القرش
/١١/٢٧
هـ ١٤٢٩

ويقوم هذا العلم على عدم الفصل بين المتعلقات اللفظية،
ونعني بهذا الفصل اللغوي، الذي يقوم على دراسة القواعد
النحوية، مثال ذلك:

١ - عدم الفصل بين المبتدأ وخبره:

مثال ذلك: الوقف على ﴿الصَّلَاةَ﴾ من قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ
يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ (٣) وَالَّذِينَ
يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمِمَّا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ (٤) أُولَئِكَ
عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٣ - ٥]. لا يجوز
الوقف على أي موضع فيما سبق اختياراً، سواءً أكان على كلمة
﴿الصَّلَاةَ﴾ أم غيرها، إن اعتبر ﴿الَّذِينَ﴾ مبتدأ، ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ
هُدًى﴾ لعدم جواز الفصل بين المبتدأ والخبر.

٢ - عدم الفصل بين اسم إن وخبرها :

مثال ذلك الوقف على : ﴿دَابَّةٌ﴾ من قوله تعالى : ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَّاءٍ فَأَخْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيْحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٦٤]. لا وقف على ﴿دَابَّةٌ﴾ لأن اسم ﴿إِنَّ﴾ لم يأت بعد وهو ﴿لَآيَاتٍ﴾.

٣ - عدم الفصل بين الفعل وفاعله :

مثال الوقف على ﴿وَالْأَصَالِ﴾ : من قوله تعالى : ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا أَسْمُهُمْ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ (٣٦) رِجَالٌ لَا تُلْهِهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [النور: ٣٦ - ٣٧]. لا وقف : لأن ما بعدها فاعل للفعل ﴿يُسَبِّحُ﴾.

٤ - لا يفصل بين الفعل والمفعول :

مثال الوقف على : ﴿لَا يَهْدِي﴾ من قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأحقاف: ١٠]. لا وقف : لأن ﴿الْقَوْمَ﴾ مفعول به للفعل ﴿يَهْدِي﴾.

٥ - لا يفصل بين الشرط وجوابه :

مثال الوقف على : ﴿الْعَلِمِ﴾ من قوله تعالى : ﴿وَلَيْنِ اتَّبَعَتْ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة: ١٢٠]. لا وقف : لأنه لا يفصل بين فعل الشرط وهو ﴿اتَّبَعَتْ﴾ وجوابه

وهو ﴿مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ﴾ . والابتداء بـ ﴿مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ﴾ يوهم بأنه حكم على الرسول ﷺ بأنه ليس له من الله من ولي وحاشاء، فالكلام مشروط بإتباع أهوائهم.

٦ - لا يفصل بين التمني وجوابه :

مثال الوقف على : ﴿مَعَهُمْ﴾ من قوله تعالى : ﴿وَلَيْنَ أَصْبَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ اللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ يَلَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٣] . لا وقف : لأن الفاء في ﴿فَأَفُوزَ﴾ . واقعة في جواب التمني.

٧ - لا يفصل بين اسم كان وخبرها :

مثال الوقف على : ﴿اللَّهُ﴾ من قوله تعالى : ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢١] . لا وقف : لئلا يفصل بين اسم ﴿كَانَ﴾ وهي قوله : ﴿أُسْوَةٌ﴾ وخبرها وهي قوله : ﴿فِي رَسُولِ اللَّهِ﴾ .

٨ - لا يفصل بين الصفة والموصوف وإن تعددت :

مثال الوقف على : ﴿قَوْمًا﴾ من قوله تعالى : ﴿وَإِذْ قَالَتِ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لَمَ تَعْطُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا﴾ [الأعراف: ١٦٤] . لا وقف : لأن جملة : ﴿اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ﴾ نعت لـ ﴿قَوْمًا﴾ .

٩ - لا يفصل بين القسم وجوابه :

مثال الوقف على : ﴿نُذْرًا﴾ من قوله تعالى : ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا﴾ (١)
 فَأَلْعَصَفْتَ عَصْفًا (٢) وَالنَّشْرِتِ شَرْا (٣) فَأَلْفَرِقْتَ فَرْقًا (٤) فَأَلْمَلِقَبْتَ ذِكْرًا (٥)

عُذْرًا أَوْ نَذْرًا ﴿٦﴾ إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَوَفْعٍ ﴿٧﴾ [المرسلات: ١ - ٧] لا وقف على ﴿نَذْرًا﴾ لأن جملة: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَوَفْعٍ﴾ جواب القسم.

١٠ - لا يفصل بين عطف المفردات:

مثال الوقف على: ﴿وَالصَّادِقَاتِ﴾ من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَنِينَ وَالْقَنِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّيِّمِينَ وَالصَّيِّمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٣٥]. لا وقف على أي موضع إلى قوله: ﴿أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ لأنه خبر ﴿إِنَّ﴾.

١١ - لا يفصل بين عطف الجمل التي تمثل وحدة واحدة:

من قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَّاءٍ فَأَخْبَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيْحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٦٤]. لا وقف: على أي موضع؛ لأن هذه الجمل تنتظر اسم إن ﴿لَآيَاتٍ﴾ وقوله: ﴿فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ خبر إن متقدم.

١٢ - لا يفصل بين البدل والمبدل منه:

مثال الوقف على: ﴿مَثَلًا﴾ من قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: ٢٦]. لا وقف: لأن ﴿مَّا﴾

زائدة مؤكدة فلا يعتد بها ، ولأن ﴿بُعُوضَةً﴾ بدل من قوله :
﴿مَثَلًا﴾ فلا يقطع منه.

١٣ - لا يفصل بين الحال وصاحبه :

مثال الوقف على : ﴿الْذُّنْيَا﴾ من قوله تعالى : ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ
اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً
يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [الأعراف: ٣٢]. لا وقف : لأن ما بعده وهو ﴿خَالِصَةً﴾
حال.

١٤ - لا يفصل بين القول ومقوله :

مثال الوقف على : ﴿قَالُوا﴾ من قوله تعالى : ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ
الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلَهُمُ الْأَنْبِيَاءَ﴾ [آل
عمران: ١٨١]. لا وقف : لأن ما بعده من مقول ما قبله.

١٥ - لا يفصل بين المستثنى والمستثنى منه :

مثال الوقف على : ﴿حُجَّةٌ﴾ من قوله تعالى : ﴿لِتَأْتِيَكُمُ لِّلنَّاسِ
عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٥٠]. لا وقف : لأن ما بعد
﴿حُجَّةٌ﴾ وهو ﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ مستثنى مما قبله.

١٦ - لا يفصل بين الجار والمجرور ومتعلقه :

مثال الوقف على : ﴿وَأَرْصَادًا﴾ من قوله تعالى : ﴿وَأَرْصَادًا لِّمَنْ
حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [التوبة: ١٠٧]. لا وقف : لأن اللام في ﴿لِّمَنْ﴾
متعلقة بالمصدر ﴿وَأَرْصَادًا﴾.

١٧ - لا يفصل بين نائب الفاعل وفعله :

مثال الوقف على : ﴿فِيهِ﴾ من قوله تعالى : ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ [البقرة: ١٨٥] . لا وقف : لأن نائب فاعل للفعل ﴿أُنْزِلَ﴾.

يستثنى من ذلك : إذا كان الاستثناء منقطعاً بمعنى (لكن) فيجوز الابتداء به كقوله تعالى : ﴿يَمُوسَى لَا تَحَفَّ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَى الْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل: ١٠ - ١١] ؛ أي : لكن من ظلم ثم بدل حسناً بعد سوءٍ فَإِنِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ . والاستثناء المنقطع : «ما كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه»، وابتداءً به ، ويكون بمعنى (لكن) . قال النحاس : تام لأن ﴿إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾ استثناء منقطع ليس من الأول ، فهو بمعنى لكن.

١٨ - لا يفصل بين المفسر والمفسر :

مثال الوقف على : ﴿الْعَذَابِ﴾ من قوله تعالى : ﴿يَسْؤُمُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يَذِّبُونَ أَبْنَاءَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٩] .

١٩ - لا يفصل بين المشبه والمشبه به :

مثال الوقف على : ﴿وَالَّذِي﴾ من قوله تعالى : ﴿لَا تُبْطِلُوا صِدْقَتَكُمْ بِالْمِنِّ وَالَّذِي كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ﴾ [البقرة: ٢٦٤] .

٢٠ - لا يفصل بين الظرف وبين معموله :

مثال الوقف على : ﴿لَكُمْ﴾ من قوله تعالى : ﴿وَقَالَ لَا غَالِبَ لَكُمْ الْيَوْمَ مِنَ النَّاسِ وَإِنِّي جَارٌ لَّكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٨] .

﴿الْيَوْمَ﴾ ظرف زمان، وعامله ﴿لَا غَالِبَ﴾ فهي متعلقة بها.

٢١ - لا يفصل بين التمييز والمميز:

الوقف على: ﴿ثَلَاثِينَ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢].

٢٢ - لا يفصل بين الصلة والموصول:

الوقف على: ﴿الَّذِي﴾ من قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (٢١) ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ﴾ (٢١) [البقرة: ٢١، ٢٢].

• **تنبيه مهم:** كل ما ذكر من أمثلة لا يجوز الفصل بينهما يستثنى منها:

١ - ما كاف على رأس الآية فإنه سُنَّةٌ متبعة^(١).

٢ - إذا أعطى معنى صحيحاً حال الوقف فإنه يحسن الوقف؛ لأنه أدى فائدة يحسن الوقف عليها، ولا يحسن الابتداء للتعلق اللفظي، وهو الوقف الحسن.

(١) وهذا ما لم يشدد التعلق فيتغير بالوقف المعنى. وقد تقدم التحقيق في ذلك.



المطلب الرابع

ضوابط معرفة متى يكون الوقف
أولى من الوصل، أو العكس،
أو كون الأمرين متساويين

- من علامات كون الوقف أولى :
- ١ - الابتداء بالاستفهام ملفوظاً به أو مقدراً.
- ٢ - وأن يكون آخر قصة وابتداء أخرى.
- ٣ - والابتداء بيا النداء غالباً.
- ٤ - أو الابتداء بفعل الأمر.
- ٥ - أو الابتداء بلام القسم.
- ٦ - أو الابتداء بالشرط ؛ لأن الابتداء به كلام مؤتلف ، أو العدول عن الإخبار إلى الحكاية.
- ٧ - أو الفصل بين الصفتين المتضادتين.
- ٨ - أو تناهي الاستثناء.

٩ - أو تناهي القول.

١٠ - أو الابتداء بالنهي أو النفي.

• ومن علامات كون الوصل أولى، كون ما بعده:

١ - استثناء منه.

٢ - أو نعتاً.

٣ - أو بدلاً.

٤ - أو توكيداً.

٥ - أو حالاً.

٦ - أو نعم.

٧ - أو بئس.

٨ - أو كيلاً.

ما لم يتقدمهن قول أو قسم.

• ومن علامات كون الأمرين متساويين أن يكون ما بعد

الوقف:

١ - مبتدأ.

٢ - أو فعلاً مستأنفاً.

٣ - أو جملة مشتملة على ضمير يعود على ما قبله.

٤ - أو مفعولاً لفعل محذوف كوعد الله وسنة الله.

٥ - أو نفيًا.

- ٦ - أو إن المكسورة.
- ٧ - أو استفهاماً.
- ٨ - أو بل.
- ٩ - أو إلا بمعنى لكن.
- ١٠ - أو ألا المخففة.
- ١١ - أو السين.
- ١٢ - أو سوف؛ لأنها للوعيد.



المطلب الخامس

بعض الإعادات تكون زيادة في القرآن لا تجوز، وضابطها

فمن ذلك أن يقرأ القارئ هكذا :

١ - ﴿قُلْ أَيْ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَدَةٌ قُلِ اللَّهُ﴾ فيقف ، ثم يبتدئ مكرراً لفظ الجلالة فيقول : ﴿اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام : ١٩].

٢ - ﴿وَقَالَتِ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ قُرْتُ عَيْنٍ لِي وَلَكَّ لَا﴾ / ﴿لَا نَقْتُلُوهُ عَسَى أَنْ يَنْفَعَنَا﴾ [القصص : ٩] فهذا الوقف مما لا يصح أصلاً دون تكرار «لا» ، فاحترز بعض القراء من مذمة الابتداء بـ ﴿نَقْتُلُوهُ﴾ بتكرار حرف النفي فانقلب زيادة ، فقد راموا الخروج من لحنٍ فوقعوا في آخر!

٣ - ﴿زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَنْ سَبَقَ - إِلَى - قَالَ يَنْوُحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [هود : ٤٠ - ٤٦] (١) .

(١) انظر مزيداً من الأمثلة على هذا الرابط :

وضابط هذه المسألة: أن يكون هناك زيادة في المعنى المفهوم؛ تتولد من تكرار المبنى واللفظ المنطوق، بأن تُعملَ العبارةُ أو اللفظةُ مرتين وقد وردت في نص القرآن الكريم مرة واحدة.

وعلى عكس ذلك، قد تتكرر اللفظة في نص القرآن الكريم فيوقف اختياراً من أجل اجتناب تكريرها تكريراً من غير فصل^(١)، كما في قوله تعالى: ﴿لَا نَقُومُ فِيهِ أَبَدًا لَّمَسْجِدًا أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ﴾ [التوبة: ١٠٨]، ومنه كذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَتْهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤].

وجماعٌ ما سبق أن التكرار يكون لغرضٍ يريده الله، فمن كرر لفظةً لغير ضرورةٍ فقد حَمَلَ نص القرآن ما ليس منه!^(٢)

(١) البرهان في علوم القرآن الزركشي (١/٣٦٨).

(٢) د. مساعد الطيار معلقاً: تنبيه مهم، ولقد شاع وذاع مثل هذا، وإني لأتعجب ممن يستملح مثل هذا الأسلوب في الوقف والابتداء، وهو لا يعلم أنه يهدم نظم القرآن العربي، ومن ذلك:

يقف أحدهم على قوله تعالى: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾، ثم يبتدئ فيقول: ﴿الْمَجِيدُ﴾ ﴿فَقَالَ لِمَا يُرِيدُ﴾. وقد وقع بهذا الابتداء القبيح في أمور:

الأول: أنه جعل جملة ﴿ذُو الْعَرْشِ﴾ مبتدأً بلا خبر، وهذا تنقيص في النظم العربي الذي أنزله الله.

الثاني: أنه جعل ﴿الْمَجِيدُ﴾ مبتدأً، وخبره ﴿فَقَالَ﴾، وهذا مخالف للنظم العربي الذي أنزله الله. ومعنى هذا أنه قطع الجملة التامة، وألحق ما ليس =

=من الجملة الأخرى بها، وذلك - بلا ريب - خلل في الوقف والابتداء،
والله المستعان.

ولذا أحذر إخواني من القراء من مثل هذا، وعليهم بأن يقفوا على علم النحو
الذي هو ركن من أركان النظم، وأن لا يخلو به من أجل استملاح لا يقوم
على برهان.



المبحث الرابع

لطائف وفوائد

وتحتة خمسة مطالب:

المطلب الأول: لطائف الوقوف على بعض الآيات.

المطلب الثاني: ملاحظات منهجية على بعض ما يُكتب في لطائف الوقوف.

المطلب الثالث: المعين على إتقان الوقف والابتداء.

المطلب الرابع: كتب الوقف والابتداء المطبوعة أو المحققة في رسائل علمية.

المطلب الخامس: رسائل جامعية مقترحة في مجال الوقف والابتداء.





المطلب الأول

لطائف الوقوف على بعض الآيات

جمال القرش

/١١/٢٧

هـ ١٤٢٩

لبعض الوقوفات على بعض الآيات لطائف ومعانٍ تزيد في روعة البيان القرآني وإعجازه، وتؤكد في الوقت ذاته على جلالة هذا العلم وفائدته، وهناك أمثلة كثيرة في لطائف الوقوف تقتصر منها على ما يلي:

مشاركات ممنوعة

من ٨/١٩

هـ ١٤٢٤

إلى ١/١٩

هـ ١٤٢٦

١ - الوقف على: ﴿سَمِعِهِمْ﴾ من قوله تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةً وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [البقرة: ٧]؛ لأن الختم على القلوب وعلى السمع، أما على الأبصار غشاوة، يعني: وغشاوة على أبصارهم؛ لأنها لو كانت ختم معمولة عاملة لكانت تصرفت على غشاوة، ولكن غشاوة مرفوعة^(١).

٢ - ﴿نَفْسِي﴾ من قوله تعالى: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [النمل: ٤٤]. الوقف على ﴿نَفْسِي﴾ لا بد من الوقف عليها؛ لأن الوصل يوهم معنى فاسداً، فنجد

(١) أيد هذا القول الشيخ إبراهيم الأخضر.

حينما نقرأها بالوصل لأوهم أنها ظلمت نفسها وأسلمت مع سليمان.

٣ - الوقف على ﴿ هُمْ ﴾ من قوله تعالى : ﴿ الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حَلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ ﴾ [المائدة: ٥]. فلا يصح العطف ؛ لأن ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ ﴾ لسنّ حلاًّ لهم.

٤ - الوقف على : ﴿ كَبِيرٌ ﴾ من قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكَفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ ﴾ [البقرة: ٢١٧].

٥ - الوقف الصحيح على ﴿ كَبِيرٌ ﴾ لأن النبي ﷺ لم يقل : إنه في قتال وفي صد، والواو استئنافية وليست عاطفة، أما الصد عن السبيل الله والكفر فيه.. إلخ فهو أكبر عند الله.

٦ - الوقف على : ﴿ عَلَيْكُمْ ﴾ من قوله تعالى : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ﴾ [الأنعام: ١٥١]. فالذي حرّم ربكم عليكم الإشراك أم عدم الإشراك؟ طبعاً الإشراك، فنقف على ﴿ حَرَّمَ رَبُّكُمْ ﴾، ثم نكمل ﴿ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ﴾، هذا هو الأفضل هذا الذي يأتي بالمعنى الصحيح، بمعنى ألزموا أنفسكم بعدم الإشراك هذا أولى^(١).

(١) حدثني فضيلة الشيخ إبراهيم الأخضر أن الابتداء بقوله : ﴿ عَلَيْكُمْ أَلَّا ﴾ =

٧ - الوقف على: ﴿حَنِيفًا﴾ من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٣]. نقول له قف على ﴿حَنِيفًا﴾؛ لأن ﴿وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ توهم بأنني أقول له اتبع ملة إبراهيم، واتبع ما كان من أعمال المشركين^(١).

٨ - الوقف على لفظ الجلالة: ﴿اللَّهُ﴾ من قوله تعالى: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَهُ﴾ [الأحزاب: ٣٧]. قوله: ﴿وَاتَّقِ اللَّهَ﴾ آخر الوقف، ويجب أن يكون لازماً؛ لأن النبي ﷺ قال لزيد: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ﴾، ولم يقل له: ﴿وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ﴾، ﴿وَتُخْفِي﴾ هذا كلام من الله ﷻ عتاب للنبي ﷺ، فيقول: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ﴾، هذا آخر كلام النبي ﷺ لزيد ﷺ فيجب الوقوف هنا، ثم تبدأ ﴿وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ﴾ هذا كلام الله ﷻ للنبي ﷺ، فالوصل يوهم أن النبي ﷺ يقول لزيد: وعليك أن تخفي في نفسك ما الله مبدية هذا ليس كذلك^(٢).

-
- = تُشْرِكُوا؟ يحتاج إلى تأويل كلمة ﴿عَلَيْكُمْ﴾ بـ ألزموا، فإذا استطعنا أن نبتعد عن التأويل فالأولى أن نصل ﴿أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾.
- (١) ومن لا يرى الوقف على ﴿حَنِيفًا﴾ يعتبر أن جملة: ﴿وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ جملة حالية والواو حالية، ولا يفصل بين الحال وصاحبه، حدثني الشيخ إبراهيم الأخضر، وعليه لا داعي لهذا التوهم.
- (٢) ومن لا يرى الوقف على ﴿وَاتَّقِ اللَّهَ﴾ يعتبر أن الآية لا دخل لها بزيد، فهي من بداية الآية خطاب للنبي، في قوله: وإذا تقول أي يا محمد، وقوله: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ﴾؛ أي: يا محمد، وتخفي في نفسك، أي: يا محمد، فلا داعي لهذا التوهم، حدثني به الشيخ إبراهيم الأخضر.

٩ - الوقوف على كن من كل ما ورد في القرآن من قوله تعالى: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ باعتبار أن الجملة الأولى إنشائية، والثانية خبرية.

١٠ - الوقوف على ﴿وَلَدٌ﴾ من قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَالَمِينَ﴾ [الزخرف: ٨١]. باعتبار أن «إن» نافية وليست شرطية.

١١ - ﴿وَمَا يَتَّبِعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ شُرَكَاءَ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [يونس: ٦٦].

١٢ - يحتمل في ﴿مَا﴾ أن تكون نافية وحينئذ يكون الوقف على ﴿إِلَّا الظَّنَّ﴾ فهي موجبة له وكرر ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ﴾ تأكيداً.

١٣ - ويحتمل في ﴿مَا﴾ أن تكون استفهامية ويكون الوقف على ﴿شُرَكَاءَ﴾ فيتم بها المعنى ليتم الإخبار بقوله: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾.

١٤ - ﴿وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرَ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحَّزَجَةٍ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٩٦].

١٥ - الواو: يحتمل أن تكون عاطفة على ما قبلها فيوصل المعنى وخص المشركين لأنهم لا يؤمنون بالآخرة فيفرطون في حب الدنيا. ويحتمل أن تكون الواو استئنافية فيبدأ بها، والمعنى: ومن الذين أشركوا قوم يود أحدهم لو يعمر ألف سنة، والأول أظهر.

١٦ - ﴿كَأَن لَّمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ يَلَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٣].

١٧ - هذه جملة اعتراض بين العامل والمعمول فلا يجوز الوقف عليها وهذه المودة في ظاهر المنافق لا في اعتقاده.

١٨ - قوله تعالى في قصة موسى عليه السلام لما ورد ماء مدين : ﴿فَسَقَى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ [القصر: ٢٤]. بحيث يقف القارئ أولاً على كلمة ﴿فَقَالَ﴾ على أنه فعلٌ ماضٍ من القيلولة . ثم يبدأ مرة أخرى من ﴿فَقَالَ﴾ . فيكون من القول . وإن ابتداء بقوله : ﴿رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ كان ظاهراً أنه دعاء من موسى عليه السلام .

١٩ - في تفسير جزء (عم) للشيخ ابن عثيمين ، أنه يوقف عند ﴿الْبَيْتِ﴾ من قوله تعالى : ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ﴾ [قريش: ٣] ثم يبتدئ : ﴿الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾ [قريش: ٤] حتى لا يُتوهم كون الموصول من صفة ﴿الْبَيْتِ﴾ .

٢٠ - الوقوف على ﴿قَلِيلًا﴾ من قوله تعالى : ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُحْسِنِينَ﴾ ﴿١٦﴾ كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾ [الذاريات: ١٦ - ١٧] . والمعنى : «أن المحسنين قليل في الناس ، وهم من الليل لا ينامون ، وعبادة ربهم يقومون»^(١) .

٢١- الوقوف على قوله: ﴿الْفَن﴾ من قوله تعالى: ﴿مُسَلَّمَةٌ لَا شِئَ فِيهَا قَالُوا الْفَنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾ [البقرة: ٧١].

قال الإمام الشاطبي: «كان شيخنا الأستاذ الكبير أبو عبد الله بن الفخار يأمرنا بالوقوف على قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿قَالُوا الْفَنَ﴾، ويبتدئ: ﴿جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾. وكان يفسر لنا معنى ذلك: أن قولهم ﴿الْفَنَ﴾ أي: فهمنا وحصل لنا البيان، ثم قال: ﴿جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾ يعني في كل مرة، وعلى كل حال. كان يرى هذا الوجه أولى من تفسير ابن عصفور له من أنه: حذف الصفة؛ أي: بالحق المبين. وكان يُحافظ عليه».



المطلب الثاني

الميموني
١٤٢٦/٥/٢٥ هـ

ملاحظات منهجية على بعض ما يُكتب

في لطائف الوقوف

١ - الوقف عند كافة علماء الوقف تبع للمعنى والإعراب، فينظر عند جميعهم في منزلة الوقف: تماماً وكفاية، وحسناً وقبحاً، إلى ارتباط الكلام وتعلقه ببعضه اعتماداً على تفسير الآية ومعانيها وإعرابها، ولذلك فبعض الوقوف أتم من بعض، وبعضها أكفى من بعض، وبعضها أحسن من بعض.

٢ - كثير من الوقوف التي تُذكر: إما أن تكون قبيحة عند جميع علماء الوقف، أو ضعيفة، أو جائزة، لكنها دون الوقف التام والكافي في مرتبتها، فغيرها عند علماء الوقف أحسن منها وأولى.

٣ - قد يكون الوقف جائزاً من جهة النحو، مقبولاً من جهة المعنى، ويكون فيه لطافة، ولا يدل هذا على تفضيله على ما هو أولى منه.

٤ - القارئ الجيد هو الذي يراعي عند وقفه المعنى، فيقف

على ما هو أكثر تبياناً للمعاني ، وعلى ما هو أبين لهدي القرآن وأجلى عند المستمعين ، وإذا كان في الآية موضع مختلف فيه عند العلماء لاختلافهم في المعنى ؛ فيأخذ بالقول الراجح إن كان له نظر واجتهاد في التفسير وإلا فيقلد ما هو مذكور في المصاحف.

٥ - كتابُ الله تعالى كما لا ينبغي أنْ تحمل معانيه في التفسير إلا على أصح وأفصح لغات العرب وأحسن ما تحتمله لغتهم ، كذلك ينبغي عند اختيار الوقوف مراعاة ذلك كله ، فلا يخترع قول يكون مخالفاً لما يدل عليه المعنى وما يقتضيه سياق الكلام ، ومتى كان الوقف شاذاً لم يصح أن يقال له لطيف إلا على معنى التجوز في الكلام.

٦ - دراسة أقسام الوقف ، ومعانيها ، والنظر في أمثله في بعض كتب التجويد وفي بعض كتب علوم القرآن ومقدمات كتب الوقف والابتداء ، كاف في إفهام الناظر اليقظ لأمّهات مسائل هذا العلم.



المطلب الثالث

المعين على إتقان الوقف والابتداء

هذه بعض الأمور التي تعين القارئ على إتقان فن الوقف والابتداء، نسوقها باختصار فيما يلي:

- ١ - أن يعرف القارئ تفسير الآيات، ويُحيط بمعانيها.
- ٢ - أن يكون على معرفة بالنحو، والإعراب؛ والمتعلقات اللفظية التي لا يجوز الفصل بينها وقد تقدمت.
- ٣ - الاطلاع على هذا الباب في كتب التجويد، وعلوم القرآن، وفي المصنّفات التي أُفردت فيه.
- ٤ - الاستعانة بعلامات الوقف التي وضعها العلماء في المصحف الشريف، ومن أحسنها: علامات وقف مُصحف المدينة النبوية.
- ٥ - الأخذ عن المشايخ، والاستماع إلى القراء المتقنين لهذا الجانب، والاسترشاد بقراءتهم، ومواضع وقفهم، وابتدائهم.



المطلب الرابع

كتب الوقف والابتداء المطبوعة

أو المحققة في رسائل علمية

١ - كتاب الوقف والابتداء في كتاب الله: لأبي جعفر محمد بن سعدان الكوفي الضرير (ت ٢٣١هـ)، تحقيق: الدكتور محمد خليل الزروق، طباعة مركز جمعة الماجد بديي.

٢ - إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله: لأبي بكر الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق: الدكتور محيي الدين رمضان، طباعة مجمع اللغة العربية بدمشق، ورأيت نسخة مصورة من الكتاب في معرض الرياض للكتاب العام الماضي لدى دار التوحيد.

٣ - القطع والائتلاف: لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق:

أ - إبراهيم المطرودي، طباعة دار عالم الكتب بالرياض، وهي نسخة ضعيفة التحقيق.

ب - أحمد فريد المزيدي، طباعة دار الكتب العلمية ببيروت، وهي أفضل من سابقتها.

ج - وطبعة ثالثة طبعت في العراق وهي أجود الطباعات لا أذكر اسم المحقق ولا الناشر.

٤ - المكتفى في الوقف والابتداء: لأبي عمر الداني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق:

أ - الدكتور محيي الدين رمضان، طباعة دار عمار بالأردن.

ب - تحقيق: الدكتور يوسف المرعشلي، طباعة دار الرسالة.

٥ - كتاب الوقف والابتداء في كتاب الله: لأبي القاسم يوسف بن علي الهذلي (ت ٤٦٥هـ)، تحقيق: الدكتورة عمار الددو، وهو مطبوع ضمن مجلة الشريعة والقانون في الإمارات العربية المتحدة.

٦ - المرشد في الوقف والابتداء: لأبي محمد الحسن بن علي العماني، توفي بعد (٥٠٠هـ)، تحقيق:

الجزء الأول من الفاتحة إلى سورة النساء: هند العبدلي، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، ولم تطبع بعد.

الجزء الثاني من بداية المائة إلى آخر سورة النساء: محمد الأزوري، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير ولم تطبع بعد.

٧ - الوقف والابتداء: لعلي بن أحمد الغزال (ت ٥١٦هـ)، تحقيق:

أ - طاهر محمد الهمس حقق الكتاب كاملاً، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية ولم تطبع بعد.

ب - تحقيق: الدكتور عبد الكريم العثمان من أول الكتاب إلى نهاية سورة الكهف، وطبع في دار في الأردن.

٨ - علل الوقوف: لمحمد بن طيفور السجاوندي (ت ٥٦٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله العيدي، طباعة مكتبة الرشد بالرياض.

٩ - نظم الأداء في الوقف والابتداء: عبد العزيز السماتي المعروف بالطحان (ت ٥٦١هـ)، تحقيق: علي البواب، طباعة دار المعرفة بالرياض.

١٠ - الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي: لأبي العلاء الحسن بن أحمد الهمذاني العطار (ت ٥٦٩هـ)، تحقيق: سليمان الصقري، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في القرآن وعلومه، ولم تطبع بعد.

١١ - الاقتداء في معرفة والوقف والابتداء: لأبي محمد عبد الله النكزاوي (ت ٦٨٣هـ)، تحقيق: الدكتور مسعود إلياس، رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى، ولم تطبع بعد.

١٢ - وصف الاهتداء في معرفة الوقف والابتداء: لبرهان الدين إبراهيم الجعبري (ت ٧٣٢هـ)، تحقيق: الدكتور نواف الحارثي، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه^(١)، ولم تطبع بعد.

(١) نواف الحارثي معلقاً: هي رسالة ماجستير، وليست دكتوراه لكاتب المقال.

١٣ - نجوم البيان في الوقف وماءات القرآن: لمحمد بن محمود السمرقندي (ت ٧٨٠هـ)، تحقيق: محمد مصطفى السيد، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في قسم القرآن وعلومه، ولم تطبع بعد.

١٤ - المقصد لتلخيص ما في المرشد: لذكريا الأنصاري (ت ٩٢٦هـ)، وطبع عدة مرات حتى أن هناك طبعة على هامش المصحف لدى دار البيروتي، وكان منها في معرض الكتاب العام الماضي.

١٥ - تقييد وقوف القرآن الكريم: لمحمد بن أبي جمعة الهبطي (ت ٩٣٠هـ)، تحقيق: الدكتور الحسن بن أحمد وكاك، وطبع في المغرب.

١٦ - منار الهدى في الوقف والابتداء: لأحمد الأشموني توفي في القرن الحادي عشر، وطبع عدة طبعات، منها: طبعة البابي الحلبي بمصر وطبعة دار الكتب العلمية وعلى هامش هذه الطبعة: كتاب المقصد لذكريا الأنصاري.

١٧ - مبادئ معرفة الوقوف: نظم الشيخ محمد بن عبد الحميد البغدادي الشهير بالحكيم زادة (ت ١٠٥٩هـ)، دراسة وتحقيق وشرح: الدكتور محمد بن إبراهيم المشهداني، أستاذ التفسير وعلوم القرآن بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبي. طبع ضمن مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبي.

١٨ - كنوز ألطاف البرهان في رموز أوقاف القرآن : لمحمد صادق الهندي (ت ١٢٩٠هـ).

١٩ - كتاب معالم الاهتداء إلى معرفة الوقف والابتداء : لمحمود خليل الحصري (ت ١٤٠٠هـ)، طباعة دار السُّنة بمصر.

٢٠ - كتاب الوقف والابتداء : تأليف الدكتور عبد الكريم صالح، طباعة دار السلام.

٢١ - أضواء البيان في معرفة الوقف والابتداء : تأليف الدكتور: جمال القرش، طباعة الدار العلمية، كما طبع ضمن كتابه زاد المقرئين أثناء تلاوة الكتاب المبين، طباعة دار ابن الجوزي.

٢٢ - وقوف الشيخ أبي جمعة الهبطي في القرآن الكريم : ما لها وما عليها، هو عبارة عن بحث تخرج من المعهد الأوروبي للعلوم الإنسانية في الكلية الأوروبية للدراسات الإسلامية، إعداد الطالب : سعيد بحديفي، إشراف الأستاذ: زكرياء الصديقي.

٢٣ - منحة الرؤوف المعطي ببيان ضعف وقوف الشيخ الهبطي : لأبي الفضل عبد الله بن محمد الديق الغماري.

٢٤ - وقف التجاذب في القرآن الكريم : للدكتور عبد العزيز الحربي، طباعة دار ابن حزم.

٢٥ - وقوفات القرآن وأثرها في التفسير : للدكتور مساعد الطيار ولم يطبع بعد.

نواف الحارثي
١٤٣٠/٣/٧ هـ

٢٦ - **المكتفى**: للداني حقه أيضاً: د. جايد زيدان (مطبوع)
ولكن نسخته نادرة.

٢٧ - **شرح كلا وبلى ونعم والوقف على كل واحدة منهن**:
لمكي بن أبي طالب، تحقيق: د. أحمد فرحات (مطبوع).

٢٨ - **رسالة في اختصار القول في الوقف على كلا وبلى
ونعم**: لمكي، تحقيق: د. أحمد فرحات (مطبوع).

٢٩ - **الوقف والابتداء: لمحمد بن طيفور السجاوندي**،
تحقيق: د. محسن هاشم درويش (مطبوع دار المناهج)، وهو
اسم ثاني لكتاب «علل الوقوف» للسجاوندي، تحقيق: د.
العيدي.

٣٠ - **القطع والائتناف**: للنحاس تحقيق: د. أحمد خطاب
العمر، منشورات وزارة الأوقاف العراقية (١٣٩٨هـ)، وربما تجده
في مكتبة العاني، وحقه (على الماشي) أحمد المزيدي، دار
الكتب العلمية.

٣١ - **كنوز ألطاف البرهان في رموز أوقاف القرآن**: للهندي،
طبع بمطبعة كاستلي عام (١٢٩٠هـ) وله نسخة مخطوطة بجامعة
الإمام رقم: (١١٣٩).

أبو عبد الله
العاظمي
١٤٣٠/٣/٧ هـ

وهذه بعض الرسائل الجامعية في الوقف والابتداء:

٣٢ - **الوقف والابتداء عند النحاة والقراء**، للباحثة: خديجة

أحمد مفتي رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى كلية اللغة العربية وآدابها قسم اللغة والنحو والصرف، تاريخ المناقشة (١٤٠٦هـ).

٣٣ - الدراسات اللغوية والنحوية في كتب الوقف والابتداء،

للباحث: عبد الرزاق أحمد محمود الحربي، رسالة دكتوراه بالجامعة المستنصرية كلية الآداب بغداد، تاريخ المناقشة (١٩٨٧م).

٣٤ - وقوف القرآن وعلاقتها بالمعنى والتركيب من خلال

كتاب إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله، لابن الأنباري، للباحث: عبد الله بن سالم الشمالي رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى مكة المكرمة كلية اللغة العربية قسم النحو والصرف، تاريخ المناقشة (١٤٢٤هـ).

٣٥ - الوقف والابتداء في القرآن الكريم وأثرهما في الأحكام

والتفسير، للباحث: عبد الله علي المطيري، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى مكة المكرمة كلية الدعوة وأصول الدين قسم الكتاب والسنة، تاريخ المناقشة (١٤٢١هـ).

٣٦ - وقوف القرآن وأثرها في التفسير، لشيخنا الدكتور:

مساعد بن سليمان الطيار، رسالة ماجستير بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، تاريخ المناقشة (١٤١٤هـ).

٣٧ - الوقف والابتداء وأثرهما في فهم النص القرآني: رسالة

ماجستير بجامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة الجزائر قسم الكتاب

والسُّنَّة، وقد ناقشها شيخنا الدكتور محمد بوركاب حفظه الله تعالى.

٣٨ - معرفة الوقف على أواخر الآي والابتداء برؤوسها:

رسالة ماجستير بجامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة الجزائر قسم الكتاب والسُّنَّة.



المطلب الخامس

جمال القرش
١٤٢٩/٦/١ هـ

رسائل جامعية مقترحة في مجال الوقف والابتداء^(١)

- ١ - ترجيحات الإمام الداني، دراسة تقويمية من النصف الأول من القرآن الكريم، والثانية: للنصف الأخير.
- ٢ - ترجيحات الإمام السجاوندي، دراسة تقويمية من النصف الأول من القرآن الكريم، والرابعة: للنصف الأخير.
- ٥ - دراسة مقارنة بين ترجيحات الإمام الداني والسجاوندي في النصف الأول للقرآن الكريم، والسادسة للنصف الأخير.
- ٧ - دراسة مقارنة بين ترجيحات الإمام الداني والسجاوندي والنحاس، لسورة البقرة وآل عمران، والنساء. والثامنة، والتاسعة والعاشر... إلخ على نفس النهج.
- ٨ - الوقفات المخلة بالعقيدة دراسة وتحقيق.
- ٩ - أثر الإمام الداني على من بعده من علماء الوقف والابتداء.

(١) راجع جميع العناوين المقترحة في ملتقى أهل التفسير على هذا الرابط :
<http://www.tafsir.net/vb/tafsir12085>

١٠ - تحقيق كتاب الأشموني في الوقف والابتداء على عدة رسائل مثلاً (البقرة وآل عمران) رسالة، و(النساء والمائدة، والأنعام) رسالة، وهكذا..

١١ - وهو هام جداً جداً.....، دراسة رموز وعلامات الوقف في المصحف الباكستاني.

١٢ - الوقفات التعسفية بين القدماء والمحدثين، دراسة وتعليق.

١٣ - قواعد الترجيح عند أهل الوقف والابتداء.

١٤ - اختلاف رموز الوقف بين المصاحف دراسة وتحقيق: بين مصحف المدينة والأزهر، أو بين مصحف المدينة والمصاحف الشامية، أو بين مصحف المدينة والأزهر والشام، والباكستاني من سورة البقرة دراسة وتحقيق، أو بعض الأجزاء حسب اختيار الباحث.

١٥ - الوقفات المختلفة بين رواية حفص عن عاصم، ورواية أخرى من القراءات، وقد تكون المقارنة بين رواية حفص وأكثر من رواية يحدد ذلك الباحث.

١٦ - جهود المفسرين في علم الوقف والابتداء دراسة وتحقيق.

١٧ - الوقوف المنسوبة إلى النبي ﷺ (وقوف النبي، وقوف

جبريل ، وقوف الغفران ، الوقوف المنزلة أو المفروضة) : جمعاً ودراسة.

١٨ - كتب وقف التمام في القرآن الكريم : جمعاً ودراسة.

١٩ - الوقوف الشاذة في القرآن الكريم : جمعاً ودراسة.

٢٠ - كتب الوقف على كلا وبلى ونعم في القرآن الكريم : دراسة لغوية ، مع تحقيق ما لم يحقق منها.

٢١ - وقف المراقبة في القرآن الكريم : جمعاً ودراسة ، وقد أحصيتها فوجدتها تقارب المائتين.

٢٢ - كتب الوقف والابتداء في القرون الخامس ، والسادس.... والرابع عشر الهجري : دراسة لغوية تحليلية.

٢٣ - تحقيق كتب الوقف والابتداء التالية - المصنفة باللغة العربية - :

الإبانة في الوقف والابتداء ، منازل القرآن في الوقوف لأحد علماء القرن الخامس الهجري ، وقف القرآن العظيم لأبي سعيد بن خليفة (٥٤٤هـ) ، كتاب الوصل والوقف لأحد علماء القرن السابع الهجري ، الوقف والابتداء للتقي بن الإمام ، جامع الوقوف والآي المتقدم لأحد علماء القرن التاسع الهجري ، خلاصة الوقوف لأحد علماء القرن العاشر الهجري ، اللؤلؤ والمرجان في معرفة أوقاف القرآن ، أوائل الندى المختصر من منار الهدى.

٢٤ - الرموز المستخدمة في الوقف والابتداء : دراسة تاريخية.

٢٥ - مصطلحات الوقف والابتداء قديماً وحديثاً.



المبحث الخامس

تحذيرات وتنبيهات

وتحتاه مطلبين :

المطلب الأول: نماذج من الوقوف القبيحة في القرآن.

المطلب الثاني: وقفات مخلة بالعقيدة.





المطلب الأول

نماذج من الوقوف القبيحة في القرآن

تنقسم الوقوف القبيحة إلى أنواعٍ متفرعةٍ وأصنافٍ متعددة:

● فمنها ما لا يُعطي معنىً أصلاً: كالوقوف على ﴿إِيَّاكَ﴾ من ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ والوقوف على ﴿بِسْمِ﴾ من البسملة، وغيرها.

● ومنها ما يُعطي معنىً كفرياً، يكفر من اعتقده أو تعمده عالماً بمعناه مع القرينة، لا من أخطأ فيه ولم يتعمده، مثل:

أ - الوقف على ﴿إِلَهِ﴾ من قوله: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩].

ب - وعلى ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ﴾ من قوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ [الإسراء: ١٠٥، الفرقان: ٥٦].

ج - ومثله الوقف على ﴿أُولِيَاءَ﴾ من قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا الشَّيَاطِينَ أُولِيَاءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ٢٧]، لإيهامه أن الله جعل الشياطين أولياء، وتَمَامُ المعنى بَعْدَ هَذَا المَوْضِعِ كَمَا لَا يَخْفَى.

• ومنها ما لا يُعطي معنى كُفرياً لكنه معنى خاطئ، أو هو معنى صائب صحيح شرعاً، لكنه غير مراد الله جلّ وعلا من كلامه، ومثالهما:

أ - الوقف على لفظ ﴿فَأَكَلَهُ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَتَرَكْنَا يُوسُفَ عِنْدَ مَتَعِنَا فَاكَلَهُ الذِّئْبُ﴾ [يوسف: ١٧]، على معنى أن يوسف أكلَ المتاع، لعودِ الضمير في ﴿فَأَكَلَهُ﴾ إلى أقربِ مذكورٍ وهو ﴿مَتَعِنَا﴾.

ب - الوقف على قوله: ﴿تَجْرَى﴾ من قوله تعالى: ﴿جَنَّتِ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ في سبعة وعشرين موضعاً في القرآن الكريم، والثامن والعشرين في التوبة الآية المائة ﴿جَنَّتِ تَجْرَى تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ لإيهامه أن الجنات هي التي تجري لا أنهارها، إذ أن الفعل ﴿تَجْرَى﴾ قُطِعَ حينئذٍ عن معموله ﴿الْأَنْهَارُ﴾ بالوقف، فَصُرِفَ عمل الفعل إلى أقرب مذكورٍ وهو ﴿جَنَّتِ﴾.

ج - الوقف على قوله: ﴿قَالُوا﴾ من قوله تعالى: ﴿فَأَتَوْا عَلَى قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ قَالُوا يَمُوسَى اجْعَلْ لَنَا إِلَهاً كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨]؛ كأن الأصنام هي التي قالت، وهو مثيلٌ سابقٍ.

• ومنها ما يكون فيه إساءةٌ أدبٍ مع الله، ومثالُه الوقفُ على لَفْظِ ﴿يَسْتَحْيِ﴾ مِنْ قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِ أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: ٢٦] ففيه إساءةٌ أدبٍ، وإن كَانَ غيرَ

كُفْرِيٍّ، أو الوقف على ﴿حَمَلْتُمْ﴾ من قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتُمْ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

ولذلك كره بعض أهل العلم إسناد الاستهزاء والمكر إلى الله تعالى مجرداً، فحكى الزمخشري في «كشافه القديم» عن أبي حاتم السجستاني في قوله: ﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾ [البقرة: ١٤] ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥] قال: ليس ﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾ بوقفٍ صالح، لا أحب استئناف ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾، ولا استئناف ﴿وَمَكَرَ اللَّهُ وَاللَّهُ خَبِيرٌ الْمَكْرِينَ﴾ [آل عمران: ٥٤] حتى أصله بما قبله، قال: وإنما لم يُستحب ذلك؛ لأنه إنما جاز إسناد الاستهزاء والمكر إلى الله تعالى على معنى الجزاء عليهما وذلك على سبيل المزاوجة، فإذا استأنفت وقطعت الثاني من الأول أو هم أنك تُسندُهُ إلى الله مطلقاً، والحكم في صفاته سبحانه أن تصان عن الوهم^(١).

• ومن أمثلة الوقوف والابتداءات القبيحة عموماً كذلك:

١ - ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا﴾ من قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَطِيعُوا يُؤْتِكُمْ اللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا وَإِنْ تَوَلَّوْا كَمَا تَوَلَّيْتُمْ مِنْ قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الفتح: ١٦].

٢ - الوقف على ﴿وَالظَّالِمِينَ﴾ من قوله تعالى: ﴿يُدْخِلْ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإنسان: ٣١].

٣ - الوقف على ﴿وَلَا بُؤْيَاهِ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً

(١) البرهان في علوم القرآن (١/٣٤٣، ٣٤٤).

فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ ﴿١١﴾ [النساء: ١١].

٤ - الوقف على ﴿وَأَمْسَحُوا﴾ من قوله تعالى: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦].

٥ - الوقف على ﴿الصَّلَاةِ﴾ من قوله تعالى: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾ [النساء: ٤٣].

٦ - إذا ابتدأ ﴿لَهُ﴾ الأولى أو الثانية ﴿أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَحِبةٌ﴾ [الأنعام: ١٠١].

٧ - إذا ابتدأ ﴿لَنْ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرِيًّا﴾ [البقرة: ١١١].

٨ - إذا ابتدأ ﴿كُونُوا﴾ من قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصْرِيًّا يَهْتَدُوا﴾ [البقرة: ١٣٥].

٩ - إذا ابتدأ ﴿إِنَّ اللَّهَ﴾ من قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ [المائدة: ٧٣]، أو وصل قولهم الكفري بتعقيب الله عليهم ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ لإيهامه بأنه من تمام قولهم، وإن اعتبره بعضهم من تمام قولهم استهزاءً منهم! أو من تنمة كلام الله عنهم، ولكن الوقف يكون لدفع الوهم.

١٠ - إذ ابتدأ ﴿إِنَّا﴾ من قوله تعالى: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ﴾ [النساء: ١٥٧].

١١ - إذ ابتدأ ﴿هُمْ﴾ من قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ آلِهَةٌ تَمْنَعُهُمْ مِنْ دُونِنَا﴾ [الأنبياء: ٤٣].

١٢ - إذا ابتدأ ﴿وَأَيَّاكُمْ﴾ من قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ﴾ [المتحنة: ١].

١٣ - إذا وقف على ﴿الْقُرْآنَ﴾ أو ابتدأ ﴿أَنْزَلْنَاهُ﴾ من قوله تعالى: ﴿مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى﴾ [طه: ٢].

ونخلص مما ذكر إلى هذه القاعدة:

أنه لا يجوز الوقف على كلام إلا إذا كان كلاماً تاماً في معناه
أعطى معنى صحيحاً وفق مراد الله.

فالوقف على ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا﴾ قبيح؛ لأنه كلام غير تام في معناه.

وكذلك الوقف على: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ﴾ قبيح؛ لأنه وإن كان تاماً في معناه غير أنه معنى غير صحيح.

وكذلك الوقف على: ﴿فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي﴾ والابتداء بـ ﴿عَلَى أَسْتَحْيَا قَالَتْ...﴾؛ لأنه وإن كان الكلام تاماً في معناه وأعطى معنى صحيحاً غير أنه غير مراد الله.



المطلب الثاني

جمال القرش
١٤٣٠/٢/١٢ هـ

وقفات مخلة بالعقيدة

من جملة الوقفات القبيحة تلك الوقفات التي تخلّ بالعقيدة فتوهم - حال الوقوف عليها - معنى فاسداً قادحاً في الاعتقاد، ولها أمثلة متعددة في القرآن الكريم نقتصر منها على هذين المثالين:

١ - الوقف على: ﴿الْعَرْشِ﴾ من قوله تعالى: ﴿طه﴾ ﴿مَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَىٰ﴾ ﴿٢﴾ إِلَّا نَذْكِرَ لِمَن يَخْشَىٰ﴾ ﴿٣﴾ تَزِيلًا مِّمَّنْ خَلَقَ الْأَرْضَ وَالسَّمَوَاتِ الْعُلَىٰ﴾ ﴿٤﴾ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ ﴿٥﴾ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرَىٰ﴾ ﴿طه: ١ - ٦﴾. ثم يبتدىء: ﴿اسْتَوَىٰ﴾ ﴿٥﴾ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ ، وهو بذلك ينفي صفة الاستواء لله تعالى ، وهذا الوقف يسمى الوقف البدعي ، وهو من وقوف أهل الاعتزال^(١).

٢ - الوقف على: ﴿وَرَحْمَةً﴾ من قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ

(١) انظر: أضواء البيان في معرفة الوقف والابتداء لـ جمال القرش .

الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَافَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ ﴿[الحديد: ٢٧]﴾. قال الدكتور عبد العزيز القارئ في التقرير العلمي: وجدنا في مصحف الأصل لمصحف المدينة النبوية أثناء مراجعة اللجنة رمز الوقف اللازم «م» على قوله: ﴿وَرَحْمَةً﴾ وهذا على وجه من أوجه الإعراب، وهو أن تكون ﴿وَرَهْبَانِيَّةً﴾ منصوبة بفعل يفسره الظاهر، تقديره: وابتدعوا رهبانية ﴿ابْتَدَعُوهَا﴾.

وعلى هذا فالكلام ﴿وَرَهْبَانِيَّةً﴾ منفصل عن الكلام عن ﴿رَافَةً﴾، ﴿وَرَحْمَةً﴾ إذ هاتان صفتان في القلب لا تَكْسِبُ للإنسان فيهما، بخلاف ﴿وَرَهْبَانِيَّةً﴾ فإنها أفعال البدن مع شيء في القلب، ففيها موضع للتكسب، كذا ذكره أبو حيان، وذكر عن قتادة قال: الرأفة والرحمة من الله، والرهبانية هم ابتدعوها.

ولكن هذا الإعراب تفوح منه رائحة الاعتزال، فقد لجأ إليه أبو علي الفارسي وتابعه عليه الزمخشري، وكلاهما معتزليان، فراراً من اعتبار الرهبانية التي ابتدعوها مخلوقة لله تعالى، على قاعدتهم أن ما كان مخلوقاً لله لا يكون مخلوقاً للعبد.

فالرأفة والرحمة من خلق الله، أما الرهبانية فهي من ابتداعهم وفعلهم؛ أي: هي مخلوقة لهم.

وهذا الاعتقاد هو الذي دفع أبا علي إلى اعتبار ﴿وَرَهْبَانِيَّةً﴾ مقتطعة من العطف على ما قبلها ومنصوبة على الاشتغال.

وقد عاب أبو حيان عليهم هذا الإعراب من جهة العربية، فقال: وهذا الإعراب الذي لهم ليس بجيد من جهة صناعة

العربية؛ لأن مثل هذا هو مما يجوز فيه الرفع بالابتداء، ولا يجوز الابتداء هنا بقوله: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً﴾؛ لأنها نكرة لا مسوغ لها من المسوغات للابتداء بالنكرة^(١).

ويبدو أن الذين وضعوا الوقف اللازم هنا على قوله: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً﴾ لم ينتبهوا لرائحة الاعتزال هذه، بينما كان الأولى عدم اعتبار هذا الوجه لظهور فساد الأساس الذي بني عليه.

وفي بعض المصاحف وضعوا رمز الوقف الجائز مع تساوي الطرفين «ج»، وفي بعضها رمز الوقف الجائز مع أولوية الوصل «صلى» وكل هذا مبني على اعتبار ذلك الوجه المعتزلي من الإعراب، بينما الأولى إبطاله، وسد بابه.

لذلك اختارت اللجنة عدم وضع أي رمز من رموز الوقف في هذا الموضع^(٢).

(١) البحر المحيط (٢٢٨/٨).

(٢) التقرير العلمي لمصحف المدينة النبوية، (١٤٠٥هـ).



المبحث السادس

دراسات وتحقيقات

وتحته ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الوقف الهبطي: اتِّباعٌ أو ابتداء؟

المطلب الثاني: اكتشاف مؤلف كتاب «الاهتداء في الوقف والابتداء» المنسوب لابن الجزري.

المطلب الثالث: الكتب التي تحمل عنوان «الاهتداء في الوقف والابتداء»، وأوهام المحققين.





المطلب الأول

الوقف الهبطي: اتِّباعٌ أو ابتداء؟

مصطفى بوعزة
/١٢/٢٧
هـ ١٤٣١

لقد قسم عدد من العلماء الوقف إلى أنواع أربعة على المشهور: تام، وكاف، وحسن، وقبيح. أما المغاربة فقد تميزوا بوقف وضعه الإمام أبو عبد الله الهبطي (ت ٩٣٠هـ)، وعرف بالوقف الهبطي. وانتشر في شمال إفريقيا انتشاراً واسعاً، من ليبيا إلى بلدان إفريقية عديدة دخلها الإسلام. وإليه ينسب الكتاب المعروف بتقييد الوقف. وهو كتاب صغير الحجم، اقتصر فيه على ذكر الكلمات التي ينبغي الوقوف عليها، فاصلاً بينها بنقطة. وقد بلغت الوقوف عنده حسب من أحصاها ٩٩٤٥ وقفاً. وقد أثار عمله هذا الكثير من الكلام والجدل، من بين مؤيد لذلك يرى فيه العالم الفذ، كما قال عنه صاحب «سلوة الأنفاس» (٧٩/٢): «وقد كان، عالم فاس في وقته، وفقياً نحويّاً فرضياً، أستاذاً مقررئاً عارفاً بالقراءات مرجوعاً إليه فيها». ومنتقد رماه بالجهل بأصول العربية وقواعدها كما فعل عبد الله بن الصديق في كتابه «منحة الرؤوف المعطي» حيث قال (ص ٤): «لكن الشيخ الهبطي

الذي عمل الوقف لم يقرأ هذه النصوص ولم يكن يعرف علم العربية ولا شيئاً مما اشترطوه لصحة الوقف». لكن الأمر يتطلب وقفة متأنية توضع فيها الأمور في سياقها ويُنعم النظر في سوابقها ولواحقها، وتستتبر أسبابها ومقاصدها...

وأنت إن استقصيت الأمر وتقصيته إلى أصوله، أوصلك إلى ما يسمى «بالحزب الراتب»، أو القراءة الجماعية للقرآن في المساجد. فمما لا شك فيه أن الإمام الهبطي، إنما وضع هذه الوقوف ليجمع القارئ عليها، وليوحد تلاواتهم فلا تختلط عليهم فيفتتنوا ويضيع الهدف من القراءة أصلاً. قال عبد العزيز بن عبد الله في كتابه «معجم المحدثين والمفسرين والقراء بالمغرب» (ص ٥): «وقد أمر يوسف بن عبد المؤمن الموحي، رغم كراهة مالك لقراءة القرآن جماعة، بتأسيس قراءة الحزب في المساجد، ومنعت قراءته بغير تجويد، وتيسيراً لذلك، قام العلامة محمد بن أبي جمعة الهبطي، بوضع طريقة لوقف القرآن لم تكن معروفة في المشرق». وما نستبعد أن الناس قد خلطوا، وخلطوا كثيراً وحدث الشقاق في المساجد، وطال ذلك واستفحل، خاصة وأنه بين ظهور الحزب الراتب بالمغرب، وبين الإمام الهبطي ما يقرب من أربعة قرون. ولو شئت لقلت: إن ما فعله الهبطي، بجمع الناس على وقوف محددة، يكاد يشبه ما فعله عثمان بن عفان، حين جاءه حذيفة بن اليمان، محذراً من اختلاف الناس في القرآن، فجمعهم على مصحف واحد نسخ منه نسخاً، وفرقها في الأمصار.

الحزب الراتب أو حزب الإسكندرية:

لقد ذكرت بعض المصادر أن أول من أدخل القراءة الجماعية للقرآن إلى المغرب، هو المهدي بن تومرت مؤسس الدولة الموحدية (ت ٥٢٤هـ)، بعد رحلة إلى المشرق دامت أربعة عشر عاماً عاد بعدها كما قال ابن خلدون: «بحراً متفجراً من العلم وشهاباً واريماً من الدين». فقد ذكر الإمام الشاطبي في الاعتصام (٧٠/٢) متحدثاً عن نعته بالمتسمي بالمهدي: «ونقل أيضاً إلى المغرب الحزب المحدث بالإسكندرية، وهو المعتاد في جوامع الأندلس وغيرها، فصار ذلك سنة في المساجد إلى الآن». وذكر ابن صاحب الصلاة في كتابه «المن بالإمامة»، الذي حققه الدكتور عبد الهادي التازي (ص ٥٤)، قال متحدثاً عن الموحدين «واعتادوا منذ الأيام الأولى أن يوزعوا القرآن أحزاباً ليقرأوا منه يومياً حصة معينة». فالظاهر من النص الأول، أن هذا النوع من القراءة ظهر بالإسكندرية، وأنه وافد على المغرب. فإذا زدنا الأمر تقصياً، تبين لنا أن «حزب الإسكندرية» هذا قديم زمنه، فقد ذكر للإمام مالك فأنكره. فقد جاء في «الاعتصام» للشاطبي (٣٢٧/٢) «ويشبه هذا ما في سماع ابن القاسم عن مالك، في القوم يجتمعون ويقرأون في السورة الواحدة، مثل ما يفعل أهل الإسكندرية، فكره ذلك وأنكر أن يكون من عمل الناس».

وهكذا يتضح أن هذه القراءة كانت معروفة في عصر الإمام مالك، وذاع أمرها حتى سئل عنها فكرهها. والإمام عاش في

القرن الثاني للهجرة (ت ١٧٩هـ). فهل كانت هذه القراءة غفلاً من الوقف؟ فكان المجتمعون للقراءة يقرأون في أخلاط من الوقوف، كل يقف حيث يشاء، بأثر من هواه أو طاقته، وطول النفس، من غير نظام ولا علم سابق بمواقع وقوف محددة تواضعوا عليها؟ ذاك أمر مستبعد، خاصة وأنهم يقرأون جميعاً في سورة واحدة. اللّهُمَّ إلا إذا كانوا يقرأون دون وقف، قراءة متواصلة مستمرة أو لا يقفون إلا عند رؤوس الآي. ومع ذلك يظل الأمر محوجاً للنظر، لا يشفي من غلة، خاصة أن بعض الآيات، ذات طول ينقطع معه النفس، مثل آية الدّين التي تستغرق ثمن الحزب.

فلا يبقى لنا إلا أن نتصور أنهم كانوا يقرأون دون مراعاة وقف محدد، وتكامل قراءاتهم حسب طاقة كل منهم، وطول نفسه. فإذا انقطع الأضعف ظل القادر مستمراً حتى يسايره المنقطع، وهكذا، في اتصال لا ينقطع، وهم كثر والقدرات متفاوتة، فيستطيعون المحافظة على الاستمرار الجماعي في القراءة. ومما يعزز هذا التصور أن «الشيخ ابن حنفية العابدين» من الجزائر، ذكر في كتابه «منهجية ابن أبي جمعة الهبطي» نوعاً من القراءة الجماعية لعله أن يكون من بقايا هذا الحزب المحدث بالإسكندرية. يقول في (ص ٧٦): «ويشار هنا إلى نوع من القراءة شائع عندنا في الجهة الغربية من القطر، يعرف بالشرقي، نسبة إلى المناطق الشرقية... تلك المناطق التي لم تتأثر بوقف الهبطي، ابتداء من القرن العاشر. والمراد بالشرقي، القراءة بلا وقف».

ثم قال بعد ذلك «والشرقي هذا ضربان: ضرب ثقيل بطيء، يزيد فيه القارئون في حروف المد ويمططون الكلمة، ويقطعونها، ويقف القارئون على حروف المد في المدود المتصلة والمنفصلة، على أن يكمل أحدهم ممن يقوى نفسه، ما بعد حرف المد من همز أو ساكن، نحو جاء والطامة».

أفلا يسعنا هنا أن نسمح لأنفسنا، أن نقف في شيء من الثبات، ونزعم أن اعتماد وقف موحد يجتمع عليه القارئون، لم يكن مما ابتدع في القرن العاشر مع الإمام الهبطي، وإنما كانت له بدايات أولى سابقة بقرون، وأنه نشأ وحبا ودرج وتعرثر تعثرات جمّة، حتى اكتملت صورته واستوت عند هذا الإمام، الذي لم يكن منه إلا ما سماه بنفسه تقييد وقف القرآن الكريم. فليس غريباً أن تظهر تقييدات أخرى سبقته. فقد ذكر «عبد الهادي حميتو» في كتابه «قراءة الإمام نافع عند المغاربة» (ج ٤ الأعداد ٢٤/٢٥ ص ١٢٦٣) متحدثاً عن وجود تقييد آخر للوقف، قُيد عن أبي عبد الله الصغير فقال: «ولما كان أبو عبد الله الصغير النيجي قد توفي سنة (٨٨٧هـ) فمعنى ذلك أن فكرة تقييد وقف شامل للقرآن الكريم قديمة في الزمن».

ومهما يكن من سوابق هذا التقييد فإن الوقف الهبطي قد انتشر انتشاراً واسعاً في المغرب العربي وإفريقيا السوداء ممن وصلهم الإسلام من أهلها، وتقبله الناس، بل بالغوا في ذلك، وغالى بعضهم وتشددوا حتى رسخ لديهم واعتقدوا عقيدة، أن هذا

الوقف من أصول التنزيل، وأن الشيخ الهبطي رآه في اللوح المحفوظ، حسب الحكاية الغريبة التي أوردها الكتاني في «سلوة الأنفاس»^(١).

دعوى الابتداء:

لكن السؤال الذي يلح على كل ناظر في هذا الأمر هو: هل ما فعله الإمام الهبطي كان اجتهاداً ذاتياً، بحسب ما هداه إليه نظره ومعرفته، أم كان قائماً على اتباع للأصول الأولى في الوقف، والتي هيأت لها اعتبارات لغوية وتفسيرية وعقدية، ومن ثم لم يكن الشيخ الهبطي، إلا منتقياً مختاراً منها ما ينساق مع قناعاته اللغوية والتفسيرية والعقدية؟

إن الإجابة على هذا السؤال تتطلب منا النظر في الوقوف الهبطية، والبحث عن أصول لها فيما سبقه من كتب الوقف والتفسير وإعراب القرآن. وبما أن الإحاطة بكل الوقوف يستلزم دراسة تتجاوز حجم المقال، فإننا نكتفي بوضع دعوى استدلالية، يكون إثباتها حجة يستأنس بها فيما يحصل عنها من نتائج، ويبنى عليه منها من أحكام.

وتكون الدعوى كالاتي: «إذا ثبت بالدليل أن وقفاً أو بعض أوقاف هبطية، من الوقوف المشككة، له أصل سابق يُعتد به

(١) انظر: (٧٩/٢).

ويُرجع إليه، فإن ما قيده الشيخ الهبطي من الوقوف، لم يكن ابتداءً فردياً، وإنما اتباعاً، وبناء على وجه سابق. ومن ثم يسقط عن الرجل، ما ليم به، وهو جم في فكره وعلمه». ولنأخذ بالتحليل أول آية بوقف مشكل، من وقوف الهبطي وهي الآية (١٧) من سورة البقرة، قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾. لقد وقف الهبطي على كلمة ﴿حَوْلَهُ﴾ وجعل جملة ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ كلاماً مستأنفاً مفصلاً عما يبدو أنه جوابه، لِمَا في «لَمَّا» من معنى الشرط.

هذا المعنى الذي يسبق إلى خاطر لأول تدبر، وبه قال كثير من العلماء. فقد جاء في كتاب «منار الهدى في بيان الوقف والابتداء» للأشموني قال: «﴿نَارًا﴾، وكذا، ﴿مَا حَوْلَهُ﴾، ليس بوقف لأنهما من جملة ما ضربه الله مثلاً للمنافقين بالمستوقد ناراً وبأصحاب الصَّيب. والفائدة لا تحصل إلا بجملة المثل». وذهب إلى هذا المعنى جمهور من العلماء كما جاء في تفسير «ابن عطية» حيث قال في (١/ ١٠٠): «قال جمهور العلماء جواب «لَمَّا»، «ذهب»». وهذا الوجه يقتضي الوصل لا الوقف، لما في «لَمَّا» من معنى الشرط المتطلب للجواب، ولا يجوز الفصل بينهما.

لكن هل الإمام الهبطي خالف كل ذلك واجتهد في هذا الوقف ابتداءً وانفراداً، بلا روية ولا تدبر، فكان كما قال عنه الشيخ عبد الله بن الصديق في «منحة الرؤوف المعطي» (ص ٤): «ولم

يكن يعرف علم العربية، ولا شيئاً مما اشترطوه لصحة الوقف، بل أقدم على عملية الوقف بحسب ما ظهر له، من غير مراعاة للقواعد، فكان كثير من وقوفه من قبيل الممنوع». فهل كان الشيخ الهبطي كذلك، وهل تصدى للوقوف بهذه الصورة التي أخرجها الشيخ ابن الصديق؟ لتصفح المصادر برجوع خلفاً إلى ما يمكن أن نجده من أصل، يكون الشيخ الهبطي قد استند إليه في وقفه هذا.

جاء في تفسير ابن عاشور «التحرير والتنوير» (٣٠٩/١): «وجوّز صاحب الكشف أن يكون قوله: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ استئنافاً، ويكون التمثيل قد انتهى عند قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلُهُ﴾، ويكون جواب لَمَّا محذوفاً دلت عليه الجملة المستأنفة». فإذا استقصينا الأمر عند الزمخشري نفسه، وجدناه يقول في «الكشاف» (١٩٢/١): «فإن قلت: أين جواب لَمَّا؟ قلت: فيه وجهان، أحدهما أن جوابه ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾، والثاني محذوف، كما حذف في قوله: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ﴾. وإنما جاز حذفه لاستطالة الكلام، مع أمن الإلباس للدال عليه. وكان الحذف أولى من الإثبات لما فيه من الوجازة... كأنه قيل: فلما أضاءت ما حوله خمدت فبقوا خابطين في ظلام». فأنت ترى أن الزمخشري لا يكتفي بذكر وجه الحذف، بل يعلله تعليلاً بلاغياً يدخله في باب الإيجاز، بل أكثر من ذلك نراه يجعل الحذف أولى من الإثبات. وقد يعترض معترض ويقول: إن الزمخشري اتهمه عدد من العلماء

بانتصاره لمذهبه في الاعتزال، وتعسفه في تأويل آيات من القرآن، بما يساير هوى المذهب وآراء الاعتزال.

لكن لا أحد ينكر أن الكتاب فيه مخارج لغوية سديدة، وبيانات إعجازية فريدة، لم يسبق إليها، باعتراف كثير من العلماء. ثم إن هذا الوجه من الفهم للآية الكريمة لم يقتصر على الزمخشري وحده، فقد ذكره ابن عطية في تفسيره وكذلك الأصفهاني في «إعراب القرآن» حيث قال (ص ٣٦) متحدثاً عن لَمَّا في الآية: «وهذه محتاجة إلى جواب... فإن قيل: فأين الجواب؟ قيل: محذوف، تقديره فلما أضاءت ما حوله طفئت». بل إن الطبري في تفسيره «جامع البيان» وهو الأقدم، ومن جاء بعده كان يمتاح منه، ينحو نفس المنحى. ونكاد نجد في كلامه ما يتبدى أصلاً لما ذكره الزمخشري. قال في (١/ ٣٤٤): «فإن قال لنا قائل: إنك ذكرت أن معنى قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا...﴾، خمدت وانطفأت. وليس ذلك بموجود في القرآن، فما دلالتك على أن ذلك معناه؟ قيل: قد قلنا إن من شأن العرب الإيجاز والاختصار، إذا كان فيما نطقت به الدلالة الكافية على ما حذفت وتركت». ثم قال بعد استشادات من الشعر.. «فكذلك قوله: ﴿كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ﴾ لما كان فيه، وفيما بعده من قوله: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾، دلالة على المتروك كافية من ذكره، اختصر الكلام وطلب الإيجاز».

وأنت إذا تأملت الكلامين، بدا لك جلياً أن الزمخشري، يكاد

يكرر نفس كلام الطبري، لا في تقدير الحذف ولا في تعليقه. فإذا تقصينا الأمر غاية التقصي، عثرنا على جملة في تفسير ابن الخازن الموسوم بلباب التأويل (٢٩/١) ينسبها إلى ابن عباس، يقول فيها: «فبينما هو كذلك إذ طفئت ناره»، مما يدل على أن الأمر في هذا الوقف، وما يردفه من معاني، ويتفرع عنه من تأويل، هو أبعد أثراً في بطون المعارف القرآنية، وأصوله تضرب بعيداً في البدايات الأولى.

وبذلك يتكشف لنا بجلاء، أن الإمام الهبتي لم يكن مبتدعاً شيئاً من نفسه على غير هُدي، ولا أقدم على عملية الوقف بحسب ما ظهر له، كما وصفه الشيخ ابن الصديق، بل الرجل يبدو ذا اطلاع ومعرفة، وإرادة تختار، وهمة تُروّي عن اعتقاد وتدبر. ولعل الطاعنين عليه نفذوا من ثغرة القراءة الجماعية، إذ ارتبط وقف الهبتي بها.

لكن هل بدع القارئ الجاهل بأدب القراءة، وما أحدثوه من صور صوتية وحركية، وكثرة التفات وتغيير صوت، ارتفاعاً وتلويناً، ومد غير الممدود، والوقف وسط المد المنفصل والمتصل، يتخذ مطية للنيل من عمل الرجل دون تمحيص ولا تبصر؟ ذلك ما لا يقول به منصف مستبصر.

وهكذا وبعد هذه الأدلة والتحليل، تكون الدعوى التي وضعناها من قبل قد أنتجت لنا حكماً نطمئن إليه، وهو أن الإمام الهبتي لم يكن مبتدعاً في وقوفه، وإنما جرى فيها على الاتباع

والاقتداء، وأن اختياراته كانت عن علم وتبصر، وأنه كان كما وصفه صاحب «سلوة الأنفاس».

ولولا خشية الإطالة لسقنا أدلة أخرى من آيات الوقوف التي أثارت الحاملين عليه، حتى تلك التي تبدو غريبة ولا يستسيغها المتدبر لأول نظرة كوقوفه على «عم» في بداية سورة النبأ. لكن ما ينبغي ذكره هو أن المطلع على الكتب المؤلفة في الوقف والابتداء، يكتشف هذا الغنى الهائل الذي يكاد لا تحده غاية، ويحيط به الحصر. ويقف فيه على دقائق تجعله يفرع إلى مدد من التبصر والتروي، قبل أن يستنكر وقفاً من الوقوف أو يرمي من اهتدى إليه أو لهج به، بالجهل ونقصان المعرفة.



المطلب الثاني

اكتشاف مؤلف كتاب

«الاهتداء في الوقف والابتداء»

المنسوب لابن الجزري

أبو يوسف

الكفراوي

/١٢/٢٧

١٤٣١هـ

إن مصنف هذا الكتاب - على التحقيق - هو :

نور الدين وعماد المفسرين أبو الحسن علي بن الحسين بن علي الباقرلي الأصفهاني الضرير النحوي البصري المذهب، اللغوي المقرئ المفسر، الفقيه الحنفي الأديب، عماد المفسرين، الملقب بـ«جامع العلوم». كانت وفاته سنة (٥٤٣هـ - ١١٤٨م).

من مصنفاته المطبوعة : «الاستدراك على أبي علي مما وقع في كتاب «الحجة»»، و«جواهر القرآن ونتائج الصنعة»، و«شرح اللمع لابن جني»، و«ما تلحن فيه العامة من التنزيل»، و«مسائل في علم العربية والتفسير، أو أمالي جامع العلوم».

وصف النسخة الخطية:

النسخة محفوظة ضمن مجموع في دار الكتب الوطنية بتونس، تحت رقم: (٣٩٨٣/٣٥٣٧)، وعدد أوراق المجموع: (٢٤٣) ورقة، وبه نظام التعقبة.. ولا تخلو النسخة من بعض أخطاء، وسقط لبعض العبارات في بعض المواضع.

منهج مؤلفه فيه:

بدأ المؤلف كتابه بمقدمة مختصرة، تحدث فيها عن «ما لا يجوز الوقف عليه»، ثم شرع في فرش حروف القرآن الكريم سورة سورة؛ من الفاتحة وحتى آخر سورة الناس، مقتصراً على ذكر الكلمة القرآنية موضع الوقف، متبعاً ذلك بعلامة رسمها الناسخ على شكل دائرة في وسطها نقطة سوداء، ولعلها كانت علامة الوقف ورمزه، أو أن المؤلف اقتصر على ذكر موضع الوقف فقط، دون أن ينص على نوعه من التمام والكفاية والحسن، وإن كان قد خالف ذلك في كثير من الأحيان بالتصريح بنوع الوقف.

أنواع الوقوف عنده ثلاثة، وهي: التمام، والكفاية، والحسن. كما يذكر وقف البيان، والمراقبة.

أهمية هذا الكتاب:

تتمثل أهمية هذا الكتاب في الأمور التالية:

١ - هو عاشر كتاب يتناول وقوف القرآن سورة سورة يصل إلينا،

بعد كتب: ابن سعدان، وابن الأنباري، وابن أوس، والنحاس، والخزاعي، والداني، والعماني، وأبي الحسن الغزال، ومؤلف «منازل القرآن في الوقوف».

٢ - احتفظ لنا بالكثير من نصوص كتاب «جامع الوقوف» لأبي الفضل الرازي، بعد فقدان أصوله؛ حيث لم يصل إلينا بعد، وهو بذلك يعطينا مع «كتاب منازل القرآن في الوقوف» صورة شبه متكاملة عن كتاب أبي الفضل الرازي.

٣ - الكتاب هو أهم المصادر التي وصلت إلينا في مواضع وقف المراقبة في القرآن الكريم، الذي كان أول من نبه عليه هو أبو الفضل الرازي؛ حيث نص على وقف المراقبة في نحو مائتي موضع.

٤ - الكتاب أقدم كتب الوقف والابتداء التي وقف فيها البحث على من نسب وقوفاً للنبي ﷺ.

مؤلف الكتاب:

نسب الكتاب في كثير من الفهارس^(١) إلى الحافظ ابن

(١) فهرس دار الكتب الوطنية بتونس (١٠٨/٤)، والفهرس الشامل (التجويد) (ص١٦)، فهرس المصورات الميكروفيلمية الموجودة بمكتبة الميكروفيلم بمركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى فهرس علوم القرآن (٣٣/٢)، وشيخ القراء الإمام ابن الجزري (ص٢٥)، ومعجم الموضوعات المطروقة (١٣٥٢/٢)، والقراءات وكبار القراء بدمشق (ص١٧٣، ٢٨٢).

الجزري؛ بناء على ما وضع على ظهر الورقة الأولى، أخذاً مما جاء في آخر المجموع. وقد نفى بعض من اطلع على الكتاب أن يكون لابن الجزري؛ منهم:

الدكتور: محمد علي المطيري^(١)، والدكتور: السالم محمد الجكني في تعليقاته على النسخة التي أهداني إياها.

وهذا هو الصواب، فمؤلف الكتاب ليس الحافظ ابن الجزري.

ومن الأدلة على ذلك:

١ - أن مؤلف هذا الكتاب من علماء المشرق، وليس من علماء المغرب، فهو ينقل عن: نافع، والخليل، وأبي الخطاب، وابن الأعرابي في نوادره، وسيبويه، والفراء، والأخفش، وأبي حاتم السجستاني، وأبي إسحاق الزجاج، وأبي بكر الأنباري، وأبي علي الفارسي، وأبي العباس المبرد، وأبي الفضل الرازي.

٢ - مصنفه كثير الاستشهاد بالشعر، بصري في النحوي، حنفي في الفقه، وهذا واضح من خلال الشواهد الشعرية الكثيرة في كتابه، وعرضه للكثير من مسائل الخلاف بين النحاة، وترجيحه المذهب البصري، وذكره لبعض مسائل الخلاف بين الفقهاء الحنفية والشافعية، وترجيحه للمذهب الحنفي.

٣ - هو متأخر عن أبي الفضل الرازي (ت ٤٥٤هـ)؛ حيث أكثر

(١) انظر كتابه: الوقف والابتداء وأثرهما في التفسير والأحكام (ص ١٣٢).

من ذكره، وانتقاده، وكأنه صنف كتابه هذا لتعقبه، والرد عليه، واستدراك ما فاته.

فمن هو مؤلفه؟

بعد قراءاتي المتعددة لهذا الكتاب، ومطابقة بعض ما جاء فيه بما ورد في مصنفات جامع العلوم الباقولي، التي وقفت عليها تأكد لدي أنه هو مؤلفه، وإليك الأدلة على ذلك:

• **الدليل الأول:** قال صاحب هذا الكتاب: ل: ١٣ أ - ب: ﴿فَلَا جُنَاحَ﴾: هـ.

وهذا على قول من قال: إن الطواف بينهما واجب؛ لأنه يقول مُبْتَدَأً: ﴿عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾، وهذا قول الشافعي.

فأما من قال: «إن الطواف ليس بفرض بينهما فوقفه: ﴿بِهِمَا﴾ وهو قول أبي حنيفة، وهو الصواب؛ لأن (عليه زيدا) إنما يقال في الشاذ، الذي لا عبرة به، وإنما يقال: (عليك زيدا) في الإغراء، دون (عليه)، وكتاب الله لا يحمل على الشذوذ، وقد شرحناه بآتم من هذا في «الكشف» اهـ. وقد شرحه جامع العلوم الباقولي شرحاً تاماً في كتابه «كشف المشكلات» (١/ ١١٤ - ١١٥).

والراجح أن الباقولي قد صنف كتابه «كشف المشكلات» قبل أن يصنف كتابه «الوقف والابتداء»، ثم أملى «كشف المشكلات»

مرة أخرى فنبه في هذا الموضوع وحده، أما كتابه «الملخص» فهو أسبق تأليفاً من كتابه «كشف المشكلات».

• **الدليل الثاني:** قال الجامع في «كشف المشكلات» (٢/ ١٠٤٩) - عند الحديث عن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥] -: «الجار يتعلق بمحذوف في موضع الحال من (الكاف والميم)؛ أي: دعاكم خارجين من الأرض. وإن شئت كان وصفاً للنكرة؛ أي: دعوة ثابتة من هذه الجهة، ولا يتعلق بـ ﴿تَخْرُجُونَ﴾؛ لأن ما بعد ﴿إِذَا﴾ لا يعمل فيما قبله، وقد ذكرناه في «الوقف»». وقد فصل مؤلف هذا الكتاب: ل: ١٤٧ - ١٤٨ القول في ذلك.

• **الدليل الثالث:** يقول جامع العلوم في «كشف المشكلات» (١/ ٣٨٥ - ٣٨٦): «وروي عن الكسائي أنه كان يقف على قوله: ﴿فِي السَّمَوَاتِ﴾ [الأنعام: ٣]، ويبتدئ بقوله: ﴿فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ وكان يجعل الظرف - أعني: ﴿فِي السَّمَوَاتِ﴾ - من صلة المعبود، ويجعل قوله: ﴿وَفِي الْأَرْضِ﴾ من صلة ﴿يَعْلَمُ﴾».

ويقول مؤلف هذا الكتاب: ل: ٥٢ ب - ٥٣ أ: «قوله: ﴿اللَّهُ﴾: هـ. ﴿فِي السَّمَوَاتِ﴾: هو وقف الكسائي، ويراقب الأول، وكذا: ﴿وَفِي الْأَرْضِ﴾، ويراقبه». ولم يقف البحث على من نسب للكسائي وقفاً هنا إلا في هذين الكتابين.

• **الدليل الرابع:** أكثر جامع العلوم من هجومه وانتقاده وثلبه

لشيخ الإسلام أبي الفضل الرازي في كتابيه: «جواهر القرآن»، و«كشف المشكلات»^(١).

وكذلك فعل مؤلف هذا الكتاب، مصرحاً بنسبته المكانية (الرازي) في سبعة عشر موضعاً^(٢).

ولم نقف على من تجرأ على أبي الفضل الرازي كل هذه الجراءة، ونال منه هذا النيل سوى هذا الباقي.

• **الدليل الخامس:** قال مؤلف هذا الكتاب: ل: ٣٨ - ب - عند حديثه عن تعلق ﴿مَنْ﴾ من قوله تعالى: ﴿مَنْ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ بقوله: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا﴾ [النساء: ٤٥ - ٤٦] -: «... وهو قول أبي علي حين سأله أحد شيوخه عن تعلق ﴿مَنْ﴾ وأظنه أبا بكر الإخشابي [كذا]، فليس له أن يقف على ﴿نَصِيرًا﴾ ولم يكن هذا للرازي، وقد ذكره في «الحجة»، فما ظنك بمن لم يقرأ «الحجة»، ويشرع في هذا العلم الشريف في الوقوف».

ويقول جامع العلوم: «ثبت وصحّ عندك أن من ادعى أن الطهراني أو الرازي كان يحفظ «الحجة» دعواه باطلة؛ لأنهما

(١) كشف المشكلات (١/٤٠٥، ٤١١، ٥٥٠، ٥٥٥)، (٢/٨١٧، ١٠٢٢، ١١٤٣، ١٢٥٨، ١٢٦٩)، وجواهر القرآن (ص ١٣) (الهامش)، (٢٤٩، ٤٧٦).

(٢) ل: ٦، ٨، ٩، ١٨، ٣٥ - ب، ٣٦، ٣٨ - ب، ٤٠، ٦٢ - ب، ٦٩ - ب، ١٠٢ - ب، ١٥٤، ١٥٦، ١٥٧، ١٦٤، ١٧٦ - ب، ١٧٧، ١٧٨ - ب، ومكنياً عنه بـ «صاحب التصنيف» في موضع واحد ل: ٢١٤.

نازعا المِلَنَجِي الراوي لهذه اللفظة، وأنكرا عليه أشد الإنكار، فلو حفظا «الحجة» لم ينكراها»^(١).

• **الدليل السادس:** عبر مؤلف هذا الكتاب عن ابن جني بـ: (غلامه)؛ أي: غلام أبي علي الفارسي؛ حيث قال: ل: ١٤٢أ: ﴿أَغْوَيْنَا أَعْوَيْنَهُمْ كَمَا غَوَيْنَا﴾ [القصص: ٦٣]: «فيكون من باب: (الراهة حارسة صاحبها)، عن أبي علي. وأجاب على ذلك غلامه، وقال...».

وقال جامع العلوم عند تفسير هذا الموضع في «كشف المشكلات» ١٠٢٨/٢ - بعد ذكر كلام أبي علي الفارسي -: «وقال عثمان...».

كما استخدم هذا التعبير في موضعين من كتابه «كشف المشكلات» ٤١٢/١ ، ١٢٣٠/٢.

• **الدليل السابع:** إنّ من يقارن ما ذكره جامع العلوم - فيما يخص حديثه عن الوقف والابتداء في سورة البقرة فقط - في كتابه «كشف المشكلات» بما ذكره مؤلف هذا الكتاب يتأكد له أن هذين الكتابين يخرجان من مشكاة واحدة، وأن مؤلفهما لا يمكن إلا أن يكون شخصاً واحداً هو: جامع العلوم الباقرلي.



المطلب الثالث

أبو يوسف
الكفراوي
١٤٣١/٧/٢٧ هـ

الكتب التي تحمل عنوان:

«الاهتداء في الوقف والابتداء»،

وأوهام المحققين

من خلال ما قمت به من حصر شامل لكل ما صنف في الوقف والابتداء وجدت أن ثمانية كتب تحمل هذا العنوان، وقد وقع في نصفها أوهام من كثير من المحققين، والمفهرسين، وهي:

١ - الاهتداء في الوقف والابتداء: لعيسى بن عبد العزيز اللخمي (ت ٦٢٩هـ).

وهو كتاب مفقود، وما ذهبت إليه الدكتورة: أنجب بنت غلام نبي، عميدة كلية الآداب بجامعة أم القرى؛ من احتمال أن يكون هو المحفوظ بمكتبة الحرم المكي بمكة المكرمة، برقم (عام ٨٥٦هـ) وَهُمْ، فصلت القول فيه في مشاركة سابقة.

٢ - عَلم الاهتداء في معرفة الوقف والابتداء: لعلم الدين السخاوي (ت ٦٤٣هـ).

طبع ضمن كتابه «جمال القراءة وكمال الإقراء» ثلاث طبعات، وحقق - فيما أعلم - أربع مرات، ووصلنا منه - فيما أعلم - خمس نسخ خطية مستقلة.

٣ - وصف الاهتداء في الوقف والابتداء: لبرهان الدين الجعبري (ت ٧٣٢هـ).

والكتاب - فيما أعلم - يوجد منه ثلاث نسخ خطية، وحقق في رسالتين علميتين بجامعة الأزهر، والإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٤ - الاهتداء في الوقف والابتداء: لتقي الدين محمد بن محمد بن علي، المعروف بابن الإمام (ت ٧٤٥هـ).

كتاب مفقود، وما ذهب إليه الدكتور: أحمد نصيف الجنابي - وتبعه البعض -؛ من أن الكتاب يوجد منه نسخة خطية محفوظة في الخزانة الملكية في الرباط بالمغرب، تحت رقم: (١٥٥) هو وَهْم، ما كان لمثله أن يقع فيه.

٥ - الاهتداء إلى معرفة الوقف والابتداء: للحافظ ابن الجزري.

كتاب مفقود، لم أقف على من نقل عنه، بعد مؤلفه في «نشره»، ثم ابنه أحمد، وأبو القاسم النويري، نقلاً عن «النشر»، وهو أمر يدعو للعجب. وقيل: إنه يوجد منه نسختان خطيتان:

الأولى: محفوظة في دار الكتب الوطنية بتونس، تحت رقم: (٣٥٣٧).

والثانية: محفوظة في مكتبة جامعة هايدلبرج بألمانيا، تحت رقم: (٣٧٠ / ٥) A).

وهو خطأ، سبق تفصيل القول فيه في مشاركة سابقة.

٦ - تعليق على «وصف الاهتداء في الوقف والابتداء» للجعبري.

نسبه للحافظ ابن الجزري الدكتور يوسف المرعشلي في «مقدمة المكتفي» (ص ٦٩)، وفي تحقيقه لكتاب «البرهان في علوم القرآن» (الهامش) (١/ ٤٩٧)، وذكر أنه يوجد مخطوطاً في المكتبة الوطنية بتونس، تحت رقم: (٣٩٨٣ م). ولم يزد على ذلك. وتبعه على ذلك البعض، وهو وهم، ما كان لمثله أن يقع فيه.

٧ - تحفة من أراد الاهتداء في معرفة الوقف والابتداء: للشيخ حسين الجوهرى المصرى (ق ١٤هـ).

يوجد منه - فيما أعلم - نسخة خطية وحيدة، محفوظة بالمكتبة الأزهرية.

٨ - الاهتداء إلى بيان الوقف والابتداء: للشيخ محمد بن عبد الرحمن الخليجي (ت ١٣٩٠هـ).

يوجد منه - فيما أخبرني الدكتور خالد أبو الجود - نسختان خطيتان، وأهداني مصورة لإحدهما.



المبحث السابع

أسئلة واستفسارات

وتحتاه مطلبين :

المطلب الأول: وقوف المصاحف ، من أجوبة الدكتور مساعد الطيار على أسئلة «ملتقى أهل الحديث».

المطلب الثاني: هل يكون الوقف والابتداء هذا صحيحاً.





المطلب الأول

وقوف المصاحف، من أجوبة الدكتور مساعد الطيار على أسئلة «ملتقى أهل الحديث»

السائل: ما رأيكم بالعلامات الموجودة في المصاحف الآن، وهل يجب أن يلتزم بها القارئ للقرآن؟

الجواب: إن الأصل في وقوف القرآن أنها مبنية على الاجتهاد، وليس هناك وقف يحرم أو يجب إلا بسببٍ.

ومبنى الوقوف على المعنى، لذا يعاب على من لم يحرر المعاني في الوقوف، لكنه لا يصل بعمله هذه إلى الحرمة.

والحرمة والوجوب تحتاج إلى دليل شرعي؛ إذ أنها تدل على فعل شيء يخالف الشريعة، وليس ذلك في الوقوف القبيحة التي حكم العلماء عليها بالقبح.

وتعتمد الوقف على ما لا يحسن الوقف عليه فعل قبيح بلا إشكال، لكنه لا يصل إلى حد الحرمة إلا إذا كان يعتقد ذلك

المعنى القبيح، وإذا كان يعتقد ذلك المعنى القبيح فإنه آثم سواء أكان في حال قراءة أم كان في غيرها.

فمن وقف على قوله: ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ وهو يعتقد هذا المعنى ويريده، فهو آثم باعتقاده قبل وقفه، والله أعلم.

أما التزام القارئ بها من أجل تحسين الأداء وتبيين المعاني، فإنها إنما جعلت لهذا الغرض، وإذا كان هذا هو الغرض منها فالتزامها أولى من تركها، مع مراعاة أن تركها ليس فيه إثم.

وهذه العلامات الموجودة في المصاحف مأخوذة من وقوف السجائوندي (ت ٥٦٠هـ) من كتابه الكبير «علل الوقوف»، ووقوفه هي: الوقف اللازم، وعلامته (م)، والوقف المطلق، وعلامته (ط)، والوقف الجائز، وعلامته (ج)، والوقف المجوز لوجه، وعلامته (ز)، والمرخص ضرورةً، وعلامته (ص)، وما لا يوقف عليه، وعلامته (لا).

وقد بقيت هذه الوقوف إلى هذا العصر، وهي المعمول بها في مصاحف الأتراك والقارة الهندية.

أما المصحف المصري وما انبثق عنه كمصحف المدينة النبوية المطبوع بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، فإنه استفاد من وقوف السجائوندي وإن كان خالفه في بعض مواطن الوقف أو في الزيادة عليه في المصطلحات التي هي في الحقيقة نابعة منه، ووقوف هذه المصاحف هي: الوقف اللازم، وعلامته (م)، والوقف الجائز، وعلامته (ج)، والوقف الأولى، وعلامته

(قلى)، والوصل الأولى، وعلامته (صلى)، ووقف المعانقة، وعلامته (.:). ثلاث نقاط على جملة المعانقة أو كلمتها، والوقف الممنوع، وعلامته (لا).

ولعلك تلاحظ أنه لا يوجد فيها الوقف المطلق، والوقف المرخص ضرورة، والوقف المجوز لوجه التي هي من وقوف السجاوندي. كما تجد في المصحف المصري ومن تبعه وقف المعانقة، والوقف الأولى، والوصل الأولى، وهذه لم ينص عليها السجاوندي، لكن بالنظر إلى أنواع الوقف الجائز عنده وباستقراء علله تجد أنها موجودة عنده، وإن لم ينص عليها.

وباستقراء تطبيقات الوقف الجائز عند السجاوندي (ت ٥٦٠هـ) ظهر أنه على مراتب ثلاث:

١ - ما يستوي فيه موجب الوقف وموجب الوصل، وهو الذي اصطلح عليه بأنه (الجائز).

٢ - ما يكون الوصل فيه أولى من الوقف، وهو الذي اصطلح عليه بأنه (المجوز لوجه).

والوقف المجوز لوجه عنده: ما تكون علة الوصل فيه أقوى من علة الوقف، لكن يجوز الوقف لأجل هذه العلة المرجوحة.

٣ - ما يكون الوقف فيه أولى من الوصل، وهذا القسم لم يذكر له مصطلحاً كالسابقين، غير أنه ظهر عنده في تطبيقاته،

حيث ينص في بعض مواطن الوقوف على جواز الوصل والوقف، ويرجح الوقف على الوصل.

ومن أمثلة ذلك الوقف على لفظ ﴿أَزْوَاجًا﴾ الثاني من قوله تعالى: ﴿فَاطِرُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذُرُّكُمْ فِيهِ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] حيث حكم عليه بالجواز، وقال في علة ذلك الوقف الجائز: «لأن الضمير: ﴿فِيهِ﴾ قد يعود إلى الأزواج الذي هو مدلول قوله: ﴿أَزْوَاجًا﴾ والأصح أنه ضمير الرّحم، وإن لم يسبق ذكره، فكان الوقف أوجه».

وأما وقف التعانق أو المعانقة المرموز له بالنقاط الثلاث، فقد كان يسمى عند المتقدمين وقف المراقبة، وأول من نبه عليه أبو الفضل الرازي (ت ٤٥٤هـ).

وعرفه أبو العلاء الهمداني (ت ٥٦٩هـ)، فقال: «المراقبة بين الوقفين: أن لا يثبتا معاً، ولا يسقطا معاً، بل يُوقف على أحدهما».

وقد أشار إلى هذا الوقف السجاوندي (ت ٥٦٠هـ) في قوله تعالى: ﴿فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحِثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُورِى سَوْءَ أَخِيهِ قَالَ يُوَلِّتَنِ أَعْجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُورِى سَوْءَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ ﴿٣١﴾ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا...﴾ [المائدة: ٣١-٣٢]. قال: «... ﴿النَّادِمِينَ﴾ ج. ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ﴾ ج، كذلك؛ أي:

هما جائزان على سبيل البدل، لا على سبيل الاجتماع؛ لأن تعلق ﴿مِنْ أَجْلِ﴾ يصلح بقوله: ﴿فَأَصْبَحَ﴾ ويصلح بقوله: ﴿كَتَبْنَا﴾ وعلى ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ﴾ أجوز؛ لأن ندمه - من أجل أنه لم يوار - أظهر».

وهذه الوقوف لا ينبغي التهييج عليها لانتشارها بين المسلمين في مصاحفهم، وليس فيها ما يوجب الخطأ المحض، إذ هي اجتهادات اجتهد فيها علماء أفذاذ، وإتباعها أولى من تركها.

كما أن من كان له اجتهاد وخالفهم في أماكن الوقف أو في مصطلحاته فإنه لا يشنّ عليه أيضاً. لكن لا تجعل اجتهادات الآخرين في الوقوف سبيلاً إلى التشنيع على وقوف المصحف، ولو ظهرت صحتها؛ لأنّ في ذلك استطالة على جلالة المصحف، وجعل العمل فيه عرضة للتغير، وذلك ما لا ينبغي.

لكن لو عمل الإنسان لنفسه وقوفاً خاصة به لرأي رآه، واجتهاد اجتهده، فإنه لا يثرب عليه أيضاً؛ لأن أصل المسألة كله مبناه الاجتهاد.

قال السائل: هل من كتاب في أحكام الوقف والابتداء ميسر وسهل حيث إن كتاب الأشموني فيه شيء من الصعوبة.

الجواب: إن معرفة هذه الكتب تحتاج إلى معرفة المصطلحات التي اعتمدتها، وغالب هذه الكتب اعتمدت مصطلح التام والكافي والحسن والقيح، فمعرفة هذه المصطلحات، والاجتهاد في دراسة تطبيقاتها تجعل هذا العلم سهلاً شيئاً فشيئاً.

ومما يحسن علمه في هذا العلم أنه يقوم على ثلاثة علوم، هي: التفسير، والقراءات، والنحو.

والجامع بين هذه العلوم هو معرفة المعنى (أي: التفسير)، فالإعراب فرع المعنى، والقراءة إما أن تكون مرتبطة بالإعراب، فهي تعود في النهاية إلى المعنى، وإما أن تعود إلى دلالة المفردة، والحاجة إلى هذا النوع من القراءات في هذا العلم قليل. لكن كثيراً من المواقف لا يمكن أن تُفهم بدون معرفة النحو، وإن كان كما قيل إنه فرع المعنى.

علة هذه المصطلحات:

جعل علماء الوقف الذين قسّموا الوقف إلى تامّ وكافٍ وحسنٍ وقبيحٍ، جعلوا اللفظ والمعنى عمدةً في التفريق بين هذه المصطلحات، وذكر بعضهم علة هذا التقسيم، ومنهم ابن الجزري، حيث قال: «وأقرب ما قلته في ضبطه: أن الوقف ينقسم إلى اختياري واضطراري؛ لأنّ الكلام، إمّا أن يتمّ، أو لا؛ فإنّ تمّ كان اختياريّاً. وكونه تامّاً لا يخلو: إمّا أن لا يكون له تعلق بما بعده البتة - أي: لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى - فهو الوقف الذي اصطلح عليه الأئمة بالتامّ، لتمامه المطلق، يوقف عليه ويبتدأ بما بعده.

وإن كان له تعلق، فلا يخلو هذا التعلق، إمّا أن يكون من جهة المعنى فقط، وهو الوقف المصطلح عليه بالكافي، للاكتفاء به

عما بعده، واستغناء ما بعده عنه، وهو كالتام في جواز الوقف عليه والابتداء بما بعده.

وإن كان التعلق من جهة اللفظ، فهو الوقف المصطلح عليه بالحسن؛ لأنه في نفسه حسن مفيد، يجوز الوقف عليه دون الابتداء بما بعده، للتعلق اللفظي.. وإن لم يتم الكلام كان الوقف عليه اضطرارياً، وهو المصطلح عليه بالقبيح، لا يجوز تعمد الوقف عليه إلا لضرورة: من انقطاع نفس ونحوه، لعدم الفائدة، أو لفساد المعنى».

وهذا السبر والتقسيم الذي ذكره ابن الجزري واضح الدلالة على صحة هذا التقسيم وعلله. غير أنه يبقى أن ابن الجزري وغيره ممن تقدمه لم يوضحوا المراد باللفظ والمعنى توضيحاً جلياً.

ويحتاج القارئ في كتب الوقف والابتداء التي تعتمد هذه المصطلحات أن يعرف مرادهم باللفظ والمعنى عنده.

وقد بين بعض العلماء المتأخرين المراد بالتعلق اللفظي، وقالوا بأنه ما يكون ما بعده متعلقاً بما قبله من جهة الإعراب؛ كأن يكون صفة، أو معطوفاً، أو غيرها من التوابع النحوية.

وما نصّ عليه هؤلاء ظاهر من استقراء كتب الوقف، خاصة عند ذكر - ما لا يوقف عليه، حيث يعتمدون على الإعراب، ومن ذلك ما ذكره ابن الأنباري تحت باب (ما لا يتم الوقف عليه)، حيث قال: «واعلم أنه لا يتم الوقف على المضاف دون ما أضيف

إليه، ولا على المنعوت دون النعت، ولا على الرافع دون المرفوع، ولا على المرفوع دون الرافع، ولا على الناصب دون المنصوب، وعلى المنصوب دون الناصب، ولا على المؤكد دون التأكيد...».

ومن أمثلة اعتماد الرابط النحوي في الحكم، ما ذكره النحاس عند قوله تعالى: ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَاللَّهُ أَبَايَكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهًا وَاحِدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٣]، قال: ﴿إِلَهًا وَاحِدًا﴾، حيث قال: ليس بتام ولا كاف؛ لأن ﴿إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾ منصوب على الحال، أو على البديل من الأول، فلا يجوز الوقف على ما دونه، والتمام: ﴿وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾.

ومن ذلك ما ذكره الداني في أسباب قبح الوقف، ومثل له بالرابط اللفظي؛ كالوقف على ﴿بِسْمِ﴾ من ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ [الفاتحة: ١]، والوقف على: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا﴾ [المائدة: ١٧]، والابتداء بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ وغيرها.

وبهذا يظهر أن المراد بالتعلق اللفظي التأثير الإعرابي. ولهذا قد يقع اختلاف في تحديد الوقف ونوعه بسبب الاختلاف في الحكم الإعرابي؛ كأن يختلف في (الواو) بين أن تكون استئنافية أو حالية. فعلى الأولى ينعدم التأثير، وعلى الثانية يكون التأثير الإعرابي موجوداً.

أما المعنى، فيظهر أنه نوعان:

الأول: المعنى المرتبط بالجملة القصيرة، فإذا رأوا أنه قد تم كلامٌ وانتقل بعده إلى غيره، فإنه تام، وإن كان السياق والحديث لا زال في موضوع معين.

الثاني: المعنى المرتبط بالقصة أو جملة الآيات التي تتحدث في موضوع واحد، وهذه يقع فيها التمام.

وبسبب النوع الأول يصعب تحديد المراد بالمعنى عند علماء الوقف والابتداء؛ لأنهم لم يبينوا مرادهم به، ولذا تجدهم يختلفون في الحكم على الموضوع: تماماً وكفايةً، نظراً لاختلافهم في المعنى، قال محمود علي بسة: «ثم إن الفرق بين الوقف التام والكافي غير محدد تحديداً منضبطاً عند جميع القراء؛ كالفرق بين الحسن والقبیح؛ لأن وجه الاختلاف بين التام والكافي تعلقه بما بعده بالمعنى، أو لا، وهو أمر نسبي يرجع في إلى الأذواق في فهم المعاني واعتبار ما وقف عليه متعلقاً بما بعده في المعنى، أو مستغنياً عنه. ولذا تجد منهم من يعد بعض الوقوف الكافية في نظر غيره تامة، والعكس...».

ومع هذا الوضوح في الفرق بين التعلق اللفظي والتعلق المعنوي، تجد من يجعل شيئاً مما به تعلق لفظي من قسم الكافي الذي يكون التعلق فيه بالمعنى، وهذا يدل على عدم وضوح المراد بالمعنى.

ومن الأمثلة التي وقع فيها الحكم بالتعلق بالمعنى، وفيه تعلق لفظي، ما ذكره الداني في تمثيله للوقف الكافي، قال: «وذلك

نحو الوقف على قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]،
والابتداء بما بعد ذلك في الآية كلها...».

وقد انتقد الداني في تمثيله للوقف الكافي، ومن ذلك ما قاله
السخاوي في «جمال القراء»: «وهذا ليس بالوقف الكافي؛ لأن
هذه المواقف يتعلق ما بعدها بما قبلها في اللفظ والمعنى، وإنما
هي من الأوقاف الحسان».

وقال ملا علي قاري في تعليقه على تمثيل ابن الجزري بهذا
المثال: «وفيه أن الظاهر أن ما بين المعطوف والمعطوف عليه
تعلق لفظي، فهو من قبيل الوقف الحسن».

وما ذكره السخاوي وملاً علي قاري هو الصواب؛ لأن العطف
رابط لفظي إعرابي، ثم إن البدء بقوله تعالى: ﴿وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ﴾
[النساء: ٢٣] لا يفيد معنى مستقلاً؛ لأنه متعلق بقوله: ﴿حُرِّمَتْ
عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣].

وإنما يجوز البدء بأحد هذه المعطوفات للضرورة، وهي كثرة
المعطوفات مع طول الآية، وعدم بلوغ النفس نهايتها إلا
بتقطيعها. وقد نبّه ابن الجزري أن مثل هذا الطول مما يتسامح
الوقف فيه وإن كان من الوقف الحسن، قال: «يغتفر في طول
الفواصل والقصص والجمل المعترضة ونحو ذلك، وفي حالة
جمع القراءات، وقراءة التحقيق والترتيل، ما لا يُغتفر في غير
ذلك، فربما أُجيز الوقف والابتداء لبعض ما ذكر، ولو كان لغير
ذلك لم يُبح، وهذا الذي يسميه السجاوندي: المرخص ضرورة».

ولما كان (المعنى) في النوع الأول غير محدد تحديداً دقيقاً، فإنك تجد كثيراً مما حُكي فيه التمام بينه وبين ما بعده علاقة في المعنى تمنع أن يكون من قسم التام.

ومن أمثلة ذلك: حكمهم بالتمام على قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلَهَا أَذِلَّةً﴾ [النمل: ٣٤]، قال ملا علي قاري: «وقد يوجد قبل انقضاء الفاصلة؛ كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلَهَا أَذِلَّةً﴾ قال ابن المصنف: هذا الوقف تام؛ لأنه انقضاء كلام بلقيس، وهو رأس آية أ. هـ. يعني قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤] ابتداء كلام من الله شهادة على ما ذكرته.

وفيه أن له تعلقاً معنوياً، فلا يكون وقفه تاماً، بل كافياً.

وقال بعض المفسرين: ﴿وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ أيضاً من كلامها تأكيداً لما قبلها، فالوقف على ﴿أَذِلَّةً﴾ كافٍ، وعلى ﴿يَفْعَلُونَ﴾ تام.

وقد يقال: لأنه كافٍ أيضاً؛ لأن ما بعده من جملة مقولها، فله تعلق معنوي بما قبله.

ثم قال - أي: ابن المصنف -: وقد يوجد بعد انقضاء الفاصلة بكلمة؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكُمْ لَنُتْرُونَ عَلَيْهِمْ مُّصْحِحِينَ﴾ (١٣٧) وَبِالْأَيْلِ [الصافات: ١٣٧ - ١٣٨]؛ لأنه معطوف على المعنى؛ أي: في الصباح والليل؛ يعني: فيهما.

وفيه البحث السابق؛ إذ من جملة التعلق المعنوي قوله: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الصافات: ١٣٨]، فهو وقف تامٌّ، وما قبله كافٍ.

ومن هذه النقول السابقة يتضح أن المراد بالمعنى غير واضح المعالم، وليس له تعريف محدد، مما يجعله عائماً غير منضبط، وبسبب ذلك يقع الخلاف في الحكم على بعض المواطن بالتمام أو الكفاية.

ولو تأملت كثيراً من أمثلة التام لوجدت فيها رابطاً لفظياً غير إعرابياً، وهي كثيرة، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَبْغُوا عِندَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [العنكبوت: ١٧]، حكم ابن الأنباري والداني بالوقف التام على قوله: ﴿وَاشْكُرُوا لِلَّهِ﴾، ولو نظرت في قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ لوجدت فيه رابطاً لفظياً غير إعرابي، وهو الضمير في قوله: ﴿إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ وهو يربط بين الجملتين في المعنى، ويدل على عدم تمام الكلام، ولذا فالحكم على مثل هذا يكون بالكفاية، والله أعلم.

وإذا عرف طالب العلم الوقف والابتداء وأتقنه فإنه سيفهم كثيراً مما في كتب الوقف والابتداء، ولا يوجد كتاب في الوقف يقال عنه: إنه سهل ما لم يدرك ما ذكرته لك، والله الموفق.



المطلب الثاني

هل يكون الوقف والابتداء هذا صحيحاً؟

أحياناً تقف على آيات وقد تحتاج للوقوف والإعادة من آية فتضطر لتغيير الحركة في آخر الكلمة مثال: ﴿قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ اسْتَعِينُوا بِاللَّهِ وَاصْبِرُوا إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ الآية.

فلو بدأ القاري من ﴿الْأَرْضَ لِلَّهِ﴾ بالضم هل هذا صحيح وما الدليل على البطلان أو الخطأ علماً أن القرآن لم يكن منقطاً تنقيط إعراب ولا إعجام، أفيدونا جزاكم الله خيراً؟

الجواب: هذا الابتداء الذي حكيته ظاهر البطلان من جهة الوقف والإعراب.

أما الوقف، فإنه لا يصلح الوقف على ﴿قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ اسْتَعِينُوا بِاللَّهِ وَاصْبِرُوا إِنَّ﴾، فهذا ليس موطن وقف، فالكلام غير تام كما ترى، وما كان الوقف عليه غير تام لم يصلح البدء بما بعده لئلا ينقطع المعنى.

أما الإعراب، فلا يجوز تغيير حركات الإعراب من أجل صحة

الوقف ظاهراً، فلفظ ﴿الْأَرْضُ﴾ منصوب؛ لأنه اسم إنَّ، ومن ثمَّ لا يجوز تغيير حركته، فهي تدخل في تحريف كلام الله سبحانه. وكون المصحف لم يكن فيه نقط إعراب ولا إعجام ليس حجةً في هذا، فالذين رسموه يعلمون طريقة قراءته، وليس القراءة بالنظر الخاص ولا بالتشهي، بل هي تُتَلَقَّى بالمشافهة، والله أعلم.



المبحث الثامن

دراسات الوقف على بعض الآيات

وتحته ثلاثة مطالب :

المطلب الأول: الوقف على لفظ الجلالة في قوله : ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ .

المطلب الثاني: في الوقف على ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ .

المطلب الثالث: الوقف اللازم على قوله تعالى : ﴿وَيَسْخَرُونَ مِنْ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ .





المطلب الأول

الوقف على لفظ الجلالة في قوله:

﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾

جاء في كتاب «ذم التأويل» لابن قدامة المقدسي:

«فقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]. فذم مبتغي تأويل المتشابه، وقرنه بمبتغي الفتنة في الذم ثم أخبر أنه لا يعلم تأويله غير الله تعالى، فإن الوقف الصحيح عند أكثر أهل العلم على قوله: ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ ولا يصح قول من زعم أن الراسخين يعلمون تأويله لوجوه:

أحدها: أن الله ذم مبتغي التأويل، ولو كان معلوماً للراسخين لكان مبتغيه ممدوحاً غير مذموم.

الثاني: أن النبي ﷺ قال: «إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فهم الذين عني الله فاحذروهم»؛ يعني: كل من اتبع المتشابه

فهو من الذين في قلوبهم زيغ، فلو علمه الراسخون لكانوا باتباعه مذمومين زائغين، والآية تدل على مدحهم، والتفريق بينهم وبين الذين في قلوبهم زيغ، وهذا تناقض.

الثالث: أن الآية تدل على أن الناس قسمان؛ لأنه قال: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾، وأما لتفصيل الجمل، فهي دالة على تفصيل فصلين أحدهما: الزائغون المتبعون للمتشابه، والثاني: الراسخون في العلم. ويجب أن يكون كل قسم مخالفاً للآخر فيما وصف به، فيلزم حينئذ أن يكون الراسخون مخالفين للزائغين في ترك اتباع المتشابه مفضيين إلى الله تعالى بقولهم: ﴿ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾، تاركين لابتغاء تأويله. وعلى قولنا يستقيم هذا المعنى، ومن عطف الراسخين في العلم أدخل بهذا المعنى، ولم يجعل الراسخين قسماً آخر، ولا مخالفين للقسم المذموم فيما وصفوا به فلا يصح.

الرابع: أنه لو أراد العطف لقال: ويقولون (بالواو)؛ لأن التقدير: والراسخون في العلم يعلمون تأويله ويقولون.

الخامس: أن قولهم: ﴿ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ كلام يشعر بالتفويض والتسليم لما لم يعلموه لعلمهم بأنه من عند ربهم، كما أن المحكم المعلوم معناه من عنده.

السادس: أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا إذا رأوا من يتبع المتشابه، ويسأل عنه، استدلوا على أنه من أهل الزيغ. ولذلك عد عمر صبيغاً من الزائغين، حتى استحل ضربه وحبسه، وأمر الناس

بمجانبته، ثم أقر صبيغ بعد بصدق عمر في فراسته فتاب وأقلع وانتفع، وعَصِمَ بذلك من الخروج مع الخوارج، ولو كان معلوماً للراسخين لم يُجَزَّ ذلك.

السابع: أنه لو كان معلوماً للراسخين لوجب أن لا يعلمه غيرهم؛ لأن الله تعالى نفى علمه عن غيرهم، فلا يجوز حينئذ أن يتناول إلا من ثبت أنه من الراسخين، ويحرم التأويل على العامة كلهم والمتعلمين الذين لم ينتهوا إلى درجة الرسوخ، والخصم في هذا يجوز التأويل لكل أحد، فقد خالف النص على كل تقدير.

فثبت بما ذكرناه من الوجوه: أن تأويل المتشابه لا يعلمه إلا الله تعالى، وأن متبعه من أهل الزيغ، وأنه مُحَرَّم على كل أحد» انتهى.

أرجو من الإخوة إبداء رأيهم حول هذا الكلام وخاصة شيخنا مساعد الطيار، فقد سبق أن سمعت منه كلاماً حول هذا الوقف.

هذا النقل الذي نقلته عن ابن قدامة رحمه الله تعالى نعلق عليه بما يمين الله به، فأقول:

أولاً: يظهر من عنوان الكتاب توجيه الآية إلى المذهب الذي يناسب هذا الكتاب، وهو ذم التأويل.

ولا شك أن الآية على الوجه الذي ذهب إليه ابن قدامة وعلل له صحيح من حيث هو، لكنه لا يدل على غلط غيره، وهو القول الآخر المشهور عن السلف، كما سيأتي ذكره.

ثانياً: قوله: «فإن الوقف الصحيح عند أكثر أهل العلم على قوله: ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾».

أقول: إن عبارة الصحيح تدل على أن غيره هو الضعيف، والأمر ليس كذلك، فعدم الوقف على لفظ الجلالة مبني على وجه صحيح من التفسير، وهو أن يكون المراد بالتأويل: التفسير، وهو مذهبُ لابن عباس ومجاهد وابن قتيبة وغيرهم من السلف، وهو قول صحيح لا يناقض القول الذي ذهب ابن قدامة لاختلاف محامل التفسير بين القولين. وأصحاب هذا القول لا يقولون بأن المتشابه الكلي الذي يتبعه أهل الزيغ يعرفه الراسخون، بل هم كأولئك في هذا المذهب.

وإنما يأتي كلام ابن قدامة فيما لو كان هؤلاء يفسرون التأويل في الآية بما ذهب إليه، ثم يزعمون أنهم يعرفونه، فهنا يُطلب القول الصحيح في معنى الآية؛ لوجود التضاد.

أما الحال التي عليها تفسير السلف من جعل التأويل على معنيين متغايرين تُحمل عليهما الآية على سبيل التغاير دون الاجتماع، وهذا كثير جداً في تفسير السلف.

وإذا كان القول الثاني صحيحاً ومعتبراً، فلا معنى للتصحيح هنا، وإنما السبيل تقديم القول الأولى والأقرب للصواب، وهذا لا يكون فيه ترك للقول الثاني أو تضعيف له من حيث هو قول صحيح، وإنما يكون ذلك بتقديم القول الآخر عليه، وليس تقديمه دالاً على عدم صحة الآخر.

وإذا صحت هذه المقدمة ظهر أنّ الوجوه الأخرى التي سيذكرها مبنية على تصور اختلاف متضاد في الآية، والأمر ليس كذلك، كما شرحت لك.

فقوله: «ولا يصح قول من زعم أن الراسخين يعلمون تأويله»، فهذا لم يقل به أحد من السلف على وجه التأويل الذي ذهب إليه ابن قدامة رحمته الله.

لكن إذا كان التأويل بمعنى التفسير، فهذا لا يمكن أن تنفى معرفته عن الراسخين، بل له علاقة بأصول الاعتقاد، وهو كون الله خاطبنا بما لا نعلم معناه، وهذا له ما بعده مما أدخله الفلاسفة كابن سينا وغيره من أهل التخيل والتوهم الذين يزعمون أن النبي خاطب العامة بما يدركونه من المحسوسات، والأمر أن لا جنة ولا نار.

هذا هو منتهى من يزعم أن في القرآن ما خاطبنا به، وأنه لا أحد يعلم معناه، وبسط الوصول إلى هذه النتيجة يطول، وهو موجود في كلام شيخ الإسلام.

ثالثاً: يظهر جلياً من نص الإمام ابن قدامة أن يناقش قوماً يرون جواز التأويل - فيما لا يجوز فيه التأويل - ويزعمون أنهم من الراسخين، وأنهم يعرفونه بدلالة هذه الآية، بدلالة قوله في نهاية هذا النقل: «والخصم في هذا يجوز التأويل لكل أحد، فقد خالف النص على كل تقدير».

وعلى هذا جمهور أهل البدع من المؤولة الذين تأولوا كلام الله

ورسوله على غير ما يراد به، فصاروا أهل تحريف، وهم يدعون التأويل، وهذا ظاهر من كتبهم العقدية؛ كرسالتي الإرشاد والشامل للجويني، وأساس التقديس للرازي، وغيرها ممن سار على التأويل الفاسد الذي هو لمصطلح التحريف أقرب.

وأصحاب هذا المذهب قد ناقشهم شيخ الإسلام في بعض كتبه؛ كتعليقته على سورة الإخلاص، ورسالته في المحكم والمتشابه، وكتابه العظيم درء تعارض العقل والنقل، وغيرها، كما ناقشها أيضاً تلميذه ابن القيم في كتابه الصواعق المرسلة.

والمقصود أن الشيخ ابن قدامة رحمته الله صبّ كلامه في هذه الآية على التأويل الفاسد الذي يُدعى به الوصول إلى ما ستره الله من علمه.

رابعاً: إن تفكيك موضوع المحكم والمتشابه وارتباط التأويل به يكفي معرفة أنواع التأويل الفاسد من غيره، ويعرف به معنى الآية على وجهها، فأقول:

لقد كتبت في هذا الموضوع كتابةً مفصلة في كتابي «مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتدبر والمفسر» وتكلمت عن هذه الآية وما فيها من التفسير والوقف، وهأنذا أختصر شيئاً من ذلك هنا:

١ - المتشابه نوعان:

الأول: المتشابه الكلي، وهو الذي لا يعلمه إلا الله، ومن

ادعى علمه، أو تعرض لتأويل، فقد دخل في الزيغ الذي نبه الله عنه في هذه الآية، ومنهم من يدعي معرفة الغيوب عن طريق الأحرف المقطعة، أو من يدعيه عن طريق ما يسمى بالإعجاز العددي، أو من يدخل في تعريف كيفيات صفات الله تعالى.

وهذا الصنف - فيما يظهر - هم الذين اتجه إليهم كلام الإمام ابن قدامة، والله أعلم.

وعلى هذا النوع من المتشابه يكون الوقف على لفظ الجلالة، ويكون الراسخون ممن لا يعلمون تأويله، وهم ممدوحون بتفويض العلم لله خلافاً لأهل الزيغ المذمومين الذين يتبعون هذا النوع من المتشابه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله.

الثاني: المتشابه النسبي، وهو الذي يخفى على قوم دون آخرين، فالناس ليسوا مرتبة واحدة في الفهم، وهذا مما لا يحتاج إلى تقرير، فقراءتهم للقرآن، وفهمهم له يختلف لأسباب متعددة، من أهمها التكوين العلمي للأفراد.

وهذا النوع يدخل في معلوم البشر، وهو مرتبط بإدراك المعاني، وهو الذي يُبنى عليه قاعدة: ليس في القرآن ما يخفى معناه على الناس، بحيث لا يعرفه أحد منهم.

ومن هذا النوع أسئلة صبيغ للصحابة، فهو كان يسأل سؤال متعنت مجادل، ولم يكن سؤاله سؤال استعلام، لذا لم يُجبه الصحابة، مع أن غيره قد سأل بعض أسئلته وأجيبوا، وذلك ظاهر باستقراء أسئلة صبيغ وتفسير السلف لها.

ولم يرد في أسئلة صبيغ - فيما أعلم - أنه سأل عن متشابه كلي لا يعلمه إلا الله، بل أسئلته من الذي يعلمه الراسخون في العلم، لكنهم لم يجيبوه لمعرفة لحاله، ولفقه خاص لهم في هذه المرحلة التي كانوا يعيشونها، والله أعلم.

ومن ظواهر الزيغ في اتباع المتشابه النسبي ما وقع للخوارج والمرجئة والجبرية وبعض الصفاتية الذين يأخذون بجزء من موضوع الآيات، ويأولون الجزء الآخر، فالجبرية أخذوا بالآيات التي ظاهرها الجبر، وأولوا الآيات التي ظاهرها الاختيار والكسب، والقدرية كانوا عكسهم في الأخذ بآيات ظاهرها الكسب والاختيار وتأويل آيات ظاهرها الجبر، وهكذا غيرها من البدع التي ظهرت في الإسلام، إنما هي من باب التأويل جاءت، وفي المتشابه النسبي - كثيراً - وقعت.

وقد فصل العلماء وجه جملة ﴿يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ...﴾ ووجه تعلقها بما قبلها على هذا الوجه التفسيري، ومن ثم فلا يدخلها اعتراض ابن قدامه الذي ذكره، والتفويض الذي يقول به الراسخون في هذا النوع مناسب للحال التي تقع من أولئك الذين في قلوبهم زيغ فيتركون المحكمات الواضحات، ويأتون إلى المشتبهات الخفيات، فهؤلاء يؤمنون بمحكمه، ويكلون علم متشابه إلى الله، وليس في ذلك أنهم لا يعلمونه أو يعرفونه، بل هو من باب نسب العلم الذي علموه إلى الله الذي هداهم لمعرفة، وأضل غيرهم، وبهذا تظهر مناسبة قولهم على هذا الوجه التفسيري.

وإذا ظهر لك هذا النوع وبان، فإن من قال بأن الراسخين يعلمون التأويل، إنما ذهب إلى هذا النوع من المتشابه، ولا خلاف في أن الراسخين يعلمونه، وبهذا الكلام يتبين أمور:

- ١ - صورة اتباع المتشابه النسبي ابتغاء تأويله وابتغاء الفتنة.
 - ٢ - أن المتشابه النسبي يعلمه العلماء.
 - ٣ - أن التأويل على هذا الوجه بمعنى التفسير، والله أعلم.
 - ٤ - أن المتشابه النسبي يقابله المحكم، وهو الذي لم يقع فيه خلاف، أو لا يُتصور فيه الخلاف، وهذا أحد أنواع المحكم الواردة في القرآن.
- هذه بعض تلميحات في هذا الموضوع، أسأل الله أن يجعله خالصاً صواباً، والله ولي التوفيق.



المطلب الثاني

في الوقف على ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾

لقد وردت صيغة ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾، في ثمان آيات من القرآن،
يمكن تصنيفها تصنيفاً سياقياً، إلى ثلاث مجموعات:

١ - **المجموعة الأولى:** آيات سبق الصيغة فيها، فعل مضارع
مرفوع ﴿يَقُولُ﴾؛ وهي قوله تعالى: ﴿يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾، وقد
وردت في خمس آيات (١١٧ من البقرة - ٧٤ من آل عمران - ٧٣
من الأنعام - ٣٥ من مريم - ٦٨ من غافر).

٢ - **المجموعة الثانية:** آيتان سبق الصيغة فيها، فعل مضارع
منصوب بأن، وهما قوله تعالى: ﴿أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ في الآية
٤٠ من سورة النحل، وقوله تعالى: ﴿أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ في
الآية ٨٢ من سورة يس.

٣ - **المجموعة الثالثة:** وهي آية واحدة سبق الصيغة فيها،
فعل ماضٍ ﴿قَالَ﴾، وهي قوله تعالى في الآية ٥٩ من آل عمران:
﴿قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾.

والملاحظ أن المصاحف المعروفة في المشرق، يقع الوقف فيها على ﴿فَيَكُونُ﴾ إما باعتبارها رأس آية، أو وقفاً تاماً. إلا أن المصحف المنتشر في الغرب الإسلامي، والذي يعتمد رواية ورش عن نافع، ويطرسم الوقوف التي وضعها الإمام أبو عبد الله الهبطي (ت ٩٣٠هـ)، فإن الوقف في كل الآيات يتم عند ﴿كُنْ﴾، ثم ﴿فَيَكُونُ﴾ بعدها. وكل هذه المصاحف برواياتها المختلفة تجعل ﴿فَيَكُونُ﴾ مرفوعاً إلا «ابن عامر» فإنه ينصبها. لذلك سنركز على توجيه الرفع إن بالوقف على ﴿كُنْ﴾ أو على ﴿فَيَكُونُ﴾.

ولكن قبل ذلك ينبغي أن نشير إلى أن «كان» في هذه الآيات، هي «كان» التامة لا الناقصة. فيكون معناها «حدث» مثل قوله تعالى في سورة «الأنفال»: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةً﴾ حيث تعرب ﴿فِتْنَةً﴾ فاعل؛ لأنَّ ﴿تَكُنْ﴾ مضارع من «كان» التامة. فهي بمعنى «تحدث فتنة». وقد جاء في كتاب «إعراب القرآن الكريم وبيانه» للأستاذ «محيي الدين درويش» (١/١٦٣) في إعراب ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ قال: «﴿كُنْ﴾: فعل أمر من كان التامة، بمعنى حدث. ﴿فَيَكُونُ﴾: الفاء استئنافية، يكون: فعل مضارع تام مرفوع؛ أي: فهو يحدث». وقال الزمخشري في «تفسيره» (١/٣١٥): «﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾، من كان التامة؛ أي: احدث فيحدث».

أما الوقف فقد اختلف باختلاف علاقة ﴿فَيَكُونُ﴾ بالجملة قبلها؛ وهي علاقة سياقية وظيفية. فمن عطفها على ﴿يَقُولُ﴾، لم تكتمل عنده الجملة إلا بالمعطوف، فلم يقف إلا على ﴿فَيَكُونُ﴾.

ومن قطعها وجعل الفاء استئنافية، وقف على ﴿كُنْ﴾، ثم ابتداءً ﴿فَيَكُونُ﴾. قال الطبري في «تفسيره» (٢٢٢/١٤): «واختلف القراءة في قراءة قوله تعالى: ﴿يَكُونُ﴾، فقرأه أكثر قراءة الحجاز والعراق على الابتداء، وعلى أن قوله: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ﴾ كلام تام، مكتف بنفسه عما بعده. ثم يُبتدأ فيقال: ﴿فَيَكُونُ﴾». وقال النحاس في «القطع والائتناف» (٧٧/١): «إن جعلت ﴿فَيَكُونُ﴾ معطوفاً على ﴿يَقُولُ﴾، فالوقف ﴿فَيَكُونُ﴾، وإن جعلته مستأنفاً وقفت على ﴿كُنْ﴾». وقال أبو عمرو الداني في «المكتفى في الوقف والابتداء» (ص ١٧٢): «﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ﴾ [البقرة: ١١٧] كافٍ إذا رُفع ﴿فَيَكُونُ﴾ على الاستئناف بتقدير فهو يكون، ولم يُنسَق على ﴿يَقُولُ﴾».

أما الذي صرح بترجيح الرفع على العطف، فهو الطبري حيث قال في «تفسيره» (٤٧٢/٢): «فبيّن بذلك أن الذي هو أولى بقوله: ﴿فَيَكُونُ﴾ أن يكون رفعاً على العطف على قوله: ﴿يَقُولُ﴾؛ لأن القول والكون حالهما واحدة. وهو نظير قول القائل: تاب فلان فاهتدى، واهتدى فلان فتاب؛ لأنه لا يكون تائباً إلا وهو مهتدٍ، ولا مهتدياً إلا وهو تائب. فكذا لا يكون أن يكون الله أمراً شيئاً بالوجود، إلا وهو موجود، ولا موجوداً، إلا وهو أمره بالوجود». وإلى ذلك ذهب من بعده «جامع العلوم الباقولي» (ت ٥٤٣هـ) في كتابه «كشف المشكلات» حيث قال (ص ٩٢): «الوجه الرفع في ﴿يَكُونُ﴾؛ لأنه معطوف على قوله: ﴿يَقُولُ﴾».

بينما نجد معاصره ابن عطية (ت ٥٤٦هـ) في «المحرر الوجيز» يذهب إلى الوجه الآخر؛ ويقرر الرفع على الاستئناف ويخطئ الطبري فيما ذهب إليه. يقول في كتابه (٢/٢٠٢): «ويكون الرفع على الاستئناف. قال سيبويه: معناه فهو يكون. قال غيره: عطف على ﴿يَقُولُ﴾. واختاره الطبري وقرره، وهو خطأ من جهة المعنى؛ لأنه يقتضي أن القول مع التكوين والوجود».

لكن المتأمل في كلام الطبري في تفسيره لهذه الآيات، على وجه استقصاء البحث فيها، يخلص إلى أن السياق في الآيات، له أثره الفاعل في ترجيح كل من العطف أو الابتداء. وذلك؛ لأن هذه الآيات وردت فيها ﴿فَيَكُونُ﴾ في ثلاث سياقات مختلفة؛ كما حددناه في تصنيفها في بداية المقال. لذلك وقف منها الطبري موقفين مختلفين؛ فرجح العطف، كما سبق، في الآيات التي ورد فيها الكلام بالفعل المضارع المرفوع (يقول). وهي خمس آيات. أما في باقي الآيات، حيث نُصِبَ الفعل المضارع (يقول/نقول) بأن، أو حيث جاء الفعل بصيغة الماضي (قال)، فليس من مُصَوِّغ ههنا للعطف، لذلك ذهب الطبري إلى الابتداء والقطع، قال في (٢/٤٧٢): «وأما من رفع ذلك فإنه رأى أن الخبر قد تم عند قوله: ﴿إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ﴾، إذ كان معلوماً أن الله إذا حتم قضاءه على شيء كان المَحْتَم على وجوداً. ثم ابتداء بقوله: ﴿فَيَكُونُ﴾». وقال في (٥/٤٦٣): «فقال جل ثناؤه: ﴿خَلَقُوا مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩]؛ لأنه بمعنى الإعلام من الله

لنبيه أن تكوينه الأشياء بقوله: ﴿كُنْ﴾، ثم قال: ﴿فَيَكُونُ﴾ خبراً مبتدأ، وقد تناهى الخبر عن آدم عند قوله: ﴿كُنْ﴾.

وهكذا وبعد هذا التحليل، يتبين لنا بجلاء أن كلا الوقفين له أصوله التي يستند عليها، وأن القارئ لكتاب الله حيثما وقف منها كان مصيباً؛ لأن الذين فصلوا في الأمر أدوا إلينا ما وصلهم، أداء الأمانة. وأنهم كلهم أئمة لهم قدرهم، وشهد لهم علمهم وآثارهم، بالضبط والخشية. ولعل العكبري (ت ٦١٦هـ) يكون قد لخص لنا ما عرضناه، عندما قال في كتابه «التبيان في إعراب القرآن» (ص ١٠٩): «قوله تعالى: ﴿فَيَكُونُ﴾: الجمهور على الرفع عطفاً على ﴿يَقُولُ﴾ أو على الاستئناف؛ أي: فهو يكون».



المطلب الثالث

الوقف اللازم على قوله تعالى :

﴿وَيَسْخَرُونَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾

قوله تعالى : ﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَيَسْخَرُونَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ اتَّقَوْا فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [البقرة: ٢١٢].

الوقف اللازم في هذه الآية على قوله تعالى : ﴿وَيَسْخَرُونَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾.

ولهذه الجملة احتمالان في الإعراب :

- **الأول :** أن تكون معطوفة على جملة ﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾.

- **الثاني :** أن تكون جملة حالية على تقدير : وهم يسخرون ^(١).

وبناءً على هذا الوقف ، فإن جملة : ﴿وَالَّذِينَ اتَّقَوْا فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ محمولة على الاستئناف.

(١) انظر: البحر المحيط (٢/ ١٣٠)، والدر المصون (٢/ ٣٧٢).

ووجه الإشكال في الوصل بينها السجاوندي، فقال: «ولو وصل صار ﴿فَوْقَهُمْ﴾ ظرفاً لـ (يسخرون)، أو حالاً لفاعل (يسخرون)، وَقُبْحُهُ ظَاهِرٌ»^(١).

والصواب من الإعراب أن الواو عاطفة، وأن جملة ﴿وَالَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ معطوف على جملة ﴿زَيْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٢).

أقوال علماء الوقف:

اختلف علماء الوقف في الحكم على هذا الموضع على أقوال:

• **الأول:** أن الوقف كافٍ، وهو اختيار الداني^(٣)، والغزال^(٤).

• **الثاني:** أن الوقف حسنٌ، وبهذا الوقف قال أبو جعفر النحاس^(٥)، وابن الأنباري^(٦)، والهمداني^(٧)، والأنصاري^(٨)، والأشموني^(٩).

(١) علل الوقوف (١/١٦٨).

(٢) انظر: الجدول في إعراب القرآن (٢/٣٦٢)، وإعراب القرآن الكريم، لمحبي الدين درويش (١/٣١٢).

(٣) المكتفى (٨٣).

(٤) الوقف والابتداء (١/٢٦٨)، وعبارته: «حسن»، وهي تعني الكافي عند غيره.

(٥) القطع والائتناف (١٨٣).

(٦) إيضاح الوقف (١/٥٤٩).

(٧) الهادي في معرفة المقاطع والمباني (١/١١٠).

(٨) المقصد، بحاشية منار الهدى (٥٨).

(٩) منار الهدى (٥٨).

• الثالث: أن الوقف لازم، وهو اختيار السجاوندي^(١).

وأولى هذه الأقوال قول من قال: إن الوقف حسن؛ لأن جملة ﴿وَالَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ مرتبطة إعراباً بجملة ﴿زَيْنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ وهذا الرابط اللفظي الإعرابي يجعل الوقف حسناً. ولوجود هذا الرابط اللفظي الإعرابي لا يصلح أن يكون الوقف كافياً، كما لا يصلح البدء بجملة ﴿وَالَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ الذي هو نتيجة الحكم باللازم.

أمّا ما علّل به السجاوندي فهو من البعد والتكلف بمكان؛ لأن هذه العلة - لو صحّت - لا يدركها إلا المتخصص في علم النحو. ويلزم من علته أن يفهم أن جملة ﴿وَالَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ عطف على جملة ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾، وأن قوله: ﴿فَوْقَهُمْ﴾ ظرف لـ (يسخرون) أو حال لفاعل (يسخرون)، وهذا لا يدرك إلا بتأمل.

ولو بدأ القارئ من قوله تعالى: ﴿زَيْنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَوةَ الدُّنْيَا وَيَسْخَرُونَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ اتَّقَوْا فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾، فوقف هنا، لكان واضحاً أن الفوقية للمتقين وأن الظرف ﴿فَوْقَهُمْ﴾ لا يتعلق بهذا الفعل البعيد عنه، وهو (يسخرون).

تم والله الحمد



الفهرس

فاتحة الحصاد	٥
مقدمة	٩
المبحث الأول: مقدمات وتعريفات	١١
المطلب الأول: التعريف بعلم الوقف والابتداء	١٣
المطلب الثاني: فائدة معرفة الوقف والابتداء	١٦
المطلب الثالث: حالات الوقف والابتداء	١٧
المطلب الرابع: مصطلحات الوقف عند أهل الوقف	١٨
المطلب الخامس: أقسام الوقف	٢٠
المطلب السادس: أقسام الابتداء ومراتبه	٢٦
المطلب السابع: علاقة الوقف والابتداء بالتفسير	٢٩
المطلب الثامن: كتب التفسير التي عنيت بعلم الوقف والابتداء	٣٢
المبحث الثاني: مسائل وأحكام	٣٥
المطلب الأول: حكم الوقف والابتداء	٣٧
المطلب الثاني: حكم تعلّم الوقف والابتداء لقارئ القرآن	٣٨
المطلب الثالث: تحقيق القول في كون الوقف والابتداء في القرآن توقيفي	
أو اجتهادي؟	٤٠
المطلب الرابع: ما يشترط فيمن يقوم بتحديد مواضع الوقف والابتداء	٤٢

- ٤٤ **المطلب الخامس**: مذاهب القراء فيما يعتبر في تحديد مواضع الوقف والابتداء ..
- ٤٦ **المطلب السادس**: أسباب الاختلاف في الوقف والابتداء
- ٥٣ **المطلب السابع**: الآثار الواردة عن السلف في الوقف والابتداء
- ٥٧ **المطلب الثامن**: حقيقة الوقوف المنسوبة للنبي ﷺ
- ٥٩ **المطلب التاسع**: حكم الوقوف على رؤوس الآيات
- ٦٣ **المطلب العاشر**: حكم التقيّد بعلامات المصاحف
- المطلب الحادي عشر**: أثر الوقف والابتداء في بعض الآيات على بعض مسائل الاعتقاد
- ٦٤ **المبحث الثالث: ضوابط وتأصيلات**
- ٦٩ **المطلب الأول**: ضوابط للوقف والابتداء يجب مراعاتها وإلا أخلّ القارئ بالمعنى والتفسير
- ٧١ **المطلب الثاني**: ضوابط الوقف اللازم في القرآن الكريم
- ٧٤ **المطلب الثالث**: قواعد لضبط الوقف والابتداء في المتعلقات اللفظية
- ٧٨ **المطلب الرابع**: ضوابط معرفة متى يكون الوقف أولى من الوصل، أو العكس، أو كون الأمرين متساويين
- ٨٥ **المطلب الخامس**: بعض الإعادات تكون زيادةً في القرآن لا تجوز، وضابطها ...
- ٨٨ **المبحث الرابع: لطائف وفوائد**
- ٩١ **المطلب الأول**: لطائف الوقوف على بعض الآيات
- ٩٣ **المطلب الثاني**: ملاحظات منهجية على بعض ما يُكتب في لطائف الوقوف ..
- ٩٩ **المطلب الثالث**: المعين على إتقان الوقف والابتداء
- ١٠١ **المطلب الرابع**: كتب الوقف والابتداء المطبوعة أو المحققة في رسائل علمية ..
- ١٠٢ **المطلب الخامس**: رسائل جامعية مقترحة في مجال الوقف والابتداء
- ١١٠ **المبحث الخامس: تحذيرات وتنبهات**
- ١١٣ **المطلب الأول**: نماذج من الوقوف القبيحة في القرآن
- ١١٥

- ١٢٠ **المطلب الثاني** : وقفات مخلة بالعقيدة
- ١٢٣ **المبحث السادس** : دراسات وتحقيقات
- ١٢٥ **المطلب الأول** : الوقف الهبطي : اتِّباعٌ أو ابتداء؟
- **المطلب الثاني** : اكتشاف مؤلف كتاب «الاهتداء في الوقف والابتداء»
- ١٣٦ المنسوب لابن الجزري
- **المطلب الثالث** : الكتب التي تحمل عنوان : «الاهتداء في الوقف والابتداء» ،
- ١٤٤ وأوهام المحققين
- ١٤٧ **المبحث السابع** : أسئلة واستفسارات
- **المطلب الأول** : وقوف المصاحف ، من أجوبة الدكتور مساعد الطيار
- ١٤٩ على أسئلة «ملتقى أهل الحديث»
- ١٦١ **المطلب الثاني** : هل يكون الوقف والابتداء هذا صحيحاً؟
- ١٦٣ **المبحث الثامن** : دراسات الوقف على بعض الآيات
- ١٦٥ **المطلب الأول** : الوقف على لفظ الجلالة في قوله : ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ ..
- ١٧٤ **المطلب الثاني** : في الوقف على ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾
- ١٧٩ **المطلب الثالث** : الوقف اللازم على قوله تعالى : ﴿وَيَسْخَرُونَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾